مختصر بلوغ الأمنية



لفضيلة الشيخ

على محمد الضباع

شـــرح

تحرير مسائل الشاطبية

تحقيق

الشيخ/جمال محمد شرف

مختصر بلوغ الأمنية

لفضيلة الشيخ

على محمد الضباع

شرح

تحرير رسائل الشاطبية

تحقيق

الشيخ/ جمال محمد شرف

دار الصحابة للتراث بطنطا


مختصر بلوغ الأمنية

رقم الإيـــداع 2004/18348
الترقيـــم الدولي I.S.B.N.
977.272.430-8

الطبعة الأولى
1425هـ - 2004م

الناشر
دار الصحابة للتراث بطنطا
نشر - تحقيق - توزيع
شارع المديرية - أمام محطة بنزين التعاون
ص.ب : ٤٧٧
تليفاكس 3331587 محمول 0123780573

بسم الله الرحمن الرحيم

- إن شـئـت أن تحظَى بِجَنَّة ربِّنا

وَتفـوزَ بالفـضلِ الكبيـرِ الخَـالدِ

- فـانهَض لفـعل الخيـر واطرُق بَابَهُ

تَجِـدِ الإعـانةَ مِنْ إلهٍ مَـاجِـدِ

- واعكُفْ عَلَى هَذَا الكِتـابِ فَـإنَّه

جَـمَعَ الفَـضَـائِلَ جَـمْعَ فَذٍّ نَاقِـدِ

- يُهـدي إليك كـلامَ أفـضلِ مُرْسَلَ

فِـيـمَـا يُقَـرِّب من رِضَـاءِ الـواحِـدِ

- فَـأدِمْ قـراءتَهُ بقـلبٍ خَـالصٍ

وَادْعُ لِكَـاتِبِـهِ وَكُلِّ مُـسَـاعِـدِ

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله الذي أورث الكتاب من اصطفاه من خلقه، وهداهم إلىٰ الحق وإلىٰ طريق مستقيم، وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد الأحد الذي أنزل علىٰ عبده الكتاب ولم يجعل عوجًا، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وحبيبه، بلغ الرسالة، وأدىٰ الأمانة، ونصح الأمة وكشف الغمة وتركنا علىٰ المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ولا يرتد عنها إلا منافق.

من تبعه اهتدىٰ ومن عمل بسنته نجا، تلا كتاب الله كما أنزل عليه، وعلمه صحابته، وقاموا عليه من بعده فلم يدلسوا ولم يحرفوا، فبلغوا عنه بأمانة وأخذ عنهم الخلف علىٰ مدار الأجيال فقام أئمة المحققون عليه علىٰ مر الأعوام يقرءون بما صح من القراءات وثبت من الروايات.

ولما انتشرت الشاطبية في كافة أنحاء العالم الإسلامي اهتم بها الشارحون وحررها المحققون ومن هؤلاء المحررون صاحب هذا النظم الذي بين أيدينا الإمام العلامة الشيخ حسن بن خلف الحسيني الذي نظم في تحرير مسائل الشاطبية وجاء هذا النظم سهلاً عذبًا فميز ما صح من طرقها مما لم يصح علىٰ وزن الشاطبية.

وجاء من بعده العلامة الشيخ علي بن محمد الضباع فوضع لها شرحًا فريداً سماه «**مختصر بلوغ الأمنية**» فأجاد وأفاد فصار الكتاب درة ثمنية لا غنىٰ لقارئ القراءات عن اقتنائها.

ولما كانت الحاجة ماسة إلى نشر هذا الكتاب نقدمه إلى العالم الإسلامي في ثوب جديد محققًا مضبوط المتن مع ذكر بعض ما جاء عن المحررين الآخرين.

ونسأل الله أن ينفعنا به وأن يعلمنا ما ينفعنا وأن يجزي كل من قام على نشره خير الجزاء إنه سميع قريب مجيب وصلى الله وسلم على خير الأنام محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه تسليمًا كثيراً، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

جمال الدين محمد شرف

ترجمة الناظم

هو العلامة الشيخ حسن بن خلف الحسيني نسبة إلى قرية «بني حسين» من أعمال صعيد مصر.

أخذ القراءات عن إمام عصره، وعمدة محققيه شيخ القراء في زمانه العلامة المحقق والإمام المدقق محمد بن أحمد الشهير بالمتولي، فنهل منه وانتفع بعلمه فنفع الأمة وقدم لنا درراً ثمينة في علوم القراءات مثل النظم الذي بين أيدينا، والرحيق المختوم في نثر اللؤلؤ المنظوم.

وقرأ عليه كثيرون منهم، ابن أخيه الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسيني شيخ القراء والمقارئ بمصر في وقته.

وتوفي رحمه الله في الخامس والعشرين من شعبان سنة 1342 هـ فجزاه الله خيراً.

* * *

ترجمة الشارح

هو الإمام العلامة الشيخ علي بن محمد بن حسين بن إبراهيم الضباع مصري .

تلقى القراءات عن كثيرين ؛ منهم الشيخ حسن الكتبي والشيخ عبد الرحمن الخطيب وهما على إمام عصره الشيخ المتولي .

وتولى الضباع مشيخة عموم المقارئ بمصر ورئاسة لجنة مراجعة المصاحف وكان متبحراً في العلم وله من المؤلفات الكثير منها : «إرشاد المريد إلي مقصود القصيد» و«البهجة المرضية في شرح الدرة » وصدرا عن دار الصحابة و«هداية المريد» و«المطلوب» و«صريح النص» وغيرها .

وتوفي سنة 1376 هـ أجزل الله له المغفرة والثواب .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه البررة الثقات، وبعد:

فهذه كلمات يسيرة ألفتها شرحًا على قصيدة العالم المحقق المدقق الشيخ: حسن خلف الحسيني المقرئ التي نظمها في تحرير مسائل الشاطبية فقلت:

بسم الله الرحمن الرحيم

1- لَكَ الحَمْدُ يَا أَللَّهُ وَالشُّكْرُ سَرْمَدَا
هُدِيتُ إِلَى الإيمَانِ مِنْكَ تَفَضُّلا

2 - وَأَنْزَلْتَ قُرْآنًا وَأَرْسَلْتَ أَحْمَدَا
عَلَيْهِ صَلَاةُ اللَّهِ مَا ذِكْرُهُ عَلا

افتتح - رحمه الله تعالى - نظمه بالبسملة والحمدلة اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بالأخبار الواردة في ذلك وأتى بالكاف الدالة على الخطاب تنبيهًا على القرب، ولأن اللائق بحال الحامد أن يلاحظ المحمود أولاً حاضرًا ومشاهدًا ثم يحمده، ومن هذا يظهر وجه تقديم لك [1] على الحمد وإن كان المقام لكونه مقام الحمد يقتضي تقديمه، ويصح أن يكون التقديم للتعظيم، وأن يكون لتأكيد الاختصاص المستفاد من اللام، إذ تقديم الخبر أيضًا يفيد الاختصاص، وإنما آثر كاف الخطاب على الاسم الظاهر، للإشارة إلى قوة إقبال الحامد على جنابه تعالى حتى حمده على وجه المشاهدة،

---

(1) اللام في لك تفيد الاختصاص والتقدير أنت مختص بالحمد ومقصور عليك وتفيد الملك أي تملك الحمد وتفيد الانتهاء فمنتهى الحمد إليك، وإن كانت الجملة لك الحمد خبرية فهي في المعنى إنشائية أي أنشئ الثناء وبالحمد المختص بك

وإلى وقوع حمده على وجه الإحسان المفسر بحديث «**أن تعبد الله كأنك تراه**».

والحمد لغة: الثناء باللسان على المحمود بجميل صفاته. **وعُرْفًا**: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم؛ لكونه منعمًا على الحامد وغيره، سواء كان قولاً باللسان أو عملاً بالأركان، أو اعتقاداً بالجنان، **والشكر لغة**: هو الحمد عُرفًا، **وعُرْفًا**: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فيما خلق لأجله، وقوله: ياألله: أورد كلمة يا التي لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب إلينا من حبل الوريد تعظيمًا وتبعيداً للحضرة المقدسة عن الحامد المكدر بالكدرات البشرية ولا ينافي هذا ما سلف في نكتة الخطاب؛ لأن البعد االرتبي بين الحق والخلق يصاحبه قوة الإقبال وصدق التوجه إليه تعالى.

وقوله: **سرمدا** أي دائمًا مستمراً، وقوله: **هديت إلى الإيمان**[1] إلخ **الهداية عند أهل السنة**: الدلالة على طريق توصل إلى المقصود وصل بالفعل أو لم يصل، وعند المعتزلة: الدلالة المذكورة لكن بشرط أن يصل بالفعل، ونقض بقوله تعالى ﴿**وأما ثمود فهديناهم**﴾ [فصلت:17] فإنهم لم يصلوا بالفعل ومع ذلك سُمّيت دلالتهم على طريق لا توصل هداية، وأورد بعضهم على الأول قوله تعالى ﴿**إنك لا تهدي من أحببت**﴾ [القصص: 56] فإنه لا يصح أن يراد منه الدلالة على طريق توصل إلى المقصود وصل بالفعل أو لم يصل؛ لأنه ﷺ وجدت منه الدلالة على طريق توصل لكن لم يصل المدلول بالفعل وأنت خبير بأنه مدفوع من أصله؛ لأن مراد أهل السنة أن الهداية هي الدلالة على طريق توصل، ولهذه الدلالة فردان الموصلة بالفعل وغيرها: والمراد بها في هذه الآية الفرد الأول لأنه و الذي يصح نفيه، هذا وفي بعض التفاسير تفسير الهداية في الآية المذكورة بخلق الاهتداء فليراجع اهـ إتحاف المريد.

والإيمان: هو التصديق بكل ما علم مجيء النبي ﷺ به بالضرورة، **والقرآن** هو اللفظ المنزل على سيدنا محمد ﷺ المتعبد بتلاوته المتحدي بأقصر سورة منه، **وصلاة الله**: رحمته المقرونة بالتعظيم، وعلا معناه: ارتفع قال الناظم:

---

(1) الإيمان: التصديق واختلفت المذاهب في معناه. انظر كتب العقيدة

3 - وَبَعْدُ فَخُذْ نَظْمًا يُحَرِّرُ حِرْزَهُم
عَلَى مَا أَتَى مِنْ فَيْضِ شَيْخِي سَلْسَلا

4 - هُوَ الحَبْرُ ذو التَّحْقيقِ قُدْوَةُ عَصْرِهِ
مُحَمَّدُ الْمُتْوَلِّ عُمْدَةُ مَنْ تَلا

قوله: وبعد بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه: والتقدير وبعد البسملة والحمدلة فأقول لك: خذ إلخ فهي[1] كلمة يؤتي بها للانتقال من غرض أو أسلوب إلى آخر، ويستحب الإتيان بها في أوائل الكتب والرسائل اقتداءً به ﷺ، لأنه كان يأتي بها في خطبه ومراسلاته، **والنظم**: الجمع[2]؛ والمراد به هنا جمع المسائل على هيئة متن، وتحرير المسائل تخليصها من الخطأ، **والحرز** هو النظم المشهور بالشاطبية المسمى بحرز الأماني ووجه التهاني، تأليف الإمام الولي الصالح الشيخ أبي القاسم الشاطبي[3] المتوفي بالقاهرة سنة خمسمائة وتسعين هجرية، وقوله: **على ما أتى من فيض**[4] إلخ: أي على الوجه الصواب الذي تلقاه ورواه عن شيخه الآتي ذكره، وقوله: **هو الحبر** بفتح الحاء وحكى كسرها أي العالم ذو التحقيق، أي القادر على أن يأتي بالمسائل على الوجه الحق خالية من الخلل والخطأ، وقوله: **قدوة عصره**: أي المتبع في زمانه، وهو الإمام العالم العلامة الحبر البحر

---

(1) أي كلمة: وبعد.

(2) وفي الاصطلاح: كلام موزون بأوزان العرب مقفى قصداً، أي له أوزان وقوافٍ

(3) هو الإمام: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد، أبو القاسم وأبو محمد الشاطبي الضرير، انظر مناقبه في «مختصر الفتح المواهبي»، صدر عن دار الصحابة.

(4) كناية عن كثرة علم وشهرة شيخه، وسلسلا كناية عن عذوبة وصفاء ما أخذه عنه فهو كالماء السهل العذب الصافي

الفهامة خاتمة القراء المحققين شمس الملة والدين **محمد بن أحمد المتولي** [1] ، وكان شيخًا لقراء مصر ومقارئها في وقته وتوفي ليلة مولد النبي ﷺ سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة وألف هجرية تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته آمين، قال الناظم :

5- وَفِيهِ كَثِيرًا قَدْ أَتَيْتُ بِلَفْظِهِ
عَسَى اللَّهُ بِالإِحْسَانِ أَنْ يَتَقَبَّلا

أخبر - رحمه الله تعالى - أنه قد أتى كثيراً في هذا النظم بلفظ شيخه[2] تبركًا به ورجاءً أن يتقبله الله تعالى بإحسانه وفضله ثم قال :

***

---

(1) هو الإمام محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان الشهير بالمتولي وترجم له الضباع محمد بن أحمد بن عبد الله الشهير بالمتولي ، عالم زاخر العلم ، مدقق ، واسع الحفظ والاطلاع التحق بالأزهر الشريف وحصل كثيراً من علوم العربية والشرعية واشتغل بالإقراء والتأليف فأجاد وأفاد وله زهاء 40 مصنفًا في القراءات وغيرها .

(2) أي بلفظ الحرز قدر ما يستطاع .

حكم ما في الاستعاذة

6 - إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ
وَبِالجَهْرِ عِندَ الْكُلِّ فِي الْكُلِّ مُسْجَلا

7 - بِشَرْطِ اسْتِمَاعٍ وَابْتِدَاءِ دِرَاسَةٍ
وَلا مُخْفِيًا أَوْ فِي الصَّلاةِ فَفَصِّلا

قوله : إذا ما أردت إلخ نبه على معنى قوله تعالى ﴿**فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله**﴾ [النحل: 98] لأن معناه إذا أردت قراءة القرآن وهو كقولهم : إذا أكلت فسمّ الله . أي إذا أردت الأكل وقوله **تقرأُ** بالرفع ويجوز نصبه وقوله فاستعذ أي فقل : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو نحوه لكن بشرط ورود أثر صحيح به وقوله «**وبالجهر**» أي على المختار «**عند الكل**» أي كل القراء «**في كل**» أي كل الوجوه الآتية «**مسجلا**» أي مطلقًا في جميع القرآن أو في جميع الأحوال «**بشرط استماع**» أي بشرط أن يكون القارئ بحضرة من يسمع قراءته ؛ بحيث يتأتى للسامع أن ينصت للقراءة من أولها ، فلا يفوته شيء منها ؛ وذلك لأن التعوذ شعار القراءة فلو أخفاه القارئ لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن يفوته منها شيء وقوله «**وابتداء دراسة**» أي وبشرط أن يكون القارئ مبتدئًا درسه على شيخه بحيث يتأتي انتباهه له من أوَّل القراءة وقوله «**ولا مخفيًا**» أي وبشرط أن لا يكون القارئ مخفيا أي مسرًّا بقراءته فإن التعوذ يتبعها في هذه الحالة بلا خلاف وقوله : **أو في الصلاة** أي وبشرط أن لا يكون القارئ في الصلاة لأن المختار فيها إسرار التعوذ مطلقًا ، قال الناظم :

---

(1) فالرفع على أنه لم يسبقه ناصب ، وأما النصب فعلى حذف أن الناصبة المصدرية وتقديره : أن تقرأ أي إذا أردت قراءة .

8 - وَوَقْفٌ عَلَيْــــهِ ثُمَّ وَصْلٍ بِأَرْبَعٍ
لَهُمْ وَاسْــتَعِـــذْ نَدْبًا أَوَ اوجِبْ وَوُهِّلا

قــوله «ووقف عليــه إلخ» يعني أن التعوذ يجوز الوقف عليه ووصله بما بعده؛ بسملة كان أو غيرها من القرآن، وإذا كان مع البسملة فلجواز الوقف عليها ووصلها بما بعدها أيضًا، يجوز فيهما أربعة أوجه [1] :

الأول: الوقف عليهما، ويسمى هذا قطع الجميع.

والثاني: الوقف على التعوذ ووصل البسملة بأول القراءة ويسمى وصل الثاني.

والثالث: وصل التعوذ بالبسملة والوقف عليه ويسمى وصل الأول.

والرابع: وصل التعوذ بالبسملة ووصلها بأول القراءة ويسمى وصل الجميع.

وقـوله «**واستعذ ندبًا إلخ**» أشار به إلى حكم الاستعاذة استحبابًا ووجوبًا وهي مسألة لا تعلق للقراءة بها، ولكن ذكرها بعض شراح الحرز لما يترتب عليها من الفوائد الجليلة، وملخص ما قالوه: وفي ذلك أن الجمهور من الفقهاء ذهبوا إلى أن الاستعاذة مستحبة في القراءة بكل حال وحملوا الأمر في ذلك على الندب، وذهب بعضهم إلى وجوبها حملاً للأمر على الوجوب، كما هو الأصل وجنح إليه الفخر الرازي واحتج له بظاهر الآية وقال ابن سيرين [2] : إن تعوذ مرة في عمره كفى في إسقاط الوجوب. قال الناظم:

---

(1) وتسمى هذه الأوجه الأربعة عند المقرئين بالأوجه الأصول، ويتفرع عنها أوجه فرعية فاختلف أهل الأداء في تحرير العوارض مجتمعة فبعضهم سواها فيسوي العوارض ويأتي الروم في المجرور والمرفوع على قصر عارضه مع قصر المنصوب، ويأتي إشمام المرفوع مع قصر عارضه وعلى قصر المجرور والمنصوب ومع توسطه على توسط المجرور والمنصوب وكذا يتأتى إشمام مع إشباع عارضه على إشباع الآخرين، ومن فرق بعد تسوية مع السكون يروم المجرور مع تثليث المنصوب.

(2) هو: محمد بن سيرين أبو بكر بن أبي عمرة البصري مولى أنس بن مالك إمام البصرة توفي سنة 110هـ «غاية النهاية» 151/2.

حكم ما في البسملة

لما اختلف شراح الشاطبية في قول ناظمها «ولا نص كلا حب» إلخ البيت من حيث إن الكاف والحاء من كلا حب [1] والجيم من جيده رموز فيقتصر لأبي عمرو وابن عامر على السكت والوصل دون البسملة، ويؤخذ لورش بالثلاثة وذلك موافق لما في التيسير عن أبي عمرو وابن عامر دون ورش فتكون البسملة له من زيادات القصيد أوليست رموزاً فيؤخذ لهم بالثلاثة وتكون البسملة لهم من الزيادات وهذا هو المأخوذ به الآن أراد الناظم أن يبين ذلك فقال:

9 - وَفِيهَا خِلافٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلا
وَذَا الخُلْفُ لِلْبَصْرِي وَشَامٍ تَنَقَّلا

يعني أن البسملة بين السورتين ورد في إثباتها وحذفها خلاف عن المشار إليه بجيم جيده وهو ورش، وهذا الخلاف مشهور كشهرة ذي العنق الطويل بين أصحاب الأعناق القصيرة، وقوله «وذا الخلف إلخ» يعني أن هذا الخلاف الذي اشتهر عن ورش ورد أيضاً عن أبي عمرو البصري وابن عامر الشامي ثم قال:

10- وبَسَمِلْ بِزُهْرٍ إِنْ تُبَسْمِلْ بِغَيْرِهَا
وَإِنْ تَسْكُتُ اسْكُتْ بَعْدَ مَا أَنْ تُبَسْمِلا

---

(1) قال الإمام الفاسي: أخبر أنه لم يأت نص في الفصل بالبسملة عمن أشار إليه بالكاف والحاء وأن الذي ذكره لهما في البيت قبله من ترك الفصل بالبسملة أو الوصل أو السكت إنما هو من استحباب المشايخ، وقال ابن القاصح: لا رواية منصوصة عن ابن عامر وأبي عمرو بالفصل بالبسملة، بل هي لهما اختيار من أهل الأداء فعلى هذا التفسير لا بسملة لهما في رواية الشاطبي وهو مطابق لنقل التيسير، لكن وجه النفي إلى التخيير أي ثبت عن الاثنين ترك البسملة ولا نص لهما في السكت ليمتنع الوصل ولا في الوصل ليمتنع السكت فأخذ النقلة لهما بالتخيير. انظر «سراج القارئ» صدر عن دار الصحابة. وقرأ الداني على الفارسي بالوصل في رواية الدوري وبالبسملة في رواية ابن ذكوان، انظر مفردات الداني.

11 - وَإِنْ تَصِلَنْ فَاسْكُتْ بِهَا ثم صِلْ وَإِنْ
بَدأْتَ بِهَا بَسْمِلْ بِهَا وَبِمَا تَلا

12- فَبَسْمِلْ كَذَا اسْكُتْ ثُمَّ إِنْ تَسْكُتَنْ بِهَا
فَفِي غَيْرِهَا اسْكُتْ صِلْ وَإِنْ تَصِلَن صِلا

المراد «بالزهر» بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والتطفيف، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة، ولا يخفى أن بعض أهل الأداء اختار فيهن الفصل بالبسملة عند من روى السكت في غيرهن واختار السكت فيهن عند من روى الوصل في غيرهن، وأشار الناظم في هذه الأبيات إلى أن في اجتماعهن مع غيرهن حالتين:

الأولى: لو قرأت مثلاً من آخر المزمل إلى أول القيامة، فالمبسمل بين السورتين على حاله بأوجهه الثلاثة [1] ، والساكت بين المزمل والمدثر [2] يبسمل بالثلاثة بين آخر المدثر وأول القيامة أو يسكت بينهما، فهي أربعة تضم للثلاثة الأولى: تكون سبعة، والواصل بين المزمل والمدثر [3] له بين المدثر والقيامة سكت ووصل وبهما تتم الأوجه تسعة.

الثانية: لو قرأت من آخر المدثر إلى أول الإنسان فالمبسمل له ثلاثة أوجه بينهما، وفي الاختيار يزيد السكت [4] بلا بسملة على كل وجه منها بين القيامة والإنسان تكون ستة، والساكت بين السورتين يزيد الوصل [5] بين القيامة وهل أتى والواصل

(1) وهي قطع الجميع ثم الوقف على آخر السورة مع وصل البسملة بأول السورة ثم وصل الجميع فالفاصلون بالبسملة هم قالون وابن كثير وعاصم والكسائي ويجوز الوجهان الأولان للجميع على نية الوقف، وهي لورش وأبي عمرو وابن عامر بالخلاف.

(2) الساكتون بين السورتين هم ورش وأبو عمرو وابن عامر.

(3) الواصلون بين السورتين هم حمزة وورش وأبو عمرو وابن عامر.

(4) وهو لورش وأبي عمرو وابن عامر.

(5) وهو لحمزة وورش وابن عامر وأبي عمرو.

يصل بينهما لا غير تكون تسعة أيضًا، ثم قال:

13 - وَلِلْكُلِّ قِفْ صِلْ فِي عَلِيمٌ بَرَاءَةٌ
أَوِ اسْكُتْ وَبَيْنَ النَّاسِ والحَمْدِ بَسْمِلا

لا يخفى أنهم أجمعوا على حذف البسملة أول براءة مطلقًا، وأشار الناظم بقوله «**وللكل قف صل في عليم براءة أو اسكت**» إلى أنه لو وصلت بآخر الأنفال فيها لكل القراء ثلاثة أوجه، وهي الوصل والسكت والوقف بلا بسملة في الثلاثة لما تقدم. وقوله «**وبين الناس والحمد بسملا**» أمر بالإتيان بالبسملة قولاً واحدًا بين الناس والفاتحة [1]؛ لأن الناس آخر القرآن والحمد أوله، وإذا حذفت البسملة بينهما فلا يدري أول القرآن من آخره على أنه قد أجمع القراء على إثبات البسملة أول الفاتحة مطلقًا سواء ابتدئ بها أو وصلت بسورة أخرى.

قال الناظم:

* * *

(1) كذا لو وصل آخر الأنعام بأول المائدة مثلاً أو بأول النساء مما تقدم على السورة في ترتيب المصحف فلا بد من البسملة للجميع لأنه كالمبتدئ بختمة أخرى قال العلامة الطيبي في تحريراته: وإن تصلن آخرها بالأول لها فللجميع قال بسمل.

حكم ما في الإدغام الكبير وهاء الكناية

14 - وَالإدْغَامُ بِالسُّوسِيِّ خُصَّ وَأَظْهِرَنْ
مَعَ السَّكْتِ أَوْ أَدْغِمْ لِيَا اللاَّءِ تاصُلا

15 - لأَحْمَدَ والْبَصْرِي ويأته أَتْمِمَنْ
فَقَطْ عَنْ هِشَامٍ فَادْرِهِ لِتَجْمُلا

قوله والإدغام بالسوسي خص لما كان قوله الشاطبية :

وَدُونَكَ الادْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ
أَبُو عَمْرِو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفَّلا

يفهم أن الإدغام عام لأبي عمرو من الروايتين مع أن المقروء به إنما هو الإدغام من رواية السوسي فقط أمر الناظم بتخصيصه به. فإن قلت: هو في التيسير أيضًا، علم من الروايتين فمن أين يؤخذ تخصيصه بالسوسي؟ قلت: يؤخذ من الشاطبية من تخصيصه بإبدال الهمز المفرد وقصر المنفصل، والقاعدة أن إدغام القراء مع الإبدال فقط، فيكون الإدغام لمن أبدل وهو السوسي والإظهار لمن حقق وهو الدوري .

قال في النشر: ومنهم من خص به أي بالإدغام السوسي وحده كصاحب التيسير وشيخه أبي الحسن طاهر بن غلبون والشاطبي ومن تبعهم ثم قال: الثانية الإدغام، مع الإبدال وهو الذي في جميع كتب أصحاب الإدغام، ثم قال وهو الذي عن السوسي في التذكرة والشاطبية ومفردات الداني، ثم قال: وهو المأخوذ به اليوم في الأمصار من طريق الشاطبية والتيسير وإنما تبعوا في ذلك الشاطبي رحمة الله عليه. قال السخاوي [1] في آخر باب الإدغام من شرحه وكان أبو القاسم يعني الشاطبي

---

(1) انظر «فتح الوصيد في شرح القصيد» صدر عن دار الصحابة.

يقرأ بالإدغام الكبير من طريق السوسي لأنه كذلك قرأ اهـ وقوله: **وأظهـــرن مع السكت أو أدغم لياء اللاء تأصلا لأحمد والبصري** قال في [غيث النفع]: وأما (اللاي يئسن) فذهب الداني إلىٰ إظهاره وجها واحداً وتبعه هو يعني الشاطبي وغيره كالصفراوي وبه الأخذ عند شيوخنا ولذلك لم نذكره في المدغم تبعًا لهم ووجهوا الإظهار بأن في الإدغام توالي الإعلال علىٰ الكلمة وذلك لأن أصل اللاي بياء ساكنة بعد الهمزة كقراءة الشامي والكوفيين والحسن والأعمش فحذفت الياء تخفيفًا لتطرفها وانكسار ما قبلها كما حذفت في الرام والغاز فصارت بهمزة مكسورة من غير ياء بعدها كقراءة قالون وقنبل ثم أبدلت من الهمزة ياء مكسورة علىٰ غير قياس إذ القياس أن تسهل بين بين ثم أسكنت الياء استثقالاً للحركة عليها فهذان إعلالان فلم تعل ثالثة بالإدغام واعترضهم ابن الباذش [1] وجماعة من الأندلسيين وقالوا بإدغامه إلا أنهم لم يجعلوا من باب الإدغام الكبير بل من باب الإدغام الصغير لأنه إدغام ساكن في متحرك وأوجبوا الإدغام لمن سكن الياء مبدلة وهما البصري والبزي وصوبه أبو شامة فقال: الصواب أن يقال لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي ولا إثبات لأن الياء ساكنة وباب الادغام الكبير مختص بإدغام متحرك في متحرك وإنما موضع هذا قوله: **وما أول المثلين فيه مسكن فلابد من إدغامه**، وعند ذلك يجب

---

(1) **قال ابن الباذش**: فذهب طاهر بن غلبون إلىٰ أنه مظهر في قراءة أبي عمرو والبزي وتابعه علىٰ ذلك الداني وقال: قال لي أبي: ما ذكراه من إظهار ياء (اللاي) عند ياء (يئسن) خطأ ولا يمكن فيها إلا الإدغام وتوالي الإعلال غير مبال به إذا كان القياس مؤديًا إليه إلىٰ أن قال: وسكوتهم عن هذا الحرف فيما أدغم فليس فيه دليل علىٰ أنه يجب إظهاره بل فيه دليل علىٰ وجوب الإدغام لكونهما مثلين أولهما ساكن فالإدغام واجب وقال: إدغام (واللاي يئسن) لأبي عمرو واجب في الإدغام الصغير فلا وجه لذكره في الكبير. الإقناع: 58 ط دار الصحابة، **وقال المنصوري**: لأبي عمرو والبزي علىٰ وجه البدل ومن طريق الحرز لهما الإظهار فقط انظر إرشاد الطلبة: 259 ط دار الصحابة، **وقال الإبياري في ربح المريد**: والإدغام دع في اللاء للسوسي، وذلك في باب الإدغام الكبير ص 142 بالمتون العشرة ط دار الصحابة وقال الخليجي بالوجهين «حل المشكلات»: 86 ط دار الصحابة.

إدغامه لسكون الأول وقبله مد فالتقى ساكنان على حدهما انتهى

قال المحقق بعد أن نقل هذا قلت: وكل من وجهي الإظهار والإدغام ظاهر مأخوذ به وبهما قرأت على أصحاب أبي حيان عن قراءتهم بذلك عليه ثم علل الإظهار بنحو ما تقدم وزاد وجها ثانيًا فقال الثاني أن أصل هذه الياء الهمزة وإبدالها وتسكينها عارض ولم يعتد بالعارض فيها فعوملت الهمزة وهي مبدلة معاملتها وهي محققة ظاهرة لأنها في النية والمراد والتقدير وإذا كان كذلك لم تدغم ثم وجه الإدغام بوجهين: أحدهما أن سبب الإدغام قوي باجتماع المثلين وسبق أحدهما بالسكون فحسن الاعتداد بالعارض لذلك، الثاني أن (اللاي) بياء ساكنة من غير همزة لغة ثابتة في اللاء وهي لغة قريش فعلى هذا يجب الإدغام على حده بلا نظر ويكون من الإدغام الصغير وإنما أظهرت في قراءة الشامي والكوفيين من أجل أنها وقعت حرف مد فامتنع إدغامها لذلك انتهى.

والحاصل: أن كلا من الوجهين صحيح موجه مقروء به إلا أن من أخذ بطريق التيسير ونظمه يقرأ بالإظهار فقط مع اعتقاد صحة الإدغام ومن قرأ بطريق النشر يقرأ بهما اهـ وقوله: **ويأته أو أئمنن إلخ** لما كان قول الشاطبية: وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف، يفيد أن هشامًا له في (يأته مؤمنًا) [طه:75] الصلة والاختلاس الذي هو حذف الصلة المعبر عنه بالقصر، بين الناظم كغيره من المحققين أن المقروء به عن طريق الشاطبية هو الصلة فقط، قال الناظم:

❊ ❊ ❊

حكم ما في المد والقصر

16 - وَمُنْفَصِلاً أَشْبِعْ لِوَرْشٍ وَحَمْزَةَ
كَمُتَّصِلٍ وَالشَّامِ مَعْ عَاصِمٍ تَلا

17 - بِأَرْبَعَةٍ ثُمَّ الكِسَائي كَذا اجْعَلَن
وَعَنْ عَاصِمٍ خَمْسٌ وَذَا فِيهِمَا كِلا

18 - وَمُنْفَصِلاً فَاقْصُرْ وَثَلِّثْ وَوَسِّطَن
لِقَالُونَ وَالدُّورِي كَمَوْصُولٍ انْقُلا

19 - ولَكِنْ بِلا قَصْرٍ وَعَنْ صَالِحٍ وَمَك
لِمُتَّصِلٍ ثَلِّثْ وَوَسِّطْ تَفَضَّلا

20 - مَعَ الْقَصْرِ فِي المفْصُولِ صَاحَ وَثَلِّثَنْ
وَوَسِّطْ لِموصُولٍ عَلَى القَصْرِ تجْمُلا

21 - وَثَلِّثْ عَلَى التَّثْلِيثِ وَامْدُدْهُ أَرْبَعًا
عَلَى مِثْلِهَا خَمْسًا بِخَمْسٍ تَسَبُّلا

22 - وَفِي ذِي اتّصَالٍ حَيْثُ ثُلِّثَتَ فَاقْصُرَن
لِمنْفَصِلٍ وَامْدُدْ ثَلاثا لِتَعْدِلا

23 - وَفِي أَرْبعٍ قَصْرٌ أَتَى مَعَ اربَعٍ
وَفِي الخَمْسِ ذِي المرَاتِبِ جَمَّلا

ذكر رحمه الله تعالى في هذه الأبيات مذاهب القراء السبعة في نوعين من أنواع المد وهما المد المنفصل والمد المتصل ومعلوم أن المد المنفصل هو الذي انفصل سببه

عن شرطه بأن وقع حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرىٰ نحو (**بما أنزل**) (**وفي أنفسكم**) و(**قالوا آمنا**) ونحو : (**عليهم أأنذرتهم أم لم**) عند من وصل الميم [1] ونحو (**لمن خشي ربه إذا**) عند من وصل بين السورتين[2] ونحو (**اتبعون أهدكم**)عند من أثبت الياء[3] وأن المد المتصل هو الذي اتصل سببه بشرطه «كجاء وشاء وجيء وسيء وقروء وسوء» ونحو «**النبيء والنسيء**» عند من همزهما ، وتفصيل ما ذكره أن قالون وابن كثير وأبا عمرو يقصرون المنفصل ويمدون المتصل ثلاث حركات وأربع حركات وأن لقالون والدوري طريقة أخرىٰ وهي مدهما معا ثلاثًا وأربعًا وأن ابن عامر والكسائي وعاصما يمدونهما معا أربع حركات وأن لعاصم طريقة أخرىٰ وهي مدهما معا خمس حركات وأن ورشا وحمزة يمدانهما ست حركات وإذا تأملت ذلك وجدت المراتب ستا قصر المنفصل ومد المتصل ثلاثًا وأربعًا ومدهما معا ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا أو ستًا هذا إذا تقدم المنفصل أما إذا تقدم المتصل وتأخر المنفصل فالمراتب ست أيضًا وهي أنك إذا مددت المتصل ثلاثًا أتيت في المنفصل بالقصر وثلاثة وإذا مددت المتصل أربعًا أتيت في المنفصل بالقصر وأربع وإذا مددت المتصل خمسًا تعين مد المنفصل كذلك وكذا يتعين مده ستًا إذا مددت المتصل ستًا .

(**تنبيه**) هذه المراتب الست التي ذكرها هي نفس المراتب الأربع المذكورة في التيسير وغيره وقد مشىٰ عليها كثير من المحققين وبعضهم لم يذكر في المد سوىٰ مرتبتين طولي لورش وحمزة وقدرها ثلاث ألفات ووسطىٰ للباقين وقدرها ألفان سواء ذلك في المتصل والمنفصل وذهب جماعة إلىٰ الإشباع قولا واحدًا في

---

(1) وهم ابن كثير بقصر المنفصل وورش بإشباع وقالون علىٰ وجه الصلة بقصر وفويقه وتوسط تبعًا لمذهبه .

(2) وهم حمزة وورش بإشباع وابن عامر بتوسط وأبو عمرو بقصر وللدوري أيضًا وفويقه وتوسط .

(3) وهم ابن كثير والسوسي مع القصر وقالون والدوري مع قصر وفويقه وتوسط .

المتصل مع إجراء أحد القولين المذكورين في غيره والذي كان إمامنا الشاطبي رحمه الله تعالىٰ يأخذ به هو القول بالمرتبتين فقط[1] . إن قلت: من أين جاء لك أن الشاطبي كان يأخذ بذلك مع أنه أهمل في حرزه ذكر تفاوت المد ولم ينبه عليه والمرتبتان خلاف التيسير؟ قلت: من السماع الصحيح المتلقىٰ بالسند الصريح وقد نقل الجعبري عن السخاوي أن الشاطبي كان يقرئ بمرتبتين طولي لورش وحمزة ووسطىٰ للباقين وأنه عدل عن المراتب الأربع لأنها لا تتحقق ولا يمكن الإتيان بها في كل مرة علىٰ قدر السابقة بخلاف المرتبتين فإنهما تتحققان ويمكن ضبطهما وتتيسران علىٰ النبيه والغبي ولا تكاد تخفىٰ معرفتهما علىٰ أحد، وكونهما خلاف التيسير لا يضر لأنه خلاف إلىٰ ما هو أقوىٰ، علىٰ أن الإمام ابن الجزري انتصر لهما وعزاهما إلىٰ كثير من المحققين قال في نشره: وهو الذي استقر عليه رأىٰ المحققين من أئمتنا قديمًا وحديثًا وذكر كثيرين منهم ثم قال عنهم إنهم لم يذكروا من سوىٰ القصر غير مرتبتين طولي وسطي وقال وهو الذي أميل إليه وآخذ به غالبًا وأعول عليه اهـ. قال الناظم:

24 - وَهَمْـزَيْنِ مَعْ مَدَّيْنِ سَهَّلْتَ وَاقِفـا
طَوِيلاً فَـقَـصْـرًا دَعْ وَعَـكْسًـا كَـهَـؤُلا

أشار - رحمه الله تعالىٰ - في هذا البيت إلىٰ أن قوله تعالىٰ (هؤلاء) ونحوه مما اجتمع فيه همزتان قبل كل حرف مد يمتنع فيه لحمزة وقفا عند تسهيل الهمزتين بين بين وجهان وهما المد في الأول مع القصر في الثاني وعكسه لتصادم المذهبين وعلىٰ ذلك فالذي يسوغ في الوقف علىٰ هؤلاء ثلاثة عشر وجهًا وهي تحقيق

(1) أي أسقط مرتبة فويق القصر وفويق التوسط لأصحابهما وبقيت مرتبة الإشباع في المدين لورش وحمزة وتوسطهما لابن عامر وعاصم والكسائي وتوسط المتصل مع قصر لابن كثير والسوسي وتوسط المتصل مع قصر وتوسط المنفصل لقالون والدوري البصري.

الهمزة الأولى بالمد مع خمسة الأخيرة وهي إبدالها بقصر وتوسط ومد وتسهيلها بالروم مع القصر والمد ثم تسهيل همزة (ها) مع قصر (ها) ومدها وعلى كل منهما إبدال الأخيرة بقصر وتوسط ومد ثم رومها بالقصر على الأول وبالمد على الثاني وأما ما حكاه بعضهم من إبدال الأولى واواً مع المد والقصر فضعيف لا يقرأ به، قال الناظم:

25 - يُؤَاخِذُكُمُ فَاقْصُرْ فَقَطْ عِنْدَ وَرْشِهِم
وَلا مَــدَّ أيْضًــا حَــيْثُ تَنْوِينًا ابْدِلا

لما كان قول الشاطبية **(وبعضهم يؤاخذكم)** عطفا على المستثنى يفيد أن البعض الآخر لم يستثنه [1] وفهمه على ذلك كثير من شراحها واغتر به خلق كثير فقرءوه بثلاثة البدل مع أنه ليس كذلك، إذ لا يجوز فيه إلا القصر، أشار الناظم إلى ذلك بقوله **يؤاخذكم فاقصر فقط عند ورشهم** ومثله **﴿لا تؤاخذنا﴾** **﴿ولو يؤاخذ الله الناس﴾** ويؤيد ذلك قول المحقق في نشره: وقد اتفق أصحاب المد في هذا الباب يعني باب البدل عن ورش على استثناء كلمة واحدة وأصلين مطردين فالكلمة (يؤاخذ) كيف وقعت نحو: **﴿لا يؤاخذكم الله﴾**، **﴿لا تؤاخذنا﴾**، و**﴿ولو يؤاخذ الله﴾** نص على استثنائها المهدوي وابن سفيان ومكي وابن شريح وكل من صرح بمد المغير بالبدل وكون صاحب التيسير لم يذكره في التيسير فإنه اكتفى بذكره في غيره وكأن الشاطبي - رحمه الله - ظن بكونه لم يذكره في التيسير أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق فقال: (وبعضهم يؤاخذكم) أي وبعض رواة المد قصر «**يؤاخذ**» وليس كذلك فإن رواة المد مجمعون على استثناء «**يؤاخذ**» فلا خلاف في قصره.

(1) لأن الداني لم يذكره في التيسير اكتفاء على أنه ذكره في غيره فظن الشاطبي أن عدم ذكره في التيسير أنه داخل في قاعدة المد على الإطلاق والأمر ليس كذلك وإلا نص على الخلاف في الجامع ولما لم يذكر في جامع البيان خلافًا في قصره يؤخذ له في التيسير بالقصر فقط ويمتنع زيادة التمكين.

قال الداني في «إيجازه» أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: ﴿يؤاخذكم﴾ و ﴿لا تؤاخذنا﴾، ﴿ولو يؤاخذ﴾ حيث وقع. قال: وكأن ذلك عندهم من: واخذت، غير مهموز. **وقال في المفردات**: وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى ﴿**لا يؤاخذكم الله**﴾ وبابه وكذلك استثناها في «جامع البيان» ولم يحك فيها خلافًا.

وقال الاستاذ أبو عبدالله بن القصاع: وأجمعوا على ترك الزيادة للألف في (يواخذ) حيث وقع، نص على ذلك الداني ومكي وابن سفيان وابن شريح قال المحقق ابن الجزري: وعدم استثنائه في «التيسير» إما لكونه من (واخذ) كما ذكره في «الإيجاز» فهو غير ممدود أو من أجل لزوم البدل له فهو كلزوم النقل في« **ترى**» (1) فلا حاجة إلى استثنائه اهـ.

وقول الناظم **ولا مد أيضًا حيث تنوينًا ابدلا»** أشار به إلى أن ورشًا ليس له فيما يوجد فيه بعد الهمزة ألف مبدلة من التنوين وذلك حال الوقف على نحو: ﴿**دعاء**﴾، ﴿**ونداء**﴾ و ﴿**هزؤا**﴾، و ﴿**ملجأ**﴾ إلا القصر فقط وذلك لأن ثبوت هذه الألف عارض فلا يعتد بها. قال الناظم:

26 - وَحَـــرِّرْ فِـي آلانَ سِـتَّـــةَ أَوْجُـــهٍ
عَلَى وَجْـــــهِ إِبْـدَالٍ لَـدَى وَصْلِهِ تَـلا

27 - فَـمُـــدَّ وَثَلِّثْ ثَانِيًـا ثُـمَّ وَسِّطَا
وَفِي الثَّـانِ وَسِّطْ واقْـصُرًا وَاقْـصُـرًا كِـلا

28 - وَفِي اللاَّمِ ثَلِّثْ وَاقِـفًا مُطْلَقًا وَثَلْ
لِثْهَـا عَـلَى التَّسْهِيلِ وَصْــلا وَفَـيْصَـلا

إذا قرئ (آلآن) في موضعي [51 - 91] يونس لمن مذهبه النقل بإبدال همزة الوصل

---

(1) فأصلها ترأي فنقل حركة الهمزة إلى الراء فالتقى ساكنان فحذف الساكن الأول.

ألفًا جاز المد والقصر اعتداداً بالأصل والعارض ويجوز كل منهما أيضًا لحمزة إن وقف بالنقل لكن ورش له حكم آخر من حيث وقوع كل من الألفين بعد همزة، إلا أن الهمزة الأولىٰ محققة والثانية مغيرة بالنقل وقد اختلف أهل الآداء في إبدال همزة الوصل التي نشأت عنها الألف الأولىٰ وفي تسهيلها بين بين، فمنهم من رأىٰ إبدالها لازمًا ومنهم من رأىٰ تسهيلها لازمًا ومنهم من رأىٰ جوازهما فعلىٰ القول بلزوم البدل تلحق بباب (آمنوا) فيجري له فيها المد والتوسط والقصر وعلىٰ القول بجواز البدل تلحق بباب«آنذرتهم وآلد» فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فتقصر مثل«آلد» وعدم الاعتداد به فتمد كآنذرتهم ولا تكون من باب (آمن) فلذلك لا يجري فيها علىٰ هذا التقدير توسط وتظهر فائدة هذين التقديرين في الألف الأخرىٰ والذي تحرر من ذلك عند الوصل ستة أوجه: مد الأولىٰ مع ثلاثة الثانية، وتوسط الأولىٰ (1) مع توسط الثانية وقصرها دون مدها، وقصرهما، فمدهما علىٰ لزوم البدل في الأولىٰ أو جوازه فيها وعدم الاعتداد فيهما بالعارض ومد الأولىٰ مع توسط الثانية علىٰ التقدير الثاني، ومد الأولىٰ مع قصر الثانية علىٰ لزوم البدل في الأولىٰ والاعتداد في الثانية بالعارض ويجوز أن يكون علىٰ جواز البدل في الأولىٰ وعدم الاعتداد فيهما بالعارض، وتوسطهما علىٰ لزوم البدل في الأولىٰ والاعتداد في الثانية بالعارض وإذا قرئ بقصر الأولىٰ جاز في الثانية القصر ليس إلا لأن قصر الأولىٰ إما أن يكون علىٰ لزوم البدل فيكون علىٰ مذهب من لم ير المد بعد الهمزة وإما أن يكون علىٰ جواز البدل والاعتداد معه بالعارض فحينئذ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولىٰ وأحرىٰ فيمتنع إذاً مع قصر الأولىٰ مد الثانية وتوسطها وإن وقفت جازت الأوجه الثلاثة المُمتنعة حالة الوصل، أما علىٰ تسهيل همزة الوصل فيظهر له في الألف الثانية ثلاثة أوجه، قال الناظم:

(1) لكن منع العلامة المتولي في روضه توسط الألف المبدلة من همزة الوصل.

29 - فَــإِنْ رَكـبَتْ آمَـنْتُمُ وقَــصَـرْتَهَــا
فَــمَـدٌّ وَقَــصْــرٌ مُـبْــدِلا ثُـم سَــهِّــلا

30 - وَفِي اللاَّمِ قَــصْــرٌ ثُمَّ عَنْـدَ تَوَسُّطٍ
فَــثَلِّثْ مَعَ الإبْـدَالِ وَاقْـصُــرْ مُــسَــهِّــلا

31 - وَفِي اللامِ وَسِّطْ لا عَلى الْقَصْرِ مُبْدِلا
وَبِالْقَــصْــرِ فَـــاقْــرَأْ لا عَلَــى المدِّ أَطْوَلا

32 - وَمَعْ مَـدٍّ اقْـرَأْ مِـثْلَ قَـصْـرٍ وَزِدْ لمدْ
دكَ الــلامَ إِنْ سَــــــهَّـلْتَ أَو إِن تُـطَـوِّلا

33 - وَإِنْ تَقِـفَا فِي الـلامِ تَثْلِيثًـا اعْـتَبِـرْ
عَلَى كَلِّ وَجْــه عَنْهُ فِي الـذِّكْـرِ قَــدْ خَـلا

34 - سِـوَى قَـصْـرِ لامٍ عِنْدَ مَـدٍّ لأوَّلٍ
وَتَوْسِــــيطُ آمَـنْتُمْ فَـكُنْ مُــتَــأَمِّــــلا

إذا ركبت (آمنتم به) مثلا مع (آلآن) تحرر في الوصل أربعة عشر وجها:

الأول والثاني والثالث: قصر (آمنتم)وعليه إبدال همزة الوصل مع مد الألف الأولى وقصر الثانية على جواز البدل في الأولى وعدم الاعتداد بالعارض فيهما ومع قصرهما ومر توجيهه ثم تسهيل همزة الوصل مع قصر اللام.

والرابع إلى التاسع: توسط (آمنتم) وعليه الإبدال مع مد الأولى وتوسط الثانية فقط على جواز البدل في الأولى وعدم الاعتداد فيهما بالعارض ومع توسطها وتوسط الأولى وقصر الثانية وقصرهما على ما مر من توجيهه ثم تسهيل همزة الوصل مع توسط اللام اعتداداً بالأصل وقصرها اعتداد بالعارض.

والعاشـر إلى الرابع عـشر: مد (آمنتم)وعليه إبدال همزة الوصل مع مدهما على لزوم البدل وجوازه في الأولى وعدم الاعتداد فيهما بالعارض ومع مد الأولي وقصر الثانية على لزوم البدل في الأولى والاعتداد بالعارض في الثانية ومع قصرهما على ما مر ثم تسهيل همزة الوصل مع مد اللام وقصرها اعتداداً بالأصل والعارض.

فإن وقف على (آلان) جاز ثلاثة الثانية على كل الوجوه المتقدمة في الأولى سوى قصر الثانية على مد الأولى عند توسط (آمنتم) فممنوع للتصادم وليصح باقي الوجوه وهو تسعة وعشرون وجها، قال الناظم:

35 - وَإِنْ تَبْـتَـدِي مِـنهَـا وَبَـعْـدُ كَـآيَة
فَـمُـدَّ لِـهَـمْـزٍ وَاقْـصُـرِ اللامَ تَـفْـضُـلا

36 - وَفِي البَـدَلِ اقْصُرْ مَـدَّهُ وَسِّطَنْهُـمَا
وَمُـدَّهُمَـا هَاتِـيكَ أَرْبَعَـةٌ عَـلا

37 - وَوَسِّطْ لِلاسْـتِـفْـهَـامِ وَاللامِ وَاقْـصُـرِ
لِلام وَوَسِّطْ فِـيـهِـمَـا بَـدَلا تَلا

38 - وَمَعْ قَصْرِ الاسْتَفْهَامِ فِي اللامِ قَصْرُهَا
وَفِي بَـدَلٍ تَـثْلِيـثُـهُ ثُمَّ سَـهِّـلا

39 - وَفِي اللامِ فَـاقْـصُـرْ ثَلِّـثَنْ بَدَلاً يَلي
وَوَسِّطْهُـمَـا وَامْـدُدْهُـمَـا قَـدْ تَكَمَّـلا

إذا ابتدأت من قوله تعالى (آلآن) ووصلت إلى قوله (ويستنبئونك) مثلا فيه أربعة عشر وجهًا إبدال همزة الوصل مع المد والتوسط والقصر ثم تسهيلها ويأتي على الأول أربعة أوجه:

الأول : قصر اللام والبدل على جواز البدل في الأولى وعدم الاعتداد فيهما بالعارض .

والثاني : قصر اللام ومد البدل على لزوم البدل في الأولى والاعتداد في الثانية بالعارض .

والثالث: توسطهما على جواز البدل في الأولى وعدم الاعتداد فيهما بالعارض .

والرابع: مدهما على لزوم البدل في الأولى أو جوازه فيها وعدم الاعتداد فيهما بالعارض .

ويأتي على الثاني وجهان وهما توسط اللام وقصرها مع توسط البدل فيهما على ما تقدم .

ويأتي على الثالث ثلاثة أوجه الأول قصر اللام والبدل على لزوم البدل في الأولى أو جوازة فيهما والاعتداد فيهما بالعارض والثاني والثالث قصر اللام مع توسط البدل ومده على التقدير الثاني .

ويأتي على الرابع خمسة أوجه : الأول قصر اللام والبدل والثاني والثالث قصر اللام مع توسط البدل ومده على اعتبار العارض والرابع والخامس توسطهما [1] ومدهما[2] ، قال الناظم :

40 - وَكَالْمَدِّ تَسْهِيلٌ وَلَكِنْ يُزَادُ قَصْـ
ـرُكَ اللامَ والتَّوْسِيطَ فِي الْبَدَلِ اعْقِلا

41 - وَهَذَا عَلَى مَا اخْتَارَهُ شَمْسُ دِينِنَا
هُوَ الْجَزَرِيُّ الْحَبْرُ خُذْهُ مُحَمْدِلا

أشار بقوله : **وكالمد تسهيل** البيت إلى أن الأوجه الآتية على تسهيل الهمزة هي عين الأوجه الآتية على وجه الإبدال مع المد غير أنها زادت عنها وجه قصر اللام مع توسط البدل وفائدة ذكره تقريب ما قبله إلى الأفهام وقوله : **وهذا على ما اختاره**

(1) أي توسط اللام في (آلآن) وتوسط البدل (ويستنبئنونك)

(2) أي إشباع اللام في (آلآن) وإشباع البدل (ويستنبئونك)

شـمس ديننا إلخ يشير به إلى أن هذه ا لأوجه التي ذكرها في هذه المسئلة هي على ما اختاره الإمام شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن يوسف الجزري رضي الله عنه وهو غني عن التعريف لشهرته وجلالة قدره.

(تنبيـه) قد منع شيخ مشايخنا العلامة المتولي أخيراً وجه توسط الألف الأولى [1] من (آلآن) وأسقط ما تفرع عليه من الأوجه في جميع الحالات المتقدمة حيث قال في روضه : لا يخفى أن إلحاق الألف الأولى من(آلان) بباب (آمن) وشبهه لورش فيه نظر لأن مدها لازم وإنما تغير سببه وهو السكون بحركة النقل فوجب حينئذ أن يكون كنظائره من نحو «**البغاء إن أردن**» في وجه إبداله مدا و(**الم أحسب**) حالة النقل و«آلـم الـلـه» حالة الوصل فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فتقصر ، وعدمه فتمد [2] ولا وجه للتوسط ثم ذكر ما يؤيد ذلك ثم قال : وإذا تأملته يعني كلامه الذي ذكره تأييداً لما ادعاه ظهر لك في هذه الكلمة على انفرادها سبعة أوجه وصلا وتسعة وقفًا إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ثم تسهيلها وعلى كل من الأول والثالث ثلاثة اللام في الحالين وعلى الثاني قصرها وصلا وتثليثها وقفا ، وفيها مع(آمنتم به) ثلاثة عشر وجهًا وصلا وسبعة وعشرون وجهًا وقفًا :

قصـر(آمنتم) **وعليه** إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ثم تسهيلها واللام مقصورة في الثلاثة وصلا مثلثة وقفًا **ثم توسط** (آمنتم) وعليه إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ثم تسهيلها ، وعلى كل من الأول والثالث توسيط اللام وقصرها وصلا وتثليثها وقفًا ، وعلى الثاني قصرها وصلاً وتثليثها وفقًا **ثم مد** (آمنتم) وعليه إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ثم تسهيلها وعلى كل من الأول والثالث مد اللام وقصرها وصلاً وتثليثها وقفًا وعلى الثاني قصرها وصلا وتثليثها وقفًا وفيها مع (ويستنبئونك) ثلاثة عشر وجها

---

(1) أي منع توسط الألف المبدلة من همزة الوصل مع ما يتأتى عليها وهو توسط وقصر الألف بعد اللام وصلاً وثلاثة المد وقفًا.

(2) أي تقصر على الاعتداد بعارض الحركة وتمد على عدم الاعتداد.

إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ثم تسهيلها وعلى كل من الأول والثالث قصر اللام مع ثلاثة (ويستنبئونك) ثم توسطهما ومدهما وعلى الثاني قصر اللام مع ثلاثة (ويستنبئونك) والله أعلم اهـ. وقد أفادني العلامة الشيخ حسن الكتبي عنه نظمًا حاويا لذلك وقت قراءتي عليه ختمة السبع من طريق الشاطبية، ونصه:

بدأت بحـــمـــد الله والشكر سـرمـــدا
وصليت تعظيـمًـــا على خـيـر من هدى

وسلمت تسليـــمًـــا يليق بقــــدره
وآل وأصـــحـــاب ومن بهم اقـــتـــدى

(وبعـــد) فـفي آلان سـبـــعـــة أوجـــه
لورش على القــــول الذي لن يفندا

فـأبدل لهـــمـز الوصل مدا وأشـبـعـــا
وفي اللام ثلث فيهـمـا اقصر لترشـدا

ومع وجـــه تســـهـيل فـفي اللام ثلثن
وإن ركـــبـت آمتم فـــالذي بـدا

ثلاثة همــز الوصل مع قــصــر لامــهـــا
وكل على تثليث آمنتم غـــــدا

وتوســـــيـط لام زده عند تـوسط
وزد مــــدها مع وجـــه تنل هدى

على المد والتسهيل في أول همـــا
فــتــمت ثلاث بعــد عـشـرة اعـــدد

وإن تقــفـن في اللام تثليــثــا اعــتــبــر

على مــا مــضى فـي الحــالتين لتــســعــدا

فــفي هذه عــشــرون مع ســبــعــة أتت

وتلـك بهـــا تـسع فـــخـــذه مـــؤيدا

وإن تـبــتـــدي منهـــا ووافـــيت آيـة

علـى المد والتــســهـــيل فـلتـــرو في الأدا

مـع القـــصـــر فـي لام ثلاثـة مـــا يلـي

كـذا فـيـهـمـا وسط كـذا فـيـهـمـا امـددا

وأمـا علـى قـصـر فـفي الـلام فـاقـصـرا

وفـي بدل ثـلث وربـك فـــاحـــمـــدا

وأزكـى صـــلاة مع أجـل تحـــيـــة

علـى المصطفـى والآل والصـحـب سـرمــدا

قال الناظم:

42 - وَعَـادًا الاولىَ فَـاقْـصُـرَنْ وَثَـلِّثَا

لِهَـمْـزٍ وَوَسِّطْ وَامْـدُدِ الْكُلَّ مَـحْـفَـلا

قرأ ورش (عـاد الأولى) [النجم:50] بنقل ضمة الهمزة إلى لام التعريف قبلها وإدغام تنوين (عـادا) فيـهـا حـالة الوصل واختلف عنه في استثناء (الأولى) هذه مما وقع فيـه حرف المد بعد الهمز المغير بالنقل فـاستثناها بعضـهم ولم يجز فيـهـا لورش إلا القـصـر وعليه كثير من الحذاق كالمهدوي وابن سفيان ومكي وابن شريح لأن إدغام التنوين في اللام صير حركتها لازمة معتدا بها إذ لا يمكن الإدغام في ساكن ولا ما هو في حكمه

فسقط اعتبار وجود الهمزة التي المد من أجلها بخلاف غيره نحو (الآخرة) فإن الحركة عارضةوالهمزة مقدرة فجاء المد وذهب بعضهم إلىٰ عدم استثنائه وجرىٰ فيه علىٰ الأصل المقرر في عدم الاعتداد بالحركة المنقولة وجعل الهمزة منوية ففيه الثلاثة القصر والتوسط والمد. فإن قلت: المد بقسميه مبني علىٰ عدم الاعتداد بحركة اللام والإدغام مبني علىٰ الاعتداد بها فهو معتد به غير معتد به وهذا تدافع وتناقض.

فالجواب كما قال صاحب الغيث: لا تدافع ولا تناقض للمتأمل لافتراق الحيثية فالمد علىٰ مراعاة الأصل والإدغام علىٰ مراعاة اللفظ لما فيه من التخفيف، وبهذا يجاب عمن أثبت همزة الوصل في الابتداء لعدم الاعتداد بالحركة وله الإدغام للاعتداد بها والتعويل في جميع ذلك علىٰ الرواية والتعليل تابع لها وإذا قلنا إنها غير مستثناة ويأتي فيها الثلاثة فكلها مع التقليل ولا يأتي فيها ما يأتي في غيرها من التحرير لأنها رأس آية وهذا كله في حال وصل (الأولىٰ) بعادا فإن وقف علىٰ (عادا) بقلب تنوينه ألفًا وابتدأ بالأولىٰ فيجوز له فيها وجهان الأول «**الولىٰ**» بهمزة الوصل والثاني «**لولىٰ**» بحذفها اكتفاء عنها بحركة النقل وضم اللام ولا يأتي مع هذا المد بقسميه بل يتعين القصر فقط لقوة الاعتداد في ذلك بخلاف الأول فإذا أتىٰ مع (عادا الأولىٰ) بدل آخر كما إذا وصلت إلىٰ قوله تعالىٰ ﴿**فبأي آلاء ربك تتمارى**﴾ فحاصل ما يترتب فيه علىٰ الخلاف المذكور أنه يكون فيها خمسة أوجه القصر في (عادا الأولىٰ) مع الثلاثة في غيره ثم توسيطهما ومدهما وهي المرادة ببيت الناظم. قال:

43 - وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ
وَفِي الْوَقْفِ وَالإِدْغَامِ ثَلِّثْ لِتَجْمُلا

الحرف الساكن الذي يقع بعد حرف المد في كلمته لا يخلو إما إن يكون لازم السكون أو عارضه، والأول إما أن يكون ساكنًا للإدغام نحو (الطامة) و(الصاخة) و(دابة)و(الحاقة) ونحو (أتحاجوني) و(تأمروني) علىٰ قراءة من شدد النون

و(أتعداني) على رواية هشام إذ أصل ذلك كما قال الإمام أبو الطيب في أصل كلام العرب لا في القرآن الطامة والصاخخة ودابة والحاقة وأتحاجوني وتأمرونني فسكنوا الحرف الأول وأدغموه في الثاني وكذا نون الرفع في نون الوقاية وإما أن يكون ساكنًا لغير الإدغام نحو (آلآن) في موضعي يونس على البدل في قراءة غير نافع (ومحياي) في قراءة نافع حيث يسكن الياء بخلاف عن ورش ونحو ءأنذرتهم في رواية ورش بالبدل في أحد وجهيه (واللاي يئسن) عند من أسكن الياء مظهرة وهو البزي وأبو عمرو بخلاف ولا يسمى هذا السكون بنوعيه عارضًا بل لازمًا لالتزام القراء مده مقداراً واحداً من غير تفاوت فيه وهو ثلاث ألفات على الأصح المشهور والثاني وهو عار من السكون لا يخلو أيضًا إما أن يكون سكونه للوقف نحو (العالمين) و(الدين) و(نستعين) وإما للإدغام عند بعض القراء كالإدغام الكبير لأبي عمرو من رواية السوسي وذلك نحو (الرحيم ملك) (قال لهم) (يقول ربنا) وللقراء في ذلك ثلاثة أوجه :

الأول: الإشباع كاللازم لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض.

والثاني : التوسط لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كونه عارضًا فحطه عن الأصل.

والثالث: القصر لعروض السكون فلا يعتد به لأن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقا قال الناظم :

44 - وَنَحْوُ مَآبِ لَيْسَ يَنْقُصُ فِي الْوُقُو
فِ عَنْ بَدَلِ وَالرَّوْمُ كَالأَصْلِ وُصِّلا

نحو (مآب) هو ما كان بدلاً في الوصل عارضًا في الوقف [1] ليس ينقص في الوقوف عن بدل بل يزيد عليه أولوية قال في النشر : إن وقف لورش من طريق

(1) ففي قوله تعالى : «وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا» إلى «يستهزءون» قصر البدل في (آمنوا - آمنا) مع ثلاثة المد وقفًا على (يستهزءون) وتوسط في (آمنوا - آمنا) عليه توسط وإشباع في (يستهزءون) ثم إشباع الجميع أما إذا وصل إلى (يعمهون) وجب التسوية.

الأزرق على نحو (مستهزءون)و(متكئين) و(مآب) فمن روى عنه المد وصلا وقف كذلك سواء اعتد بالعارض أو لم يعتد به، ومن روى التوسط وصلا وقف به إن لم يعتد بالعارض وبالمد إن اعتد به، ومن روى القصر وقف كذلك إن لم يعتد بالعارض وبالتوسط والإشباع إن اعتد به اهـ وذلك لأن سبب المد لم يتغير حالة الوقف بل ازداد قوة بسبب سكون الوقف وهذا إن وقف بغير الروم فإن وقف به فحكمه كالوصل قال الناظم:

45 - وَمَعْ فَتْحِ ذِي الْيَا أَوْجُـهُ الْعَارِضِ اعتُبِـرْ
لِوَرْشٍ وَإِنْ قَلَّلْتَ لاقَصْـر يُجْتَـلا

يعني إذا اجتمع مع العارض المذكور ذو ياء فتجوز أوجهه جميعها على فتحه وكذا على تقليله إلا أن وجه القصر يمتنع عليه وبهذا تعلم أن في قوله تعالى ﴿**ذلك متاع الحياة الدنيا**﴾ إلى الوقف على (المآب) عشرة أوجه: تثليث العارض على الفتح، ومده وتوسيطه على التقليل، ويأتي مع كل من هذه الخمسة السكون المجرد والروم، ولكن تجويزهم الروم على التوسط والفتح فيه نظر؛ لأن الروم بمنزلة الوصل ولا توسط في البدل على الفتح [1]، فتأمل. فإن أتى معهما بدل كما في قوله تعالى ﴿**ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى**﴾ إلى الوقف على (**يستهزءون**) أتيت بالفتح مع قصر البدل، وثلاثة العارض ومع مدهما ثم تأتي بالتقليل مع توسط البدل ومد العارض وتوسيطه ومع مدهما فهذه سبعة أوجه فإن كان العارض يتأتى فيه

---

(1) وتكون الأوجه: فتح في (الدنيا) عليه في (المآب) قصر وإشباع كل مع سكون وروم وتوسط مع سكون والتقليل عليه توسط وإشباع كل مع سكون وروم ويجوز القصر باعتبار العروض ومنع الشيخ الضباع في هداية المريد القصر مطلقًا [أي مع التقليل] ولم يبين السبب، انظر هداية المريد: 17 وذكر الإمام المتولي العشرة وقال: لكن تجويزهم الروم على التوسط والفتح فيه نظر لأن الروم بمنزلة الوصل ولا توسيط في البدل على الفتح (فتح المغني: 36 ط دار الصحابة) وعليه تكون الأوجه تسعة هي التي ذكرناها.

الروم كما في قوله تعالى ﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب﴾ أتيت بقصر البدل مع الفتح، وثلاثة العارض مع السكون المجرد ثم قصره مع الروم، ثم تأتي بتوسيط البدل مع التقليل، ومد العارض وتوسيطه مع السكون المجرد فيهما، ثم توسيطه مع الروم، ثم تأتي بمد البدل مع الفتح والتقليل، ومد العارض مع السكون المجرد والروم فيهما، فهذه أحد عشر فإذا أتى معهما لين كما في قوله تعالى ﴿فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم﴾ إلى الوقف على (يستهزءون) أتيت بالفتح مع توسط اللين، وقصر البدل، وثلاثة العارض، ثم مدهما ثم مد الثلاثة، ثم تأتي بالتقليل مع توسط اللين والبدل، ومد العارض، ثم مد الثلاثة، فهذه تسعة أوجه قال الناظم:

46 - وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعَا
وَإِنْ عَرَضَ التَّحْرِيكُ فَاقْصُرْ وَطَوِّلَا

قوله «ومد» فعل أمر وفي داله الحركات الثلاث والرواية الفتح أي ومد للساكن لأن كلامه في الأبيات السابقةفيما يمد للساكن فكأنه قال ومد لأجل الساكن أيضًا في موضع آخر وهو فواتح السور نحو «الٓمٓ، كهيعص» وقوله «عند الفواتح» أي فيها فكأنه قال إذا وجدت في هذه الفواتح حرف مد ولين لقي ساكنًا فأشبع المد لأجل الساكن، وذلك لجميع القراء كمد ﴿الطامة﴾ و ﴿دابة﴾ بخلاف المد لسكون الوقف. واعلم أن الحروف التي تمد لأجل الساكن سبعة أحرف وهي لام كاف صاد قاف سين ميم نون وقوله «مشبعًا» أي مدًّا مشبعًا أي طويلاً بكسر الباء الرواية ويجوز فتحها ومقداره ثلاث ألفات على الصحيح، وقوله **وإن عرض التحريك فاقصر وطولا** يعني فإن تحرك الساكن في هذا القسم نحو ﴿ الٓمٓ الله﴾ أول آل عمران فإنه بفتح الميم وحذف الهمزة عند الجميع، و ﴿الٓمٓ أحسب الناس﴾ أول العنكبوت؛ فإنه بفتح الميم على رواية ورش خاصة [1]؛ فإنه ينقل فتحة همزة الاستفهام إلى الميم ويحذف الهمز، فيجوز في هذين المثالين المد نظرًا إلى الساكن الأصل على الراجح،

(1) وعند حمزة حال وقفه بالنقل.

ويجوز القصر نظراً إلى الحركة العارضة، وإنما كانت فتحة مع أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسر مراعاة لتفخيم لام اسم الله، إذ لو كسرت لرققت لام الجلالة وانتفت المحافظة على تفخيمها، قال في الطراز: والصواب أن الميم حينئذ فتحت لتفخيم لام الجلالة لا للنقل على حسب التخفيف كما ذكره ولذلك أشار صاحب كنز المعاني قوله:

ومـــد له عنـد الفـــواتح مـــشـــبـــعًـــا

وإن طرأ التـــحـــريك فـــاقـــصـــر وطولا

47 - لكُلٍّ وَذَا فِي آلِ عِـمْـرَانَ قَـدْ أتى

وَوَرْشٌ فَـقَـطْ فِي العَنْكَبُـوتِ لَـهُ كـلا

قال ابن آجروم: وهذا الاختلاف الحاصل في ﴿آلمَ اللهُ﴾ وفي ﴿آلمَ أحسب الناس﴾ إنما يكون في حال الوصل، أما الوقف فلا خلاف في الإشباع لصحة السكون وهو أصلي يعني: أن زوال السكون في الوصل في ﴿آلمَ اللهُ﴾ وفي ﴿آلمَ أحسب﴾ هو عارض ورجوعه في الوقف أصلي، وليس كباب (يعلمون) إذ السكون فيه عارض، والأصل الحركة فتأمل اهـ نهاية قال الناظم:

48 - وَفِي عَيْنٍ الْوَجْهَـانِ والطُّولُ فُضِّلا

ولِلْمَكِّ هَاتَيْـنِ اللَّذَيْـنِ كَـذا اجـعــلا

قوله وفي عين يعني عين من حروف الفواتح وذلك في ﴿كهيعص﴾ و ﴿حم عسق﴾ الوجهان يريد بهما التوسط والمد وهو أفضل وعليه جل أهل الأداء والحجة لتفضيله أنه قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين، وأن فيه مجانسة لما جاوره من المدود، وذهب جماعة من شراح الحرز إلى أن المراد بالوجهين في ذلك: التوسط

والقصر [1] وذكر الثلاثة المحقق ابن الجزري في طيبته حيث قال «**ونحو عين فالثلاثة لهم**» أي لجميع القراء كساكن الوقف، ووجه التوسط التفرقة بين ما حركته من جنسه وبين ما قبله حركة من غير جنسه، فيكون لحرف المد مزية على حرف اللين قال مكي: مد عين دون ميم قليل لانفتاح ما قبل عين لأن حرف المد واللين أقوى في المد من حروف اللين ووجه القصر عدم وجود حرف المد وقوله: **وللمك هاتين اللذين كذا اجعلا** يعني أعط الحكم المذكور في عين لقوله تعالى ﴿**هاتين**﴾ في القصص و﴿**أرنا اللذين**﴾ بفصلت على قراءة ابن كثير المكي حيث يشد بالنون فخذ له فيهما بالطول والتوسط وكذا بالقصر لما علمت قال الناظم:

49 - وَفِي بَدَلٍ أَجْـرِ الثَّـلاثَةَ عِنْدَمَا
تُوَسِّطُ لِينًا وَامْدُدَنْ إِنْ تُطَوِّلا

يعني إذا اجتمع مع اللين بدل كما في قوله تعالى ﴿**لن يضروا الله شيئًا يريد الله أن لا يجعل لهم حظًا في الآخرة**﴾ فالصحيح فيه أربعة أوجة: الثلاثة في (الآخرة) على توسط (شيئًا)، ومدهما معًا ولا يضر تغير الهمز بالنقل في (الآخرة) ونحوه على المعتمد لأن قاعدة الاعتداد بالعارض في ذلك لم يقرأ بها الإمام ابن الجزري وإنما ذكرها في النشر فهما كما أفاده في الروض وذكر فيه أن الذي ثبت عنده في ذلك بطريق الأداء وبه كان يأخذ إنما هو الاعتداد بالأصل؛ وإلغاء الاعتداد بالعارض، ولا فرق في ذلك بين أن يتقدم اللين على البدل كما في المثال المذكور أو يتأخر عنه كما في قوله تعالى ﴿**أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئًا**﴾ فعلى قصر (آباؤهم) توسط (شيئًا) وعلى التوسط فيه التوسط في (شيئًا) وعلى الطويل فيه التوسط والطويل في (شيئًا) قال الناظم:

---

(1) قال المحررون بتوسط وإشباع أما القصر فهو مذهب متأخرو العراقيين وهو من طريق النشر وطيبته.

50 - وَمَنْ مَدَّ شَيْئًا واو سَوآت قَدْ قَصَّر
فَلا مَدَّ فِيهَا عِنْدَ وَرْشٍ فَتَجْمُلا

51 - وَلِلْجَزَرِي سَوآت فَاقْصُرْ لِوَاوه
وَثَلِّثْ لِهَمْز ثُمَّ وَسِّطْهُمَا كِلا

52 - وَقَدْ قَالَ أُسْتَاذي كَذَاكَ مُنَظِّرًا
فَأَسْأَلُ رَبِّي أَنْ يَمُنَّ فَيَسْهُلا

قال الإمام الشاطبي: «وفي واو سوآت خلاف لورشهم» قال ابن القاصح: أي اختلف عن ورش في مد الواو من ﴿سوآتهما﴾ و ﴿سوآتكم﴾ وقصرها فبعضهم نقل المد فيها وبعضهم نقل القصر، فمن مد فله وجهان: المد الطويل والمشبع والمد المتوسط على أصله في مد الواو إذا سكنت ولقيت الهمزة وانفتح ما قبلها نحو ﴿سوأة أخيه﴾ ومن قصر ولم يمد فلأن أصل هذه الواو الحركة، فحاصله أن في الواو ثلاثة أوجه، وفي الألف ثلاثة أوجه، وإن ضربت الثلاثة في مثلها صارت تسعة أوجه لورش رحمه الله وقد قطع في «التيسير» بتمكين (سوآت) فوجه القصر من الزيادات اهـ وفسره الجعبري أيضًا كذلك وهو تفسير بما يقتضيه ظاهر قول الشاطبي من غير نظر إلى ما ورد في ذلك من كلام المحققين. وحاصل كلامهم في هذا الخلاف أنه دائر بين القصر والتوسط، لأن من لهم مد اللين مجمعون على استثناء (سوآت) ومن يوسط (سوآت) يوسط البدل فيتأتى فيها أربعة أوجه لا غير وهي: قصر الواو مع تثليث الهمزة ثم توسطهما وأتى بـ(سوآت) غير مضاف إلى ضمير ليشمل ما أضيف إلى المثنى وهو (سوآتهما) في المواضع الثلاثة [الأعراف: 20، 27 وطه: 121] والمجموع وهو (سوآتكم) [الأعراف: 26].

(تتمة) لو أتىٰ مع سوآت ذات ياء كما في قوله تعالىٰ:

﴿**يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسًا**﴾ إلىٰ ﴿**خير**﴾ كان فيها خمسة أوجه وهي:

قصر البدل والواو مع فتح ذات الياء، ثم توسط البدل وفي الواو وجهان: توسط وقصر مع التقليل، ثم مد البدل مع قصر الواو مع الفتح والتقليل، قال الناظم:

* * *

حكم ما في الهمزتين من كلمة

53 - ءَآمَنْتُمُ وَالنَّحْـوَ سَـهِّلْ لِوَرْشِـهِم
وَإِبْدَالُهُ قَـدْ شَـذَّ فَـاجْـعَلْهُ مُـهْـمَـلا

أشار رحمه الله تعالى بهذا البيت إلى أن ورشًا له في ﴿ءآمنتم﴾ بالأعراف [123] وطه [71] والشعراء [49] و﴿ءآلهتنا﴾ في الزخرف تسهيل الهمزة فقط مع المد والتوسط والقصر وليس له فيها إبدال لأن كل من روى الإبدال نحو ﴿ءأنذرتهم﴾ليس له في ﴿ءآمنتم﴾ و ﴿ءآلهتنا﴾ إلا التسهيل، وقول ابن القاصح تبعًا للجعبري وغيره، ومن أبدل لورش الهمزة الثانية في نحو ﴿ءأنذرتهم﴾ ألفًا أبدلها أيضًا هنا يعني في (ءآمنتم) ثم حذفها لأجل الألف التي بعدها، فتبقى قراءة ورش على هذا بوزن قراءة حفص، بإسقاط الهمزة الأولى فلفظهما مُتَّحد ومأخذهما مختلف ولا تصير قراءة ورش بلفظ قراءة حفص إلا إذا قصر ورش أما إذا قرأ بالتوسط أو بالمد فيخالفه اهـ مردود بالنظر والنص أما النص فقول المحقق وغيره اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها بين بين قال ابن الباذش في الإقناع [1] : ومن أخذ لورش في (ءأنذرتهم) بالبدل لم يأخذ هنا إلا بين بين ولذا لم يذكر كثير من المحققين كابن سفيان والمهدوي وابن شريح ومكي وابن الفحام فيها سوى بين بين، وقال في موضع آخر: ولعل ذلك وهم من بعضهم حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرءونه بالخبر فظن أن ذلك على وجه البدل ثم حذفت إحدى الألفين وليس كذلك بل هي رواية الأصبهاني عن أصحابه عن ورش ورواية أحمد بن صالح ويونس بن عبدالأعلى وأبي الأزهر كلهم عن ورش يقرءونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص، فمن كان من هؤلاء يروى المد لما بعد الهمزة يمد ذلك فيكون مثل (آمنوا)، لا أنه بالاستفهام وأبدل وحذف اهـ بتصرف.

---

(1) انظر الإقناع : 169 و 171 وانظر النشر : 295,294/1 ط دار الصحابة

وأما النظر فحسبك أن فيه تغيير اللفظ والمعنى، أما تغيير اللفظ فظاهر وهو مصرح به في كلام القائل بجواز البدل حيث قال: فتبقى قراءة ورش إلخ، وأما المعنى فإن الاستفهام يرجع خبراً ولو باحتمال.

فإن قلت: يجاب عن هذا بما قاله الأذفوي يشبع المد ليدل بذلك على أن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر، قلت: وإن تعجب فاعجب من صدور هذه المقالة من عالم لاسيما ممن برع في علوم القراءات وكان من أعلم أهل عصره بمصر وهو الإمام أبو بكر محمد بن علي الأذفوي، إذ يلزم عليه أن جميع ما نقرؤه بالمد من باب (آمنوا) نحو: (آمن الرسول) خرج من باب الخبر إلى الاستفهام وهو ظاهر الفساد وقوله: لا تصير قراءة ورش مثل قراءة حفص إلخ فيه نظر مع قول المحقق: فمن كان من هؤلاء يروي المد إلخ بل هو إلى إطلاقه وهذه الكلمة من مداحض أقدم العلماء ولا يقوم بواجب حقها إلا العلماء المطلعون على المذاهب المختصون بالفهم الرائق والدراية الكاملة اهـ غيث النفع.

قال الناظم:

54 - أَأَنْتَ فَسَهِّلْ مَعْ أَرَيْتَ بِوَقْفِهِ
وَيَمْنَعُ إِبْدَالاً سَوَاكِنُه الوِلا

أشار رحمه الله تعالى بهذا البيت إلى أن ورشًا يقف على ﴿أأنت﴾ و ﴿أرأيت﴾ بالتسهيل فقط وليس له أن يقف بالإبدال لئلا يجتمع ثلاث سواكن متوالية ليس فيها مدغم ﴿كصواف﴾ وهو غير موجود في كلام العرب لكن نقل الشيخ سلطان عن الشيخ أحمد بن عبدالحق السنباطي أن الداني جوز الإبدال مطلقًا في جامع البيان، وقال الأزميري [1] : وكذا رأيت أنا في جامع البيان أطلق الوجهين للأزرق ولم

(1) بدائع البرهان، سورة الأنبياء، مخطوط وانظر تحريرات الطيبة الصادرة عن دار الصحابة : 298.

يقيده بوصل فيحتمل التقييد اهـ. وذكر السيد هاشم ـ جواز الوقف بالإبدال في ﴿أرأيت﴾ مع توسط الياء وقال بعض المتأخرين: وإذا وقفت على ﴿أرأيت﴾ في وجه الإبدال فإنك تمد الألف مدًّا مشبعًا والياء بالتوسط اهـ ووجهه أن اللين يضعف فيه الطول. قال الناظم:

55 - وَإنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لامٍ مُسَكَّنٍ
وَهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ فَامْدُدْهُ مُبْدِلا

56 - فَلِلْكُلِّ ذَا أَوْلَى وَلَكِنْ إذَا طَرَا
تَحَرُّكُهُ فَالمدُّ وَالْقَصْرُ أُعْمِلا

تكلم رحمه الله في هذين البيتين على ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل الداخلة على لام التعريف وذلك في ستة مواضع لسائر القراء وموضع سابع على قراءة أبي عمرو وحده فأما الستة التي لسائر القراء فهي قوله تعالى ﴿آلذّكرين﴾ موضعي الأنعام [143 ، 144] و ﴿آلآن﴾ موضعي يونس [51 ـ 91] و ﴿آلله أذن لكم﴾ [59] بها أيضًا و ﴿آلله خير أما يشركون﴾ [59] بالنمل وأما الموضع الذي انفرد به أبوعمرو في قراءته فهو في يونس في قوله تعالى: ﴿ما جئتم به السحر﴾ [81] وقوله «**وإن همز وصل**» أي وإن وقع همز وصل وقوله «**بين لام مسكن وهمزة الاستفهام**» أي بين لام التعريف الساكنة وهمزة الاستفهام وقوله «**فامدده مبدلا**» أي فامدد الهمز في حال إبدالك إياه ألفًا وأراد بالمد المذكور المد الطويل لأجل سكون لام التعريف وقوله «**فللكل ذا أولى**» أي فلكل السبعة هذا الوجه وهو وجه البدل أولى أي أولى من وجه تسهيله بين الهمزة والألف الساكنة وقوله «**ولكن إذا طرا تحركه**» أي ولكن إذا عرض تحرك اللام وذلك في ﴿آلآن﴾ موضعي يونس على قراءة نافع [1] حيث ينقل حركة الهمزة التي بعدها إليها وقوله «**فالمد والقصر أعملا**» أي فيجوز في ذلك وجهان المد والقصر ولا توسط وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفي في

(1) وكذلك حال وقف حمزة بالنقل.

مبحث ﴿آلآن﴾ فارجع إليه إن شئت قال الناظم :

57 - وَآئِمَّــةً سَــهِّلْ أَوَ ابْـدِلْ لِنَـافِعٍ
وَمَكٍّ وَبَصْـرِي فَـفِي النَّشْـرِ عَـوَّلَا

أشار رحمه الله بهذا البيت إلى أن نافعًا وابن كثير وأبا عمرو يجوز لهم في لفظ أئمة حيث وقع وذلك في خمسة مواضع ﴿أئمة الكفر﴾ [12] في التوبة و ﴿أئمة يهدون﴾ [73] في الأنبياء و ﴿ونجعلهم أئمة﴾ [5] ، و ﴿وجعلناهم أئمة﴾ [41] في القصص و﴿منهم أئمة﴾ [24] في السجدة وجهان تسهيل الثانية بين بين وإبدالها ياء محضة وصححهما في النشر وأشار إلى أن كلاً منهما له وجه في العربية قال فيه : واختلف عنهم أي عن نافع ومن معه في كيفية تسهيلها فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنهما تجعل بين بين كما هي في سائر الهمزتين من كلمة ثم قال وعلى هذا الوجه نص أبو طاهر بن سوار، والهذلي، وأبو علي البغدادي، وابن الفحام الصقلي، والحافظ أبو العلا، وسبط الخياط، وأبو العباس والمهدوي، وابن سفيان، وأبو العز في كفايته، ومكي في تبصرته، وأبو القاسم الشاطبي، وغيرهم وهو معنى قول صاحبي التيسير والتذكرة وغيرهما ياء مختلسة الكسر، وذهب آخرون منهم إلى أنها تجعل ياء خالصة (1) نص على ذلك ابن شريح في كافيه، وأبو العز في إرشاده، وسائر الواسطيين، وبه قرأت من طريقهم وإليه أشار مكي والداني في جامعه، والحافظ أبو العلا والشاطبي وغيرهم أنه مذهب النحاة ثم قال، ولكل وجه في العربية سائغ قبوله اهـ ملخصًا. قال الناظم :

(1) قال الخليجي : إبدال همزة أئمة ياء مذهب لبعض النحويين وبعض القراء وليس من طريق الحرز، حل المشكلات : 65 ط دار الصحابة، وقال الجمزوري : وليس سما في الحرز بالياء مبدلاً، (كنز المعاني بتحرير حرز الأماني)، وقال الإبياري : أئمة الإبدال فاتركه موقنًا (ربح المريد في تحرير مسائل الشاطبية : 142 ضمن المتون العشرة للإبياري ط دار الصحابة) ولم يذكر الأزميري إبدال من الشاطبية وذكره من الكافي ومن التبصرة لكن أشار أنه مذهب النحاة وللداني من جامع البيان وأشار أنه مذهب النحاة وقال : والقياس أنه لا يؤخذ به أي عن مذهب النحاة، بدائع البرهان : 452 مخطوط .

حكم ما في الهمزتين من كلمتين

58 - وَأَسْقَطَ الأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا
وَقِيلَ أخْرَاها يُرْوَى لِذَاكَ فَتَى الْعَلا

أشار رحمه الله تعالىٰ بهذا البيت إلىٰ أن أبا عمرو البصري اختلف عنه في تعيين إحدىٰ الهمزتين التي أسقطها من الهمزتين المتفقتين في الشكل من كلمتين نحو (جا أجلهم و (هؤلآ إن)، و (أوليآ أولئك) فذهب جماعة إلىٰ أن الساقطة هي الثانية، وذهب جلّ أهل الأداء إلىٰ أنها الأولىٰ وقطع به غير واحد وتظهر فائدة هذا الخلاف في المد قبل، فمن قال بإسقاط الأولىٰ كان المد عنده من قبيل المنفصل، ومن قال بإسقاط الثانية كان المد عنده من قبيل المتصل.

وعلىٰ ذلك فإذا قرئ لأبي عمرو ومن وافقه نحو (وإن كنتم مرضىٰ أو علىٰ سفر أو جآ أحد) بحذف إحدىٰ الهمزتين جاز ثلاثة أوجه [1] : قصر (مرضىٰ أو) مع قصر (جآ) ومده، ثم مدهما دون مد(مرضىٰ أو) مع قصر (جآ) لأنه إن قدر حذف الأولىٰ من (جآ) إن كان من قبيل المنفصل فيقصران ويمدان معا، وإن قدر حذف الثانية كان من قبيل المتصل فلا وجه حينئذ لقصره مع مد (مرضىٰ أو)، وكذا إذا قرئ لأبي عمرو نحو (هؤلآ إن) و (أوليا أولئك) وسيأتي لذلك مزيد بيان إن شاء الله تعالىٰ. قال الناظم:

59 - وَالأُخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ
وَقَدْ قِيلَ مَحْضَ المدِّ عَنْهَا تَبَدَّلا

---

(1) وبيانها: قصر المنفصل في (مرضىٰ أو) مع قصر الألف من (جا أحد) ومدها، ثم مد(مرضىٰ أو) مع مد (جا أحد) ويمتنع قصر (جا أحد) علىٰ مد (مرضىٰ أو)

60 - وَمُـدَّ إِذَا كَـانَ السُّكُـونُ بُعَيْـدَهُ
وَإِنْ طَرَأَ التَّـحْـرِيـكُ فَـاقْـصُـرْ وَطَوِّلا

قـوله (والأخـرى) أي الهمزة الأخيرة، يعني أن ورشًا وقنبلاً أوقعا التغيير في الهمزة الأخيرة من الهمزتين المتفقتين في الأنواع الثلاثة، وعنهما في تغييرها وجهان فروىٰ عنهما أنهما جعلا الثانية من المفتوحين بين الهمزة والألف، والثانية من المكسورتين بين الهمزة والياء الساكنة، والثانية من المضمومتين بين الهمزة والواو الساكنة، وإلىٰ ذلك أشار بقوله (كمد) لأنها تصير في اللفظ كذلك، وهذا هو المذكور في التيسير فقط، وروىٰ عنهما أنهما جعلا الثانية من المفتوحين ألفًا، والثانية من المكسورتين ياء ساكنة، والثانية من المضمومتين واوًا ساكنة، وهذا من الزيادات، وإليه أشار بقوله: (**وقد قيل محض المد عنها تبدلا**)، وهذا الوجه يسمىٰ وجه البدل والوجه الأول وهو الذي في التيسير يسمىٰ وجه التسهيل وهو القياس.

وقوله (**ومد إذا كان السكون بعيده إلخ**). أشار به إلىٰ أن ما بعد الهمزة إن كان ساكنًا غير حرف مد كما في (**جاء أمرنا**) (**من النساء إلا**) فعلىٰ البدل يتعين فيه المد الطويل وإذا تحرك ذلك الساكن بحركة عارضة كما في قوله تعالىٰ (**البغاء إن اردن**) علىٰ قراءة ورش وكما في قوله تعالىٰ (**من النساء إن اتقيين**) في الأحزاب جاز فيه وجهان القصر اعتداداً بالحركة العارضة والمد إن لم تعتد بها. قال في «النشر» إذا قرئ لورش بإبدال الهمزة الثانية من المتفقتين من كلمتين حرف مد وحرك ما بعد الحرف المبدل بحركة عارضة وصلاً إما لالتقاء الساكنين نحو(**لستن كأحد من النساء إن اتقيتن**) أو بإلقاء الحركة نحو (علىٰ البغاء إن أردن) و (للنبيء إن أراد) جاز القصر إن اعتد بحركة الثاني فيصير مثل (في السماء إله) وجاز المد إن لم يعتد بها؛ فيصير مثل (هؤلآء إن كنتم) اهـ. قال الناظم:

61 - وَجَـاءَ آلَ أَبْدِلَنْ عِـنْدَ وَرْشِـهِم
بِقَصْـرٍ وَمَـدٍّ فِيـهِ قُلْ ولِقُنْبُـلا

أشار رحمه الله بهذا البيت إلى أن الهمزة الأخرى المذكورة في البيتين السابقين إن كان بعدها حرف مد وذلك في (جآء آل لوط) و (جآء آل فرعون) فعلى وجه البدل لورش وقنبل يجوز لهما وجهان وهما المد والقصر لا غير، وأما على وجه التسهيل، ففيها لورش ثلاثة البدل، ولقنبل القصر فقط فله ثلاثة أوجه [1]، ولورش خمسة[2] وهذا هو التحقيق لهما. قال الناظم:

62 - وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمزٍ مُغَيَّر
يَجُزْ قَصْرُهُ وَالمدُّ مَا زَالَ أَعْدَلا

63 - إِذَا أَثَرُ الْهَمْزِ المغَيَّرِ قَدْ بَقِي
وَمَعْ حَذْفِهِ فَالقَصْرُ كَانَ مُفَضَّلا

64 - وفِي هَؤُلا إِنْ مَدُّهَا مَعْ قَصْرِ مَا
تَلاهُ لَهُ امْنَعْ مُسْقِطًا لا مُسَهِّلا

ذكر رحمه الله تعالى في هذه الأبيات قاعدة مهمة تنفع لجميع القراء فأخبر أن حرف المد إذا وقع قبل همز مغير قد غير بالتسهيل أو الحذف، ففيه وجهان: أحدهما القصر والثاني المد ورجحه بقوله **(والمد ما زال أعدلا)** ثم أشار إلى أن محل أرجحيته من القصر إذا كان أثر الهمز المغير باقيًا وذلك في حال التسهيل أما في حال الإسقاط فالأفضل القصر لعدم وجود أثره وهذه دقيقة عظيمة قل من يتنبه لها وقوله **(وفي هؤلا إن مدها)** إلخ البيت يعني إذا قرئ لأبي عمرو نحو (هؤلا إن) بحذف إحدى

(1) وبيانها: التسهيل بين بين مع قصر الألف والإبدال ألفًا مع مد وقصر الألف المبدلة.

(2) وبيانها: التسهيل بين بين مع قصر وتوسط وإشباع الألف والإبدال ألفًا مع مد وقصر.

الهمزتين جاز له ثلاثة أوجه: قصر(ها) مع مد (أولاء)؛ وقصره، ثم مدهما دون مد(ها) مع قصر (أولاء)؛ لأنه إن قدر حذف الأولى من (أولاء) إن كان من قبيل المنفصل فيقصران ويمدان معًا، وإن قدر حذف الثانية كان من قبيل المتصل، فلا وجه حينئذ لقصره مع مدها أو قصرها، وإذا قرأته لقالون والبزي بتسهيل الأولى فالأربعة الأوجه المذكورة جائزة بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه في (أولاء) سواء مد الأول أو قصر إلا أن مد هاء مع قصر أولاء يضعف[1] كما في «النشر» لأن سبب الاتصال ولو تغير أقوى من سبب الانفصال لإجماع من قصر المنفصل على جواز مد المتصل المغير دون العكس فقالون والبزي يسهلان في هذا المثال ويجيزان فيه القصر، ومعلوم أن البزي لا يرى إلا القصر في المنفصل، وقالون يجيز فيه الوجهين، وأبو عمرو يسهل (اللاء) ويجيز فيه القصر فمن ثم ضعف هذا الوجه عند ابن الجزري ولا يقدح هذا في جواز الأخذ به بعد ثبوته كما قد يتوهم وإلا لامتنع القصر في (اللاء) لورش وفي نحوه وقفًا لحمزة من باب أولى لأنهما لا يريان في المنفصل إلا الإشباع ولامتنع أيضًا قصر المد اللازم الذي هو أقوى المدود عند تغيير سببه نحو ﴿آلم الله﴾ مع مد المنفصل مع أنه لم يقل به أحد في ذلك على أن اعتبار العارض يخرجه من باب المتصل إلى باب الطبيعي مطلقًا كما لا يخفى، وبهذا تنجلي الشبهة فيبقى ما ورد على ما ورد، وإطلاقه الوجهين في كل من التقريب والطيبة يشير إلى ذلك وذكر ابن غازي أنه قرأ في ﴿هؤلاء إن كنتم صادقين﴾ لقالون بالأوجه الأربعة على شيخه أبي عبدالله الصغير فقوله في البيت **(مسقطا لا مسهلا)** أولى من قول شيخه في بعض نسخ فتح الكريم أو مسهلاً فتأمل. اهـ. من الروض ببعض تصرف.

قال الناظم:

(1) قال المتولي: ولا يقدح هذا في جواز الأخذ به بعد ثبوته كما قد يتوهم وإلا لامتنع القصر في اللاء للأزرق وفي نحوه وقفًا لحمزة من باب أولى لأنهما لا يريان في المنفصل إلا الإشباع. الروض النضير.

حكم ما في الهمز المفرد

65 - وَبَارِئْكُمُ فَاهْمِزْ فَقَطْ عِنْدَ صَالِحٍ
فَقَدْ عَرُضَ التَّسْكِينِ لِلْحَقِّ فَاقْبَلا

قال في «غيث النفع»: (بارئكم) لا يبدله السوسي وقوله: يعني «الشاطبي» في باب الهمز المفرد: **وقال ابن غلبون بياء تبدلا**، يشير به لقول أبي الحسن طاهر بن غلبون في تذكرته، وكذا أيضًا السوسي بترك همز ﴿**بارئكم**﴾ في الموضعين اهـ لا يقرأ به لأنه ضعيف وقد انفرد به ابن غلبون ونقله المحقق وقال: إنه غير مرضي لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفًا فلا يعتدّ به، وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لا يعتد به فهذا أولى وأيضًا فلو اعتد بسكونها وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها مخالفًا لأصل أبي عمرو وذلك أنه يشتبه بأن يكون من البري وهو التراب وهو قد همز ﴿**مؤصدة**) ولم يخففها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فكان الهمز في هذا أولى وهو الصواب اهـ ويرشحه أنا لو وقفنا على ما آخره همزة متحركة نحو ﴿**أنشأ**﴾ و ﴿**يستهزئ**﴾ و ﴿**امرؤ**﴾ وسكنت للوقوف فهي محققة في مذهب من يبدل الهمزة الساكنة لعروض السكون وهذا مما لا خلاف فيه ومن قال فيه بالإبدال خطئوه اهـ. قال الناظم:

* * *

حكم ما في النقل والسكت

66 - وَحَــرِّكْ لِوَرْشٍ كُلَّ سَـاكِنٍ آخِــرٍ
سِـوَى حَرْفَ مَـدٍّ وَاحْذِفِ الْهَـمْزَ مُـسْهِـلا

وصف الساكن بوصفين:

أحدهـما: أن يكون آخراً؛ ويعني به: أن يكون آخر كلمة والهمز أول الكلمة التي بعدها، والثاني: أن يكون الساكن الآخر ليس بحرف مد ولين نحو ﴿من آمن﴾ و ﴿قد أفلح﴾. فإن كان قبل الهمز واو أو ياء ليسا بحرفي مد ولين وذلك بأن ينفتح ما قبلهما فإنه ينقل حركة الهمزة إليهما، نحو ﴿خلوا إلى﴾، و ﴿ابني آدم﴾ ودخل في الضابط أنه ينقل حركة الهمزة من ﴿أحسب الناس﴾ إلى الميم من ﴿آلم﴾ فاتحة العنكبوت وينقل إلى لام التعريف، نحو ﴿الأرض﴾ و ﴿الآخرة﴾ لأنها منفصلة مما بعدها فهي وهمزتها كلمة مستقلة وينقل إلى تاء التأنيث نحو ﴿قالت أولاهم﴾، ﴿قالت إحداهما﴾ وينقل إلى التنوين لأنه نون ساكنة نحو ﴿من شيء إذ كانوا﴾، ﴿كفؤا أحد﴾ قوله (**واحذف الهمز**) يعني بعد نقل حركته وقوله (**مسهلا**) أي راكبًا للطريق السهل قال الناظم:

67 - وَلا نَقْلَ فِي مِـيمِ الْجَمِـيعِ لِحَمْـزَةَ
بَلِ الْوَقْـفُ حُكْمُ الْوَصْلِ فِـيـمَـا تَنَقَّـلا

أشار رحمه الله تعالى بهذا البيت إلى أن حمزة ليس له في ميم الجمع من نحو ﴿عليكم أنفسكم﴾ وقفًا إلا التحقيق كالوصل ولا يصح له فيها النقل قال في «النشر»: وأجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقًا، ولم يفرقوا بين ميم جمع ولا غيرها، ولم يوافقهم القراء على ذلك فأجازوه في غير ميم الجمع نحو ﴿قد أفلح﴾ و ﴿قل إني﴾ لا في نحو ﴿عليكم أنفسكم﴾ ﴿ذلكم إصري﴾، فقال الإمام أبو الحسن السخاوي: لا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا اهـ وهذا هو الصحيح الذي قرأنا به وعليه العمل وإنما لم

يجز النقل في ذلك لأن ميم الجمع أصلها الضم؛ فلو حركت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية فيما مثلنا به، ولذلك آثر من مذهبه النقل صلتها عند الهمزة لتعود إلى أصلها، ولا تحرك بغير حركتها كما فعل ورش وغيره؛ على أن ابن مهران ذكر في كتابه في وقف حمزة فيها مذاهب: **أحدها**: نقل حركة الهمزة إليها مطلقًا فتضم في نحو ﴿**ومنهم أميون**﴾ وتفتح في نحو ﴿**أأنتم أعلم**﴾ وتكسر في نحو ﴿**إيمانكم إن كنتم**﴾.

الثاني: أنها تضم مطلقًا ولو كانت الهمزة مكسورة أو مفتوحة حذرًا من تحرك الميم غير حركتها الأصلية.

قلت: وهذا لا يمكن في نحو ﴿**عليهم آياتنا**﴾ لأن الألف والياء حينئذ لا يقعان بعد ضمة.

الثالث: أنها تنقل في الضم والكسر دون الفتح لئلا تشتبه بالتثنية اهـ ملخصًا من السراج قال الناظم:

68 - وَفِي أَلْ بِنَقْلٍ قِفْ وَسَكْتٍ لِسَاكِتٍ
عَلَيْهَا وَعِنْدَ التَّارِكِينَ لَهُ انْقُلَا

لا يخفى أن حمزة ورد عنه في السكت على الساكن قبل الهمز من طريق الشاطبية قولان: قول بالسكت على الساكن إذا كان آخر كلمة، ولم يكن حرف مد وأتت الهمزة بعده نحو ﴿**من آمن**﴾ و ﴿**هل أتاك**﴾ و ﴿**عليهم أأنذرتهم**﴾، و ﴿**نبأ ابني آدم**﴾، و ﴿**خلوا إلى شياطينهم**﴾، و ﴿**من شيء إذ كانوا**﴾ وكذا على (أل) من نحو ﴿**الآخرة**﴾ و ﴿**الأرض**﴾، و ﴿**الآزفة**﴾ وكذا على الياء من (شيء) كيف وقع[1]، وهو مذهب أبي الفتح عنه من رواية خلف فقط، وقول بالسكت على لام التعريف وعلى شيء كيف وقع لا غير، وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون عنه من الروايتين جميعًا.

---

(1) أي الذي وقع مجرورًا نحو: على كل شيء، أو منصوبًا نحو: جئت شيئًا، أو مرفوعًا نحو: ليس لك من الأمر شيء.

وحاصل المذهبين أن لخلف في مثل ﴿**ألم تعلم أن الله على كل قدير**﴾ وكذا ﴿**ألم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض**﴾ وجهين السكت في (تعلم أن) و(شيء) (والأرض) وعدم السكت في (تعلم أن) مع السكت في (شيء) (والأرض)، ولخلاد وجهين أيضًا: عدم السكت في الكل ثم عدم السكت في (تعلم أن) مع السكت في (شيء) (والأرض) فمحمل الاتفاق عند كل منهما محل الخلاف عند الآخر وهذا كله في الوصل، وأما الوقف ففي المفصول يوقف بالنقل والسكت لمن يسكت عليه وصلاً، وبالنقل والتحقيق من غير سكت لمن له عدم السكت وصلاً، وعلى ذلك فيكون لخلف ثلاثة أوجه: النقل والسكت وتركهما، ولخلاد وجهان: وهما النقل وتركه بلا سكت وفي نحو ﴿**الآخرة**﴾ و ﴿**الأنهار**﴾ يوقف بالنقل والتحقيق مع السكت لمن مذهبه فيه السكت وصلاً، وبالنقل فقط لمن له فيه عدم السكت في الوصل، وهذا هو المراد ببيت الناظم، وأما التحقيق فيه من غير سكت، فقال في النشر: لا أعلم هذا الوجه في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق عن حمزة لأن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواته حالة الوصل مجمعون على النقل وقفًا لا أعلم بين المتقدمين في هذا خلافًا منصوصًا يعتمد عليه، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاد اعتمادًا على بعض شروح الشاطبية، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها اهـ. قال الناظم:

69 - وَتَبْدَأَ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ
وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلا

70 - وَفِي نَحْوِ لانَ ابدأ بِهَمْزٍ مُثَلَّثًا
فَإِنْ تَبْتَدِى بِاللامِ فَالْقَصْرُ أُعْمِلا

قوله: (**وتبدأ بهمز الوصل في النقل كله**)، يعني همزة الوصل التي تصحب لام التعريف يقول إذا ابتدأت كلمة دخل فيها لام التعريف على ما أوله همزة قطع نحو

﴿الإنسان﴾ و ﴿الأرض﴾ و ﴿الآخرة﴾ و ﴿الأولى﴾ فنقلت حركة الهمزة إلى اللام ثم أردت الابتداء بتلك الهمزة بدأت بهمزة الوصل كما تبتدئ بها في صورة عدم النقل لأجل سكون اللام، فاللام بعد النقل إليها كأنها تعدّ ساكنة لأن حركة النقل عارضة؛ فتبقى همزة الوصل على حالها لا تسقط إلا في الدرج؛ فهذا هو الوجه المختار: فتقول (الرض) (النسان) ثم ذكر وجهًا آخر فقال (**وإن كنت معتدا بعارضه فلا**) نهى عن الابتداء بهمزة الوصل مع الاعتداد بحركة النقل العارضة، يعني إن كنت منزلاً حركة النقل منزلة الحركة الأصلية فلا تبتدئ بهمزة الوصل، إذ لا حاجة إليها لأن همزة الوصل إنما اجتلبت لأجل سكون اللام، وقد زال سكونها بحركة النقل العارضة فاستغنى عنها، فتقول (لرض) (لنسان) وقوله (**في النقل كله**) يشمل جميع ما ينقل إليه ورش من لام التعريف ويدخل فيه أيضًا (الأولى) من ﴿**عادا الأولى**﴾ كما تقدم، وقوله (**وفي نحولان ابدأ بهمز مثلثا**) إلخ يريد أن الكلمة المذكورة إذا لم يعتد فيها بعارض النقل وهو تحريك اللام وابتدأت بالهمزة فورش فيها على أصله في مد البدل فيجري فيها الثلاثة، وإن اعتد فيها بالعارض وابتدئت باللام فيتعين القصر فقط لقوة الاعتداد في ذلك لأنه لما اعتد بحركة اللام وابتدئ بها، فكأنها أصلية ولا همز فلا مدّ وأيضًا لما يترتب على التوسط والمد حينئذ من التناقض لكونهما مبنيين على عدم الاعتداد بحركة النقل، وحذف همزة الوصل مبني الاعتداد بها، فالآخذ بهما معتد بحركة النقل غير معتد بها، وهذا تدافع وتناقض كما لا يخفى وليس المراد بالابتداء أن تكون الكلمة في أول الآية بل وكذلك إذا كانت في وسطها أو في آخرها وأردت عطف التوسط والطويل لورش منها، فلا يأتيان إلا على الأول فقط، وهذان الوجهان أعني الابتدا بهمزة الوصل وبعدها اللام المتحركة بحركة همزة القطع فتقول (الرض) (الآخرة) (اليمان) (البرار) (الان) وحذفها والابتداء بها فتقول (لرض) (لآخرة) جيدان صحيحان قال المحقق ابن الجزري: نص عليهما حافظا المشرق والمغرب الداني والهمداني ثم قال:

وبهما قرأنا اهـ، قال الناظم:

71 - وَفِي بِئْسَ لاسْمُ ابْدأَ بِأَلْ أَوْ بِلامِـــهِ
فَـقَـدْ صُـحِّحَ الْوَجْـهَـيْنِ فِي النَّشْـرِ لِلْمَـلا

قال في النشر: وأما الابتداء بالاسم من قوله تعالى ﴿بئس الاسم﴾ فقال الجعبري: فإذا ابتدأت الاسم فالتي بعد اللام على حذفها للكل والتي قبلها فقياسها جواز الإثبات والحذف، وهو أوجه لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق لكني سألت بعض شيوخي؛ فقال: الابتداء بالهمز وعليه الرسم قال المحقق: الوجهان جائزان مبنيان على ما تقدم في الكلام على لام التعريف، والأولى الابتداء بهمزة الوصل والنقل ولا اعتبار بعارض دائم ولا عارض مفارق، بل الرواية وهي بالأصل الأصل، ولذلك رسمت، نعم الحذف جائز، ولو قيل: إن حذفها من ﴿الأولى﴾ في النجم أولى لساغ ولكن في الرواية تفصيل اهـ. وقوله «وهي بالأصل» أي الأصل في الرواية الابتداء بالأصل وهو الهمز، وعليه الرسم.

قال الناظم:

72 - وَنَقْلُ رِدًا عَـنْ نَافِعٍ وَكِـتَـابِيَـهْ
بِالاسْـكَانِ عَـنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَـقَـبُّـلا

73 - وَأَدْغِمْ لَهُ هَـا مَـالِيَـهْ عِنْدَ نَـقْلِه
وَأَظْهِـرْ بِسَكْـتٍ مُـسْكِنًا يَا أَخَـا الْعُـلا

قوله: (ونقل ردا عن نافع وكتابيه) إلخ قال ابن القاصح: أخبر رحمه الله أن نافعًا نقل حركة الهمزة إلى الدال وحذفها من (ردا يصدقني) [34] بالقصص فتعين للباقين القراءة بالهمز، ثم أخبر أن إسكان الهاء من ﴿كتابيه﴾ بالحاقة وإبقاء همزة

﴿**إني ظننت**﴾ [20] على حالها محققة بعد الهاء كقراءة الباقين أصح تقبلاً من نقل حركة ﴿**إني ظننت**﴾ إلى الهاء من ﴿**كتابيه**﴾.

وقوله (**أصبح تقبلاً**)فيه إشارة إلى صحة الوجهين، وذلك أن الإسكان تقبله قوم، والتحريك تقبله قوم، ولكن الإسكان أصح عند علماء العربية والتحريك من زيادات القصد اهـ.

وقول الناظم (**وأدغم له ها ماليه**) إلخ يريد به أن ورشًا له في قوله تعالى ﴿**اقرءوا كتابيه إني ظننت**﴾ [الحاقة:19، 20] إلى قوله تعالى ﴿**ماليه هلك**﴾ [28 ـ 29] وجهان:

الأول: التحقيق في ﴿**كتابيه إني**﴾ مع إظهار ﴿**ماليه هلك**﴾ والمراد بإظهاره كما قال أبو شامة: أن تقف على ﴿**ماليه**﴾ وقفة لطيفة وذلك من أجل أن الهاء هاء سكت.

والثاني: النقل في ﴿**كتابيه إني**﴾ مع الادغام في ﴿**ماليه هلك**﴾.

قال الناظم:

* * *

حكم ما في وقف حمزة وهشام على الهمز

74 - وَرِئْيًـا بِإِظْهَـارٍ وَإِدْغَـامِـهِ رَوَوْا
كَـذَلِكَ رُؤْيـا ثُمَّ تُؤْوِي فَـحَـصِّـلا

قوله: (ورئيا) إلخ يريد قوله تعالىٰ ﴿أحسن أثاثًا ورئيا﴾ [74] بمريم وقياس تخفيف همزه أن تبدل الهمزة ياء ساكنة لسكونها بعد الكسر، وإذا فعل ذلك اجتمع فيه ياءان ففيه حينئذ وجهان: فروىٰ الإدغام لأنه قد اجتمع مثلان أولهما ساكن، ولأنه رسم بياء واحدة، وروي الإظهار نظرا إلىٰ أصل الياء المدغمة وهو الهمز لأن البدل عارض، والحكم في ﴿رؤيا﴾ كيف وقع ﴿تؤوي﴾ و ﴿تؤويه﴾ بعد الإبدال كالحكم في ﴿رئيا﴾ لاجتماع واوين، وقد نص علىٰ ذلك غير واحد ولم يذكره الشاطبي لما في ﴿رئيا﴾ من التنبيه عليه فتنبه.

قال الناظم:

75 - كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامِ وَالْبَا وَنَحْوِها
مِنَ الْهَـمْـزِ سِينٍ كَـافٍ فَـا وَاوِ انْقُـلا

بين رحمه الله تعالىٰ في هذا البيت الزوائد التي يتوسط بها الهمز عند حمزة، وما في قوله كما زائدة [1] أي الزوائد لفظ ها في نحو ﴿ها أنتم﴾ و ﴿هؤلاء﴾ و (يا) نحو

---

(1) نحو (ما أنزل) فليس فيه إلا التحقيق قال المتولي في إتحاف الأنام:

ووجهان فيما كان وسطا بزائد — فحقق ويا أبدل همز نحو لأعدلا
كذا لأبيه مع لآدم لأهله — بأيدي بآيات بأيمانهم علا
وحقق وسهل في لأنتم أأنتم — سآوي فأنتم مع وأنتم وأنزلا
كأن كأين مع كألف لأمه — بإذني أئفكا مع أئنا أأنزلا
وحقق وسهل ثم أبدل بيائه — بنحو لأولاهم لأخراهم تلا
وفي نحو ها أنتم وفي نحو يا أولي — فمد وحقق مد واقصر مسهلا
وفي اللام للتعريف فانقل كذا اسكتن — لذي ساكت فيها وعن غيره انقلا

﴿يا أيها﴾ (يا آدم) (يا إبراهيم) (**يا أخت**) واللام نحو ﴿**لأنتم**﴾ ﴿**لأبيه**﴾ ﴿**لإلى الله**﴾ والباء نحو ﴿**بأنهم**﴾ ﴿**بآخرين**﴾ ﴿**لبإمام**﴾ ﴿**فبأي**﴾ والهمزة نحو ﴿**ءأنذرتهم**﴾ ﴿**ءألد**﴾ ﴿**أؤلقي**﴾ ﴿**أئنك**﴾ والسين نحو ﴿**سأوريكم**﴾ ﴿**سأصرف**﴾ والكاف نحو ﴿**كأنهم**﴾ ﴿**فكأنها**﴾ و ﴿**كأنهن**﴾ والفاء نحو ﴿**فآتوهن**﴾ ﴿**فآمنوا**﴾ ﴿**أفأنتم**﴾ والواو نحو ﴿**وأنتم**﴾ ، ﴿**وأمر**﴾ قال الناظم :

* * *

حكم ما في الإدغام الصغير

76 - وَفِي وَجَبَتْ عِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانٍ اظْهِرا
وَفِي نَحْوِ فِي يَوْمٍ عَنِ الْكُلِّ فَانْقُلا

قوله: (وفي وجبت عند ابن ذكوان أظهرا)، أشار به إلىٰ أن ابن ذكوان ليس له في ﴿وجبت جنوبها﴾ [الحج: 36] إلا الإظهار فقط، وأما الخلاف الذي ذكره الشاطبي فيه له فهو متعقب لا يقرأ به. قال في «النشر»: وانفرد الشاطبي عن ابن ذكوان بالخلاف في ﴿وجبت جنوبها﴾ ولا نعرف خلافًا عنه في إظهارها من هذه الطرق وقد قال أبو شامة: إن الداني ذكر الادغام في غير «التيسير» من قراءته علىٰ أبي الفتح فارس بن أحمد لابن ذكوان وهشام معًا.

قال الإمام ابن الجزري: قلت: والذي نص عليه في جامع البيان: هوعند الجيم فلفظه اختلفوا عن ابن ذكوان؛ فروىٰ ابن الأحزم، وابن أبي داود، وابن أبي حمزة، والنقاش، وابن شنبوذ عن الأخفش عنه الإظهار في الحرفين، وكذلك روىٰ محمد بن يونس عن ابن ذكوان وروىٰ ابن مرشد، وأبو طاهر، وابن عبدالرزاق، وغيرهم عن الأخفش عنه ﴿نضجت جلودهم﴾ [النساء: 56] بالإظهار ﴿وجبت جنوبها﴾ بالإدغام وكذلك روىٰ لي أبو الفتح عن قراءته علىٰ عبدالباقي بن الحسن في رواية هشام اهـ فرواة الإظهار هم الذين في الشاطبية، ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام علىٰ أبي الفتح إلا في رواية هشام كما ذكره وعلىٰ تقدير كونه قرأ به علىٰ أبي الفتح حتىٰ يكون من طرق أصحاب الإدغام كابن مرشد، وأبي طاهر، وابن عبدالرزاق، وغيرهم فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه، علىٰ أني رأيت نص أبي الفتح فارس في كتابه فإذا هو الإدغام عن هشام في الجيم والإظهار عن ابن ذكوان، ولم يفرق بين ﴿وجبت جنوبها﴾ وبين غيره اهـ وقوله: (وفي نحو في يوم

عن الكل فانقلا) يريد أن جميع القراء قرءوا بالاظهار قولاً واحداً في نحو ﴿**في يوم**﴾ ﴿**إلا بإذنه يعلم**﴾ [البقرة: 255] ﴿**الذي يوسوس**﴾ [الناس: 5] وكذا في نحو ﴿**آمنوا وعملوا**﴾ ﴿**سبحانه أن يكون له ولد**﴾ لئلا يذهب المد بالإدغام، وهذا النوع هو المسمى عندهم بمد التمكين ومعنى التمكين أنه يجب على القارئ أن يفصل بين الواوين أو الياءين بمدة لطيفة بمقدار المد الطبيعي حذراً من الإدغام أو الإسقاط وهو معنى قول أبي علي الأهوازي: المثلان إذا اجتمعا وكانا واوين، وقبل الأولى منهما ضمة أو ياءين قبل الأولى منهما كسرة، فإنهم أجمعوا على أنهما يمدان قليلاً أي طبيعيًا ويظهران بلا تشديد ولا إفراط. قال الناظم:

* * *

حكم ما في الإمالة

77 - وَحَرْفَيْ رأى لِلسُّوسِ فَافْتَحْ لِسَاكِنٍ
وَرَا غَيْرِهِ كَالْهَمْزِ فِي ونَآى كِلا

78 - وَقَبْلَ السُّكُونِ الرّا أَمِلْ فِي صَفَا وَمَا
أَتَاكَ بِذَا فِي الْبَيْتِ عَنْ شُعْبَةَ اهْمِلا

قوله: (وحرفي رأى) البيت أشار به إلىٰ أن السوسي ليس له في (رأى) الواقع قبل ساكن نحو ﴿رأى القمر﴾ إلا فتح الحرفين فقط، وليس له في رأىٰ الواقع قبل غير الساكن نحو ﴿رأى كوكبا﴾ ﴿رآها تهتز﴾ إلا فتح الراء مع إمالة الهمزة فقط، وأما الخلاف الذي ذكره الشاطبي له في إمالة الراء من (رأىٰ) الواقع قبل غير الساكن حيث قال، وفي الراء يجتلا بخلف، وفي إمالة الراء والهمزة من رآىٰ الواقع قبل الساكن حيث قال:

وقبل سكون الرا أمل في صفا يد
بخلف وقل في الهمز خلف يقي صلا

فهو خروج منه رحمه الله تعالىٰ عن طريقه في جميع ذلك فلا يقرأ به من طريقه قال في النشر: وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء من رأىٰ عن السوسي بخلف عنه فخالف فيه سائر الناس من طريق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه روي عن السوسي من طريق الشاطبية والتيسير بل ولا من طرق كتابنا أيضًا، نعم رواه عن السوسي صاحب التجريد من طريق أبي بكر القرشي عن السوسي، وليس ذلك من طرقنا وقول صاحب التيسير، وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة لا يدل علىٰ ثبوته من طرقه فإنه قد صرح بخلافه في جامع البيان؛ فقال: إنه قرأ علىٰ أبي الفتح في

رواية السوسي من غير طريق أبي عمران موسىٰ بن جرير فيما لم يستقبله ساكن وفيما استقبله ساكن بإمالة فتح الراء والهمزة معًا، وقوله (**كالهمز وفي كلا**) أشار به إلىٰ أن السوسي أيضًا ليس له في ﴿ونـآى﴾ بفصلت [51] والإسراء [83] إلا فتح حرفيه في الموضعين، والخلاف الذي ذكره له في الشاطبية في إمالة همزته حيث قال **تأي شرع يمن باختلاف** لا يقرأ به لأنه انفرادة انفرد بها فارس بن أحمد شيخ الداني وتبعه علىٰ ذلك كما قال المحقق ابن الجزري في نشره: ولا يخفىٰ أن كل ما انفرد به بعض النقلة لا يقرأ به لعدم تواتره وجميع الرواة عنه من جميع الطرق علىٰ الفتح لا يعلم في ذلك بينهم خلاف.

فإن قلت: ذكره الداني في التيسير فلا انفراد.

فالجواب: ذكره له حكاية لا رواية، ويدل لذلك أنه ذكر الحكم لغير السوسي بصيغة الجزم بقوله أمال الكسائي وخلف فتحة النون والهمزة وأمال خلاد فتحة الهمزة فقط، ثم قال: وقد روي عن أبي شعيب مثل ذلك بصيغة التمريض، ويدل لذلك أيضًا أنه لم يذكره في المفردات ولا أشار إليه اهـ وقوله (**وقبل السكون الرا أمل في صفا**) أشار به إلىٰ أن مرموزي فا (**في**) وصاد (**صفا**) وهما: حمزة وشعبة هما اللذان يميلان الراء من (رأىٰ) الواقع قبل ساكن دون غيرهما، وما ذكره الشاطبي من الخلاف للسوسي مردود بما تقدم، وقوله (**وما أتاك بذا في البيت عن شعبة أهملا**) أشار به إلىٰ أن الخلاف الذي ذكره الشاطبي عن شعبة في همز (رأىٰ) الواقع قبل الساكن في قوله (**وقل في الهمز خلف يقي صلا**) خروج منه عن طريقه فلا يقرأ به من طريقه قال في النشر: وانفرد الشاطبي بالخلاف عن شعبة في إمالة الهمزة من (رأىٰ) الذي بعده ساكن نحو ﴿**رأى القمر**﴾، وعن السوسي بالخلاف أيضًا في إمالة الراء والهمزة معًا، أما إمالة الهمزة عن شعبة فإنه رواه خلف عن يحيىٰ بن آدم عن شعبة حسبما نص عليه في جامعه حيث سوىٰ في ذلك بين ما بعده متحرك وما بعده ساكن، ونص في مجرده عن يحيىٰ عن شعبة في الباب كله بإمالة الراء ولم يذكر

الهمزة، وكان ابن مجاهد يأخذ من طريق خلف عن يحيىٰ بإمالتهما ونص علىٰ ذلك في كتابه وخالف سائر الناس فلم يأخذوا لشعبة من جميع طرقه إلا بإمالة الراء وفتح الهمزة، وقد صحح الداني الإمالة فيهما يعني من طريق خلف حسبما نص عليه في جامعه حيث سوىٰ في ذلك بين ما بعده متحرك وما بعده ساكن، ونص في مجرده عن يحيىٰ عن شعبة في الباب كله بإمالة الراء ولم يذكر الهمزة، وكان ابن مجاهد يأخذ من طريق خلف عن يحيىٰ بإمالتهما ونص علىٰ ذلك في كتابه وخالف سائر الناس فلم يأخذوا لشعبة من جميع طرقه إلا بإمالة الراء وفتح الهمزة، وقد صحح الداني الإمالة فيهما يعني من طريق خلف حسبما نص عليه في التيسير فظن الشاطبي أن ذلك من طرق كتابه فحكىٰ فيه خلافًا عنه، و الصواب الاقتصار علىٰ إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، ومن جملتها طرق الشاطبية والتيسير، وأما إمالة الراء والهمزة عن السوسي، فهو مما قرأ به الداني علىٰ شيخه أبي الفتح من غير طريق ابن جرير، وإذا كان الأمر كذلك فليس إلىٰ الأخذ به من طريق الشاطبية والتيسير، ولا من طريق كتابنا سبيل اهـ غيث ملخصًا. قال الناظم:

79 - لِقَالُونِهِم هَا يَا بِمَرْيَمِ فَافْتَحَا
وَتَقْلِيلِهِ فِي الْحِرْزِ لَيْسَ مُعَوَّلَا

80 - وَلَكِنَّهُ قَدْ صَحَّ فِي نَشْرِهِمْ فَعِهِ
وَمَا قِيلَ لِلسُّوسِيِّ يَا عَيْنِ من كَلا

قوله: **(لقالونهم ها يا بمريم فافتحا)** إلخ أشار به إلىٰ أن قالون ليس له في (هايا) من فاتحة مريم إلا الفتح فقط وذكر الشاطبي الإمالة له فيهما، وللسوسي في الياء خروج منه عن طريقه فلا يقرأ به منه، وقد نبه علىٰ ذلك في النشر حيث قال في الكلام علىٰ الهاء، **فأما قالون** فاتفق العراقيون قاطبة علىٰ الفتح عنه من جميع

الطرق، وكذلك هو في «الهداية» و«الهادي» وغيرهما من طرق المغاربة وهو أحد الوجهين في «الكافي» و «التبصرة» إلا أنه قال في «التبصرة» وقرأ نافع بين اللفظين وقد روي عنه الفتح والأول أشهر، وقطع له أيضًا بالفتح صاحب التجريد، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن يعني من طريق أبي نشيط، وهي طريق «التيسير» ولم يذكره فيه فهو من المواضع التي خرج فيها عن طرقه وروى عنه بين بين صاحب «التيسير» و«التخليص» و«العنوان» و«التذكرة» و«الكامل» والشاطبي، وهو الوجه الثاني في «الكافي» و«التبصرة»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح من قراءته على عبدالله بن الحسين يعني من طريق الحلواني.

وقال في الكلام على الياء من ﴿كهيعص﴾ واختلف عن نافع من روايتيه فأمالها بين اللفظين من أمال الهاء، كذلك فيما قدمناه وفتحها عنه من فتح على الاختلاف الذي ذكرناه في الهاء سواء ثم قال ووردت الإمالة عنه أيضًا يعني عن أبي عمرو من رواية السوسي في كتاب التجريد من قراءته على عبدالباقي بن فارس يعني من طريق أبي بكر القرشي عنه، وفي كتاب أبي عبدالرحمن النسائي عن السوسي أيضًا، وفي كتاب جامع البيان من طريق أبي الحسين علي بن الحسين الرقي وأبي عثمان النحوي فقط، وذلك من قراءته على فارس بن أحمد لا من طريق أبي عمران ابن جرير حسبما نص عليه في الجامع، وقد أبهم في «التيسير» و «المفردات» حيث قال عقيب ذكره الإمالة: وكذا قرأت في رواية أبي شعيب على فارس بن أحمد عن قراءته فأوهم أنّ ذلك من طريق أبي عمران التي هي طريق «التيسير» وتبعه على ذلك الشاطبي وزاد وجه الفتح فأطلق الخلاف عن السوسي، وهو معذور في ذلك، فإن الداني أسند رواية أبي شعيب السوسي في «التيسير» من قراءته على الفتح فارس ثم ذكر أنه قرأ بالإمالة عليه ولم يبين من أي طريق قرأ عليه بذلك لأبي شعيب، وكان يتعين أن يبينه كما بينه في الجامع حيث قال: وبإمالة فتحة الهاء والياء قرأت في

رواية السوسي من غير طريق أبي عمران النحوي عنه على أبي الفتح عن قراءته، وقال فيه: إنه قرأ بفتح الياء على أبي الفتح فارس في رواية أبي شعيب من طريق أبي عمران عنه عن اليزيدي، فإنه لو لم ينبه على ذلك لكنا أخذنا من إطلاقه الإمالة لأبي شعيب السوسي من كل طريق قرأ بها على أبي الفتح فارس. وبالجملة فلم يعلم أن إمالة الياء وردت عن السوسي من غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك في طريق «التيسير» و «الشاطبية»، بل ولا في طرق كتابنا ونحن لا نأخذ به من غير طريق من ذكرنا اهـ قال الناظم:

81 - وفَـيِ الرَّاءِ وَرْشٌ بَـيْنَ بَـيْنَ وَفـي أَرا
كَـهـَمْ وَذَوَاتِ الْيَـا لَـهُ الخُلْفُ جَـمَّـلا

82 - وَدَعْ عَنْهُ تَقْلِـيـلاً بِقَـصْـرٍ كَـآمَنُوا
سِـوى عَـاداً الأولَى وآلانَ حَـصَّـلا

83 - وَقَلِّلْ مَعَ التَّـوْسِـيطِ وافْـتَحْ وَقَلِّلا
بِـمَـدٍّ وَرُوسَ الآي عَـنْهُ فَـقَلِّلا

84 - فَقَطْ عِنْـدَ سُلْطَانٍ وَوَجْهَيْـنِ خُذْ لَهُ
بِمَـا بِهِ هَـا غَـيْـرَ ذِي الـرَّا فَـقَـلِلا

قوله: (وفي الراء ورش) إلخ أخبر أن ورشًا قرأ ذا الراء من ذوات الياء بين بين أي بين لفظي الفتح والإمالة المحضة، وعني بقوله (وفي الراء) ما كانت الألف الممالة المتطرفة بعد الراء نحو ﴿القري﴾ و ﴿الذكرى﴾ و ﴿بشرى﴾ وهو المأخوذ من قوله في الحرز: (وما بعد راء شاع حكما). واعلم أن جميع ما أماله ورش عن نافع إمالته فيه بين بين إلا الهاء من طه فامالتها كبرى وقوله (وفي أراكهم وذوات اليا له الخلف): أخبر أن ورشًا ورد عنه خلاف في قوله تعالى ﴿ولو أراكهم كثيرا﴾ [الأنفال:43]

بين الفتح وبين بين [1] ولم يختلف عنه في إمالة ما عداه من ذوات الراء وكذلك اختلف عنه فيما كان من ذوات الياء من الأسماء والأفعال مما ليس فيه راء فروى عنه فيه وجهان: الفتح والإمالة بين بين وليس يريد الناظم بقوله **وذوات الياء** تخصيص الحكم بالألفات المنقلبات عن الياء فإن إمالة ورش أعم من ذلك فالأولى حمله على ذلك وعلى المرسوم بالياء مطلقًا مما أماله حمزة والكسائي أو انفرد به الكسائي أو الدوري عنه أو زاد مع حمزة والكسائي غيرهما في إمالته نحو ﴿**أعمى**﴾ و ﴿**رمى**﴾ و ﴿**ونأى**﴾ و﴿**إناه**﴾ وفعلى وفعالي كيف تحركت الفاء و (أني) و (متى) و (عسي) و (بلى) و (أزكى) و (يدعى) و (خطايا) و (مزجاة) و (تقاة) و (حق تقاته) و (الرؤيا) كيف أتت و (محياي) و (مثواي) و (هداي) كل هذا ونحوه لورش فيه وجهان: الفتح والإمالة بين بين إلا ﴿**كمشكاة**﴾ و ﴿**مرضات**﴾ و ﴿**مرضاتي**﴾ و ﴿**الربا**﴾ حيث جاء فإن ورشًا قرأها بالفتح لا غير.

وأما (**أو كلاهما**) فالخلاف الواقع في لفظه يقتضي احتمال الوجهين أعني الفتح والإمالة بين بين، والمشهور فيه عن ورش الفتح لا غير وقوله (**ودع عنه تقليلا بقصر كآمنوا**) إلخ أشار به إلى أن ورشًا يمتنع عنده تقليل ذوات الياء على قصر البدل وذلك سوى ﴿**عادا الأولى**﴾ في النجم ﴿**وآلآن**﴾ معًا بيونس فلا يمتنع التقليل على قصرهما [2].

وقوله: (**وقلل مع التوسيط**) يشير به إلى أن ورشًا يمتنع عنده فتح ذوات الياء على وجه توسيط البدل، وقوله: (**وافتح وقللا بمد**) أشار به إلى أن وجهي ذوات الياء يأتيان على مد البدل، فعلى ذلك إذا اجتمع بدل مع ذات ياء كما في قوله تعالى ﴿**وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى**﴾ [البقرة: 34] أربعة أوجه:

---

(1) قرأ الداني على أبي الفتح فارس بالفتح وعلى ابن خاقان وأبي الحسن بالتقليل وقطع بالتقليل في التيسير انظر النشر (35/2) ط دار الصحابة.

(2) وذلك لاستثنائهما من زيادة المد.

قصر (آدم) مع فتح (أبي)، وتوسيط (آدم) مع تقليل (أبي)، ومد (آدم) مع وجهي (أبي)، ولا فرق في تلك الأربعة بين أن يتقدم البدل على ذات الياء كما في المثال المذكور أو يتأخر عنه كما في قوله تعالى: ﴿فتلقى آدم﴾ ففيه على فتح ﴿فتلقى﴾ قصر (آدم) ومده، وعلى تقليله، توسط (آدم) ومده. وقوله: (**ورءوس الآي عنه فقللا فقط عند سلطان**) اعلم أن الشيخ سلطان والشيخ اليمني اختلفا في تفسير قول الشاطبي (**ولكن رءوس الآي قد قل فتحها له**) أي لورش ففسر اليمني (**قلّ فتحها**) بأن فتحها قليل وتقليلها كثير، فيجوز عنده فتح رءوس الآي من غير رائها على قلة، وإنما قلنا من غير رائها لكون الراء مقللة عنده بلا خلاف، فلوا اجتمع عنده ذات ياء من رءوس الآي وذات ياء من غيرها، لكان له فيهما ثلاثة أوجه وذلك كقوله تعالى ﴿وهل أتاك حديث موسى﴾ فله فتح (موسى)وتقليله على فتح ﴿أتاك﴾ فإذا قلل ﴿أتاك﴾ تعين تقليل ﴿موسى﴾ إذ تقليل ﴿موسى﴾ أقوى من تقليل ﴿أتاك﴾، ولا يجوز فتح الأقوى على تقليل الأضعف، وفسره الشيخ سلطان [1] بأنه لم يوجد أي لم يوجد برءوس الآي فتح أصلاً فذوات الياء الواقعة برءوس الآي مقللة عنده من غير خلاف، وهذا هو المعمول به بمصر الآن دون ما ذهب إليه اليمني وقوله: (**ووجهين خذ له بما به ها غير ذي الرا فقللا**) يشير به إلى أن ما به هاء التأنيث من رءوس الآي، وذلك عشر في النازعات، وهي من قوله تعالى: ﴿بناها﴾ إلى آخر السورة لورش فيها وجهان: الفتح والتقليل إلا قوله تعالى: ﴿من ذكراها﴾ فليس له فيه إلا التقليل وجهًا واحدًا كسائر ذوات الراء، ومثل هذه العشرة فواصل ﴿والشمس وضحاها﴾ الخمسة عشر. والشيخ سلطان هو العالم العلامة المحقق المدقق الشيخ سلطان بن أحمد المزاحي الشافعي، توفي رحمه الله تعالى صبيحة يوم الأربعاء عند طلوع الشمس من السادس والعشرين من جمادي الآخرة سنة خمس وسبعين وألف ولم يدفن إلا بعد العصر لكثرة ازدحام الناس عليه ولم يبق أحد بمصر إلا وحضر جنازته أفاده الأقراني. قال الناظم:

---

(1) انظر رده في المسألة الرابعة عشر في رسالته في أجوبة المسائل العشرين ص: 31 طبعة دار الصحابة.

85- وَفِي الْجَارِ مَعْ ذِي الْيَاءِ فَافْتَحْهُمَا مَعًا
وَقَلِّلْهُمَا أَوْ قُلْ بِأَرْبَعَةٍ عَلا

86 - وَعَنْ بَعْضٍ الوَجْهَيْنِ فِي الجَارِ فَاعْتَبِر
عَلَى فَتْحِ ذِي الْيَا ثُمَّ قَلِّلْهُمَا عَلى

87 - تَوَسُّطِ لِينٍ ثُمَّ مَعْ مَدِّهِ افْتَحَنْ
هُمَا الجْارِ قَلِّلْ وَحْدَهُ ثُمَّ قَلِّلا

88 - لِذِي الْيَاءِ دُونَ الجَارِ وَالأولَيْنِ قُلْ
بِمُوسَى وَجَبَّارِينَ عَنْهُ تَأَمَّلا

أشار رحمه الله في هذه الأبيات إلى أن ورشًا اختلف عنه في كيفية جمع الجار وجبارين مع ذي الياء والمنقول عن أهل الأداء في قوله تعالى: ﴿**وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار**﴾ [النساء: 36] ثلاث روايات:

الأولى: فتح ذي الياء مع فتح الجار ثم تقليلهما معًا.

الرواية الثانية: فتح ذي الياء مع فتح الجار وتقليله ثم تقليل ذي الياء مع فتح الجار وتقليله، كذلك فإذا ابتدأت من قوله تعالى ﴿**ولا تشركوا به شيئًا**﴾ زادت الأوجه باعتبار وجهي اللين مع كل من هذه الأوجه المذكورة.

الرواية الثالثة: توسيط اللين مع فتح ذي الياء والجار ثم تقليل الجار وحده ثم تقليلهما معًا ثم مد اللين مع فتح ذي الياء والجار ثم تقليل الجار وحده ثم تقليل ذي الياء مع فتح الجار.

وفي قوله تعالى: ﴿**قالوا يا موسى إن فيها قومًا جبارين**﴾ [المائدة: 22] الروايتان الأولتان: فعلى الأولى تأتي بفتح (موسى) و (جبارين) معًا وتقليلهما كذلك، وعلى الثانية تأتي بفتح (موسى) مع فتح (جبارين) وتقليله ثم بتقليل (موسى) مع

فتح (جبارين) وتقليله أيضًا. قال الناظم:

89 - يُوَارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ
وَلَيْسَ لَهُ الإِضْجَاعُ فِي الحِرْزِ يُجْتَلا

أشار رحمه الله تعالىٰ في هذا البيت إلىٰ أن الدوري عن الكسائي ليس له في ﴿يواري﴾ و ﴿أواري﴾ من طريق الحرز إلا الفتح فقط، وأن الخلاف الذي ذكره الشاطبي له خروج منه رحمه الله عن طريقه، فإن طريقه جعفر بن محمد النصيبي، وقد أجمع الناقلون عنه علىٰ الفتح. فإن قلت: أليس قد ذكر في «التيسير» حيث قال وروي الفارسي عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبدالرحيم الضرير [1] عن أبي عمر عن الكسائي أنه أمال ﴿يوارى﴾ و﴿فأوارى﴾ الحرفين في المائدة ولم يروه غيره عنه، وبذلك أخذ من هذا الطريق وقرأت من طريق ابن مجاهد بالفتح اهـ. فالجواب نعم لكنه لم يذكره علىٰ أنه قرأ به بل هو حكاية أراد بها زيادة الفائدة علىٰ عادته، ويدل لذلك قوله: وقرأت من طريق ابن مجاهد بالفتح، وقوله في جامع البيان: وبإخلاص الفتح قرأت ذلك كله.

فإن قلت: أليس قد قال وبذلك آخذ. فالجواب نعم ليس كما فهمت بل أخذ فعل ماض وضميره يعود علىٰ أبي طاهر ولو كان معناه ما فهمت لتدافع كلامه، وقد صرح في «التحبير» و «النشر» بذلك فقال عند قوله وبه أخذ يعني أبا طاهر فتبين بهذا أن إمالة ﴿يواري﴾ و ﴿فأواري﴾ ليس من طريقه ولا طريق أصله بل هي طريق الضرير من طرق النشر وغيره، والداني ذكر طرقه في أول كتابه فلو كانت من طريقه لذكرها، وأيضًا لو كانت من طرقه فلابد من ذكر جميع ما يحكيه كإمالة صاد

---

(1) لم تكن طريق الضرير من طرق التيسير ولا الشاطبية، قال السنطاوي: يواري أواري قل بفتح كلاهما لحفص هو الدوري واحذر تميلا، وقال الإبياري: يواري معا معه أواري جميعها فبالفتح من حرز لدور علينّا، وقال المتولي: وتخصيص الشاطبي بحرفي المائدة لاوجه له للإمالة من الشاطبية والتيسير والروض النضير مخطوط.

النصارىٰ، وتاء اليتامىٰ، وإدغام النون الساكنة والتنوين في الياء وغير ذلك كما ذكره المحقق ابن الجزري في كتبه حيث كانت من طرقه وهذا مما لا يخفىٰ.

(تنبيه) لا وجه لتخصيص الداني ومتابعيه إمالة ﴿يواري﴾ و ﴿فأواري﴾ علىٰ طريقة الضرير بالعقود بل الذي في الأعراف وهو ﴿يواري سوآتكم﴾ كذلك قال في «النشر» تخصيص المائدة دون الأعراف هو مما انفرد به الداني وخالف فيه جميع الرواة وقد رواه عن أبي طاهر جميع أصحابه من أهل الأداء نصًّا وأداء ولعله سقط من كتاب صاحبه أبي القاسم عبدالعزيز بن محمد الفارسي شيخ الداني والله أعلم. قال:

90 - وَفي النَّاس عَنْ دُورٍ فَأَضْجِعْ وَصَالِحٍ
لَهُ افْتَحْ وَدَعْ يَا صَاحِبِي خُلْفَ حَصَّلا

أشار رحمه الله تعالىٰ في هذا البيت إلىٰ أن الخلاف الذي ذكره الإمام الشاطبي في إمالة الناس المجرور لأبي عمرو حيث قال: (وخلفهم في الناس في الجر حصلا) مرتب لا مفرع فوجه الإمالة من رواية الدوري ووجه الفتح من رواية السوسي لأن هذا هو الذي كان الشاطبي يقرأ به كما نقله عنه السخاوي[1] واقتصر عليه المحقق في كتبه. قال الناظم:

91 - وَقَبْلَ سُكُونٍ قِفْ بِمَا فِي أُصُولِهِم
كَذَلِكَ مَا فِي الْوَقْفِ نُوِّنَ مُسْجَلا

قوله: (وقبل سكون قف بما في أصولهم) أمر بالوقف قبل السكون بما في أصول السبعة من الفتح والإمالة، وبين اللفظين يعني في الألف الممالة المتطرفة التي يقع بعدها ساكن نحو ﴿وآتينا موسى الهدى﴾ إذا وقفت علىٰ (موسىٰ) أملت ألف

(1) - انظر شرح السخاوي في فتح الوصيد صدر عن دار الصحابة.

(موسىٰ) لحمزة والكسائي، وجعلتها بين اللفظين لأبي عمرو وورش، وفتحتها للباقين[1]، فهذا مثال ما ليس فيه راء ومثال ما فيه الراء: ﴿**القرى التي**﴾ و ﴿**ذكرى الدار**﴾ فإذا وقفت علىٰ (القرىٰ) و (ذكرىٰ) أملت لأبي عمرو وحمزة والكسائي وبين اللفظين لورش، وفتحت للباقين ومعلوم أن لورش في ﴿**ذكرى الدار**﴾ ترقيق الراء في الحالين علىٰ قاعدته لأجل كسر الذال، ولا يمنع من ذلك سكون الكاف فيتحد لفظًا الترقيق والإمالة بين بين في هذا فكأنه أمال الألف وصلاً، وكلهم قرءوا بالفتح في الوصل[2] غير أن السوسي اختلف عنه في ذوات الراء في الوصل بين الفتح والإمالة.

وقوله (**كذلك ما في الوقف نون مسجلا**) أي قف بما في أصول السبعة من الفتح والإمالة وبين اللفظين في الألف الممالة المتطرفة التي وقع بعدها تنوين، وذلك في خمسة عشر كلمة ﴿**مفتري**﴾ و ﴿**قرى**﴾ و ﴿**هدى**﴾ و ﴿**مسمى**﴾ و﴿**سوى**﴾ و ﴿**سدى**﴾ و ﴿**فتى**﴾ و ﴿**ضحى**﴾ و ﴿**عمى**﴾ و ﴿**غزى**﴾ و ﴿**أذى**﴾ و ﴿**مصفي**﴾ و ﴿**مثوى**﴾ و ﴿**مصلى**﴾ و ﴿**مولى**﴾ وألحقوا بها ﴿**طوى**﴾ و ﴿**ربا**﴾ وما ذكره الإمام الشاطبي في قوله: (**وقد فخموا التنوين ورققوا**) إلخ قال في «الغيث»: منكر لا يوجد في كتاب من كتب القراءات، بل هو كما قال المحقق: مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية اهـ.

فإن قلت: قولك لا يوجد إلخ ممنوع بل هو في شراحه لأنهم قد حكوا ثلاثة مذاهب: الفتح مطلقًا والإمالة مطلقًا، الثالث: الإمالة في المرفوع والمجرور وفتح المنصوب.

---

(1) وهو لورش علىٰ وجه فتح نظيره بمعنىٰ إذا قرأت من قوله تعالىٰ « إنا لننصر رسلنا» ووصلت إلىٰ «ولقد آتينا موسىٰ» وقفت بفتح (موسىٰ) علىٰ وجه فتح ذات الياء (الدنيا) وتقف بتقليل (موسىٰ) علىٰ وجه تقليل (الدنيا) .

(2) وذلك نظرًا لحذف ذات الياء للساكن بعدها أما في(ذكرىٰ الدار) فإن راء ذكرىٰ مرققة لورش علىٰ قاعدتها وصلا أما وقفًا فاجتمع سبب ترقيق الراء وسبب التقليل .

قلت: شراحه ومن بعدهم مقلدون له ولشارحه الأول أبي الحسن السخاوي، فهم وإن تعددوا حكمهم حكم رجل واحد ولم أر أحدًا منهم صرح أنه قرأ به بل صرحوا أنهم قرءوا بالإمالة مطلقًا وهو الحق الذي لا شك فيه ولم يذكر الداني رحمه الله تعالى في كتاب «الإمالة» ولا غيره سواه، وحكى غير واحد من أئمتنا الاجتماع عليه.

فإن قلت: ذكره مكي في الكشف.

قلت: جعله لازمًا لمن يقول إن الألف الموقوف عليه عوض من التنوين لا الألف الأصلية وقال: بعده والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في ذلك كله على حكم الوقف على الألف الأصلية، وحذف ألف التنوين اهـ. قال الناظم:

* * *

حكم ما في الراءات

92 - وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ
لَدَى جِلَّةِ الأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلا

قال ابن القاصح في شرحه: أخبر أن ما كان وزنه فعلاً نحو ﴿ذكرا﴾ و﴿سترا﴾ و﴿صهرا﴾ فإن فيه وجهين التفخيم وبه قطع الداني في التيسير والترقيق وهو من زيادات القصيد، ولكن التفخيم فيه أشهر عن الأكابر من أصحاب ورش، والجلة: جمع جليل.

وقوله (**أعمر أرحلا**) من أعمر المكان وأرحلا جمع رحل، أشار بهذه العبارة إلي اختيار التفخيم يعني أن التفخيم أعمر منزلا من غيره اهـ.

قال الناظم:

93 - وَفِي بَابِ ذِكْرًا فَخِّمَنْ مُثَلِّثَا
لِهَمْزٍ وَرَقِّقْ قَاصِرًا وَمُطَوِّلا

يعني: أن الوجهين المذكورين في (ذكرا) وبابه يأتيان على قصر البدل وطوله أما على توسطه فلا يأتي غير التفخيم ويمتنع الترقيق، لأن رواة توسط البدل مجمعون على تفخيم ذلك ففي قوله تعالى ﴿فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشدّ ذكرا﴾ [البقرة: 200] خمسة أوجه: قصر (آباءكم) ومده مع وجهي (ذكرًا) فيهما، وتوسيط (آباءكم) مع تفخيم (ذكراً)دون ترقيقه. قال الناظم:

94 - وَفِي شَـرٍ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلُّهُم
ورقِّقْهُمَا فِي الوقف أيضًا لِتَعْدِلا

قـوله: (**وفي شـرر عنه يرقق كلهم**) أخبر أن جميع أصحاب ورش رحمه الله نقلوا عنه في قوله تعالىٰ ﴿**إنها ترمي بشرر**﴾ [المرسلات:32] ترقيق الراء الأولىٰ لأجل كسرة الراء الثانية، هذا خارج عن الأصل المعلوم له، وهو ترقيق الراء لأجل كسرة قبلها وهذا لأجل كسرة بعدها.

وقـوله (**ورققـهما في الوقف أيضًا لتعدلا**) أمر أن يقرأ له بترقيق الراءين في ﴿**بشرر**﴾ المذكور في حالة الوقف سواء وقف عليه بالروم أو بالسكون لترقيق الراء قبلها، كالإمالة للإمالة. قال الناظم:

❊ ❊ ❊

حكم ما في اللامات

95 - وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاً وَمِثْلُ ذَيْـ
نِ يَصَّالَحَا قُلْ وَالمُفَخَّمُ فُضِّلا

يعني: أن ما حالت الألف فيه بين الطاء واللام أو بين الصاد واللام نحو ﴿فطال عليهم الأمد﴾ [الحديد:16]، و﴿أفطال عليكم العهد﴾ [طه:86]، ﴿فصالا عن تراض﴾ [البقرة:232]، و ﴿أن يصالحا﴾ [النساء: 128]، فإن ذلك فيه خلاف بين أهل الأداء فذهب بعضهم إلى الترقيق، وبعضهم إلى التفخيم [1] والوجهان صحيحان، والتفخيم مقدم ولا يضرنا قصر الحكم في الحرز على ﴿طال﴾ و ﴿فصالا﴾.

قال الناظم:

96 - وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ
فَفَخِّمْ بِفَتْحٍ ثُمَّ رَقِّقْ مُقَلِّلا

يعني: أن اللام المفتوحة إذا أتى قبلها ما يوجب تفخيمها، وأتى بعدها ألف منقلبة عن ياء نحو ﴿لا يصلاها﴾ وشبهه فإن حكمها حكم النوع المذكور أي ففيها خلاف وتفخيمها أفضل، ثم إنها إذا قرئت بالفتح تعين التفخيم وإذا قرئت بالإمالة تعين الترقيق.

---

(1) فإذا اجتمع معها مد بدل قال المتولي لم يمنع الأسقاطي منها شيئًا بل احتج على القصر بأنه ظاهر كلام الشاطبي ومختاره لأنه اختار في البدل حيث قدمه في نظمه وتقديم الشيء يفيد الاهتمام به وحينئذ تكون أوجه طال مع البدل ستة وهي تغليظها وترقيقها على كل من ثلاثة البدل، ومنع المنصوري والطباخ القصر في (فصالا) فقط دون أختيها فالأوجه عندهما خمسة فامتنع قصر البدل مع تغليظ وقال الإبياري: ونحو فصالا رق والهمز ثلثن وفخم بتوسيط ومد تدونا، فذكر الخمسة في فصالا وأختيها وقال الجمزوري: ونحو فصالا إن ترقق فثلثن بهمز وإن غلظت فالقصر أهملا.

(تنبيه) والأولى فيما وقع من ذلك رأس آية وذلك في ﴿ولا صلى﴾ بالقيامة و ﴿فصلى﴾ بالأعلى و ﴿إذا صلى﴾ بالعلق الترقيق مع التقليل فقط للتناسب .

قال الناظم :

97 - وَكُلٌّ لَدَى اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ
يُرَقِّقُهَا حَتَّى يَرُوقُ مُرَتَّلا

98 - وَعَنْ صَالِحٍ بَعْدَ المُمَالِ فَفَخِّمَا
وَرَقِّقْ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَذِّلا

قوله : (وكل لدى اسم الله) إلخ يعني أن كل القراء متفقون على ترقيق اللام من اسم الله تعالى إذا وقع بعد كسرة نحو ﴿بسم الله﴾ و ﴿بالله﴾ و ﴿ما يفتح الله﴾ [فاطر:2] وقوله (حتى ير وق مرتلا) أي يروق اللفظ في حال ترتيله .

وقوله (وعن صالح) يعني السوسي ، (بعد الممال) أي إذا وقع اسم الله بعد الممال ، وذلك في ثلاثة مواضع ﴿نرى الله جهرة﴾ [البقرة: 55] و ﴿وسيري الله عملكم﴾ [التوبة:94] و﴿فسيرى الله عملكم﴾ [التوبة: 105] وقوله (ففخما ورقق) أي فخذ فيه بالوجهين : تفخيم اللام لعدم وجود الكسر الخاص ، وترقيقها لعدم وجود الفتح الخالص .

قال الناظم :

* * *

حكم ما في الوقف على مرسوم الخط

99 - وَمَالِ وَأَيًّا أَوْ بِمَا فِيهِمَا فَقِفْ
لِكُلٍّ عَلَى التَّحْقِيقِ فِي وَقْفِ الابْتِلا

المراد: بوقف الابتلاء الوقف الاختباري بالموحدة وهو الوقف لسؤال ممتحن للعلم بمعرفة القارئ بحقيقة تلك الكلمة.

ومعنى البيت أنك إذا وقفت اختباراً في قوله تعالى ﴿فمال هؤلاء﴾ [78] بالنساء و ﴿مال هذا﴾ بالكهف [49] والفرقان [7] و﴿فمال الذين كفروا﴾ [36] بسأل و﴿أياما تدعوا﴾ [110] بالإسراء فيجوز لك أن تقف على (ما) في المواضع الخمسة وعلى اللام في المواضع الأربعة الأول [1]، و(أيا) في الخامس [2] على القول الحق في ذلك ولا عبرة بما ذكره الإمام الشاطبي.

قال في الاتحاف أثناء الكلام على (مال): والأصح جواز الوقف على (ما) لجميع القراء لأنها كلمة برأسها منفصلة لفظًا وحكمًا.

قال في «النشر»: وهو الذي أختاره وآخذ به، وأما اللام فيحتمل الوقف عليها لانفصالها خطًا وهو الأظهر قياسًا، ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لام جر ولام الجر لا تقطع مما بعدها ثم إذا وقف على (ما) اضطراراً أو اختباراً أو على اللام كذلك فلا يجوز الابتداء بقوله تعالى ﴿لهذا﴾ ولا ﴿هذا﴾ اهـ.

---

(1) قال الإبياري: وفي مال قف للام أو ما لكلهم بكهف وفرقان النسا سال ضمنا.
وقال الطباخ: وقف على ما أو على اللام لكل في مال كالفرقان سال الكهف قل.

(2) قال الطيبي: وقف للابتلاء على أيًّا وما لكلهم صحح كل منهما.
وقال الطباخ: وقف لكلهم على أيا وما.
وقال المتولي: ومال وأيا أو بما قف عن الملا.

وقال أثناء الكلام على أياما الأرجح، والأقرب للصواب كما في النشر جواز الوقف على كل من (أيا) و (ما) لكل القراء اتباعًا للرسم لكونهما كلمتين انفصلتا رسمًا وإلى ذلك أشار في الطيبة بقوله: (**وعن كل كما الرسم أجل**). أي القول باتباع الرسم الذي عليه الجمهور هنا أجل وأقوى مما قدمه، و (أيا) هنا شرطية منصوب بمجزومها وتنوينها عوض عن المضاف أي: أي الأسماء وما مؤكدة على حد قوله تعالى ﴿**فأينما تولوا**﴾ [البقرة: 115] ولا يمكن رسمه موصولاً، صورة لأجل الألف فيحتمل أن يكون موصولاً في المعنى على حد ﴿**أيما الأجلين**﴾ [القصص: 28] وأن يكون مفصولاً (كحيثما) وهو الظاهر للتنوين اهـ. قال:

100 - وَقِفْ وَيْكَأَنَّهْ وَيْكَأَنَّ بِرَسْمِهِ
لِكُلٍّ وَبِالْيَا رُضْ وَبِالْكَافِ حُلِّلا

يعني أن قوله تعالى ﴿**ويكأن الله**﴾ [82] و قوله ﴿**ويكأنه**﴾ [82] وكلاهما في القصص يقف فيهما مرموز راء (**رض**) وهو الكسائي على الياء، ويقف فيهما مرموز حاء (**حللا**) وهو أبو عمرو على الكاف ويقفان فيهما أيضًا كالباقين على الكلمة برأسها، وهذا هو الأولى والمختار في مذاهبهم اقتداء بالجمهور وأخذا بالقياس الصحيح كما قاله في النشر ولذا قدمه الناظم وما ذكر عن الكسائي من الوقف على الياء وعن أبي عمرو من الوقف على الكاف ضعيف حكاه جماعة وأكثرهم بصيغة التمريض ولم يذكره عنهما بصيغة الجزم إلا الإمام الشاطبي والإمام ابن شريح، وتركا حكم الابتداء وحكاه جماعة بأن الكسائي يبتدئ بالكاف وأبا عمرو يبتدئ بالهمزة.

قال الناظم:

* * *

حكم ما في ياءات الإضافة

101 - وَعِنْدِي تَحْتَ النَّمْلِ سَكِّنْ لأَحْـمَـدَا
وَعَنْ قُنْبُلٍ فَـافْـتَـحْ عَلى مَـا تَأَصَّـلا

يعني أن الخلف الذي ذكره الإمام الشاطبي لابن كثير في ﴿عندي أولم﴾ [78] في القصص مرتب لا مفرع فينبغي أن يقرر كلامه هكذا. يعني أن ابن كثير اختلف عنه في الياء من (عندي أولم) فروى عنه البزي إسكانها وروى عنه قنبل فتحها [1]، قال في النشر: وأطلق الخلاف عن ابن كثير أبو القاسم الشاطبي والصفراوي وغيرهما وكلاهما صحيح عنه غير أن الفتح عن البزي لم يكن من طريق الشاطبية والتيسير وكذلك الإسكان عن قنبل اهـ. قال:

102 - وَسَكِّنْ عِبَادِي فِي النِّدَاحِمِّي شَفَا
وَأَوَّلُ تَـنْزِيـلٍ بِحَـذْفٍ عَنِ الْمَـلا

أمر بإسكان الياء من ﴿يا عبادي الذين آمنوا﴾ [56] في العنكبوت و﴿يا عبادي الذين أسرفوا﴾ [53] في الزمر للمشار إليهم بحاء حمي وشين شفاوهم أبو عمرو وحمزة والكسائي ثم أخبر أن قوله تعالى. ﴿قل يا عباد الذي آمنوا﴾ [10] ؛ أول الزمر لا خلاف بين القراء في حذف الياء بعد داله وقفًا ووصلاً تبعًا للرسم فلا يعطى حكم الياءين المذكورين. قال الناظم:

---

(1) قال الداني: قرأت في رواية أبي ربيعة عنه أي عن ابن كثير بالإسكان وقرأت في رواية ابن مجاهد وغيره بالفتح، انظر المفردات: 83 وقال المنصوري

لابن كثير عندي أولم ... من الروايتين للتقريب تم
وفتحها طريق شاطبي ... لقنبل الاسكان للبزي

وقال الإبياري: وبالفتح عندي القص قنبل واسكنن لبز (انظر المتون العشرة له: 144) ط دار الصحابة وحل المشكلات: 79 ط دار الصحابة.

حكم ما في ياءات الزوائد

103- وَكِيدُونِ فِي الأَعْرَافِ عِنْدَ هِشَامِهِم
بإِثْبَاتِهِ فَاقْرَأْهُ وَقْفًا وَمَوْصِلا

أمر أن يقرأ لهشام قوله تعالى: ﴿ثم كيدون﴾ [195] آخر الأعراف بإثبات الياء وقفًا ووصلاً قولا واحداً وأما الخلاف الذي ذكره فيه الشاطبي له حيث قال: **وكيدون في الأعراف حج ليجملا بخلف**(1)، فقال في الغيث: فينبغي أن لا يقرأ به لبعده من طريقه وطريق أصله بل لم يثبت من طرق النشر إلا في حالة الوقف خاصة.

قال في النشر: وروىٰ بعضهم عنه، يعني عن هشام الحذف في الحالين ولا أعلمه نصًّا من طرق كتابنا لأحد من أئمتنا.

ثم قال وكلا الوجهين يعني الحذف والإثبات صحيحان عنه أي عن هشام نصًّاوأداء حالة الوقف، وأما حالة الوصل فلا آخذ فيه بغير الإثبات من طرق كتابنا اهـ.

فإن قلت: مستنده قول صاحب التيسير فيه لما تكلم علىٰ زوائد سورة الأعراف في آخرها وفيها محذوف ﴿ثم كيدون فلا﴾ أثبتها في الحالين هشام بخلف عنه.

---

(1) قال الخليجي: أثبت الياء من (كيدون) هنا هشام في الحالين، فقول الشاطبي بخلف خروج عن طريقه كما نبه عليه في النشر قال الوافراني:

كيدون في أعرافها يزيده حلوانهم في حالتيه وقرا

وقال الجعبري: قال الحلواني: وصلت إلىٰ هشام بعد موت ابن ذكوان ثلاث مرات ثم رجعت إلىٰ حلوان فورد عليّ كتابه: أني أخذت عليك (ثم كيدون) بالأعراف بياء في الوصل وهي بياء في الحالين اهـ.

وقال المتولي: (ثم كيدون) بالياء في الوصل والوقف من الطريقين [أي الحلواني والداجوني] وزاد الداجوني إثباتها في الوصل دون الوقف اهـ ومعلوم أن طريق الداجواني ليس في التيسير ولا الشاطبية.

وقال الإبياري: وكيدون في الأعراف إثبات يائه لدا الوصل أو قف أتىٰ عن هشامنا.

قلت: هذا لا دليل فيه لأن الداني كثيراً ما يذكر الخلاف على سبيل الحكاية وإن كان هو لم يأخذ به وليس من طرقه وهذا منه ويدل لذلك قوله في المفردات بعد أن ذكر الخلاف له: وبالإثبات في الوصل والوقف آخذ، وقوله في جامع البيان: وبه قرأت على الشيخين: أبي الفتح وأبي الحسن من طريق الحلواني عنه بل يدل عليه كلامه في التيسير فإنه قال فيه في باب الزوائد: وأثبت ابن عامر في رواية هشام الياء في الحالين في قوله تعالى ﴿ثم كيدون﴾ في الأعراف فجزم بالإثبات ولم يحك خلافه، ومن المعلوم المقرر أن العلماء يعتنون بتحقيق المسائل في أبوابها أكثر من اعتنائهم بذلك إذا ذكروها استطراداً تتميمًا للفائدة، فربما يتساهلون اتكالاً على ما تقدم أو ما سيأتي لهم في الباب فثبت من هذا أن الخلاف لهشام في حالة الوصل عزيز وإنما الخلاف حالة الوقف لكن لا ينبغي أن يقرأ به من طريق الحرز وأصله وبالإثبات في الحالين قرأنا اهـ.

قال الناظم:

104 - لِعِيسَى التَّلَاقِ وَالتَّنَادِ احْذِفَنَّهُمَا

وَتَمَّتْ أُصُولُ الْقَوْمِ دَرًّا مُفَصَّلا

أمر أن يقرأ لقالون بحذف الياء قولا واحداً في ﴿التلاق﴾ [15] و ﴿التناد﴾ [32] بغافر ولا عبرة بالخلاف الذي ذكره له فيهما الإمامان الداني والشاطبي ومن تبعهما قال في «الغيث»: وذكر يعني الداني الخلاف لقالون في حذفها مطلقًا كالجماعة وإثباتها وصلاً كورش وتبعه على ذلك الشاطبي وتبعهما على ذلك كل من رأيته ألف بعدهما وضعف المحقق يعني ابن الجزري الإثبات وجعله مما انفرد به فارس بن أحمد من قراءته على عبدالباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون.

قال: ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط ولا عن الحلواني [1] بل

---

(1) قال الجمزوري: وقد رد هذا الخلف في النشر قائلاً له الحذف في الاثنين وقفا وموصلا، أي لقالون حذف الياء في التلاق والتناد في حالة الوقف وحالة الوصل، وقال الخليجي ليس=

ولا عن قالون أيضًا من طريق من الطرق إلا من طريق أبي مروان عنه وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضًا وسائر الرواة عن قالون على خلافه كإبراهيم وأحمد ابني قالون وإبراهيم بن دازيل وأحمد بن صالح وإسماعيل القاضي والحسن بن علي الشحام والحسين بن عبدالله المعلم وعبدالله بن عيسى المدني وعبيدالله بن محمد المقري ومحمد بن الحكم ومحمد بن هارون المروزي ومصعب بن إبراهيم والزبيري ابن محمد الزبيري وعبدالله بن فليح وغيرهم اهـ.

لكن نقل الخلاف في الطيبة بعد أن قدم القول الصحيح لأنه ذكر من له زيادة الياء وبقي قالون في المسكوت عنهم وهو يدل على أنه وإن كان ضعيفًا لم يبلغ في الضعف إلى هجره بالكلية اهـ.

وقوله: وتمت أصول القوم أي القراء السبعة درًّا شبهها بالدرّ لنفاستها مفصلاً أي واضحًا بينا لا خفاء فيه. ثم شرع يتكلم على ما في فرش الحروف فقال:

***

= لقالون من الحرز فيهما إلا الحذف فذكر الشاطبي الخلف خروج عن طريقه، وقال المنصوري:

وفارس عن عبد باق ذو انفراد   بخلف قالون التلاق والتناد

وقال الإبياري: تلاق التناد احذف لقالونهم(ربح المريد ضمن المتون العشرة ط دار الصحابة : 144) وقال المتولي: ويختص إثبات الياء في التلاق والتناد لقالون بالقصر والصلة من الشاطبية والتيسير عن أبي الفتح عن عبد الباقي عن أصحابه عن قالون وفويق القصر في المنفصل من التيسير عن أبي الفتح عن عبد الباقي والتوسط من الشاطبية اختياراً، (الروض النضير وهو ناقل عن تحريرات الأزميري).

حكم ما في سورة البقرة

105 - وَقِيلَ بِمَاضٍ حَيْثُ جَاءَ أَشَمَّهُ
فَيَخْرُجُ قِيلاً قِيلَهُ فَتَأَمَّلا

يعني أن إشمام كسر القاف الضم [1] خاص بلفظ قيل إذا كان فعلاً ماضيًا مبنيًا للمجهول ، وبهذا القيد يخرج ﴿قيلا﴾ [122] في النساء و﴿قيلا سلاما﴾ [26] في الواقعة ﴿وأقوم قيلا﴾ [6] في المزمل ﴿وقيله﴾ [88] في الزخرف فلا يأتي في هذه الأربعة هذا الإشمام[2] لأنها مصادر وليست أفعالاً فلا خلاف بينهم في إخلاص كسر قافها .

قال الناظم :

106 - نِعِمَّا اخْتَلِسْ سَكِّنْ لِصِيغَ بِهِ حُلا
وَتَعْدُوا لِعِيسَى مَعْ يَهَدِّي كَذَا اجْعَلا

107 - وَفِي يَخْصِمُونَ اقْرَأْ كَذَلِكَ عِنْدَهُ
فَفِي كُلِّ الوَجْهَيْنِ تَيْسِيراً اعْمَلا

يعني أن المدلول عليهم بصاد صيغ وباء به وحاء حلا وهم شعبة وقالون وأبو عمرو قرءوا ﴿فنعما هي﴾ [271] هنا و(نعما يعظكم) [58] في النساء بوجهين : الأول

---

(1) وهو جزءان جزء الضم مقدم وهو الأقل وجزء الكسر مؤخر عنه أي يليه مباشرة وهو الأكثر ليناسب الياء

(2) قال الجمزوري : وقيل الثلاثي حيث جاء يشمها فيخرج قيلا كله قيله فلا . وقال الإبياري في تحريراته : وقيل الثلاثي أشمم فيخرج قيله وقيلا ، (ربح المريد ضمن المتون العشرة 144 ط دار الصحابة) .

اختلاس كسر العين وعبروا عنه بالإتيان بثلثي الحركة [1] والوجه الثاني إسكانها وروىٰ قالون ﴿**لا تعدوا في السبت**﴾ [154] بالنساء و ﴿**أمن لا يهدي**﴾ [35] بيونس ﴿**وهم يخصمون**﴾ [49] بيس كذلك أي باختلاس والإسكان.

فإن قلت: من أين يؤخذ لهم الإسكان مع أن الشاطبي لم يذكر لهم إلا الإخفاء؟

فالجواب من أصله[2] إذ نصه في الكلام على ﴿**نعما**﴾ ويجوز الإسكان وبذلك ورد النص عنهم والأول أقيس وفي الكلام على ﴿**تعدوا**﴾ بعد ذكر الاختلاس والنص له يعني لقالون بالإسكان وكذا نصه في الكلام على ﴿**لا يهدي**﴾ و ﴿**يخصمون**﴾ والإسكان مذهب أكثر أهل الأداء بل كثير منهم لا يعرف سواه وقال في «النشر»: هو رواية العراقيين والمشرقيين قاطبة ولم يعرف الاختلاس إلا من طريق المغاربة ومن تبعهم اهـ.

وعزاه الجعبري لجماعة كالأهوازي وأبي العلا والصقلي قال: وبه قرأت فلا وجه لإسقاط الشاطبي ذكره إلا لحيل المتحيلين أو حمل كلام «التيسير» على حكاية مذهب الغير اهـ.

وقد اعتذر بعضهم بذلك وهذه حجة لا دليل عليها وغاية ما فيه الجمع بين الساكنين على غير حده وهو جائز قراءة ولغة ولا عبرة بمن أنكره ولو كان إمام البصرة لثبوت الرواية به،

قال الناظم:

* * *

(1) قال صاحب الإقناع: معنى الاختلاس النطق بالحركة سريعة وهو ضد الإشباع - أي إتمام الحركة. انظر الإقناع: 238 ط دار الصحابة. وقال الداني في جامع البيان تضعيف الصوت بها وتوهينها: 341 مخطوط، وقال الأهوازي: بثلثي الحركة فيكون المحذوف من الحركة أقل مما المأتي به ولا يؤخذ إلا من أفواه الرجال.

(2) أي من كتاب التيسير، صدر عن دار الصحابة.

حكم ما في سورة آل عمران

108 - إِذَاجَـامَعَ التَّـوْرَاةَ مِـيمٌ وَمُنْفَـصِلٌ
مَعَ الْـفَـتْحِ وَالإِسْكَانِ لِلْقَــصْـرِ أَبْـطِلا

109 - وَمَعْ وَصْلِ مِيمِ الجَمْعِ وَالْفَتْحِ إِنْ تَمُدْ
وَمَــهْـمَــا تُسَكِّنْ مُـدَّ وَاقْـصُـرْ مُـقَلِّلا

110 - وَمُـدَّ بِوَصْلٍ حَـيْثُ كُـنْتَ مُـقَلِّلا
فَــخَــمْسٌ لِقَــالُونَ مِنَ الحِـرْزِ تُجْـتَـلا

يعني إذا جاء مع لفظ التوراة مد منفصل وميم جمع كما في قوله تعالىٰ:

﴿ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة﴾ [48] إلىٰ قوله ﴿بإذن الله﴾ فالذي يجوز لقالون في ذلك خمسة أوجه:

الأول: فتح التوراة مع قصر المنفصل وصلته الميم.

الثاني: فتحها مع المد والسكون.

الثالث: تقليل التوارة مع القصر والسكون.

الرابع والخامس: التقليل مع المد مع السكون والصلة، ولا فرق في هذه الخمسة بين أن تتقدم (التوراة) علىٰ المنفصل وميم الجمع أو تتأخر عنهما أو تتوسط بينهما، وأما الفتح مع القصر والسكون، ومع المد والصلة، والتقليل مع القصر والصلة فممتنعة[1].

---

(1) أطلق الأوجه صاحب غيث النفع، ولم يذكر الجمزوري ولا الإبياري ولا الضباع في شرحه لها تحريراً فدل علي الإطلاق أي ثمانية أوجه في الآية قصر ومد المنفصل مع سكون وصلة الميم علىٰ كل منهما وعلىٰ كل من الأربعة فتح وتقليل التوراة وقال الخليجي في حل المشكلات:

إن جاءت التـــــوراة مع مد فصل ... مع ميم جمع فافتحا واقصـر وصل
وإن فتحتها مسكنا فمد ... وإن تقلل سكنًا واقصر تسد
وإن تمد سكننهـــا وصل ... خمس من الحرز بتحرير قبل

(انظر حل المشكلات: 53 ورسالة الشيخ سلطان في رده علىٰ المسألة 29 ص 39 ط دار الصحابة)

قال الناظم :

111 - وَفِي المَيْتَةُ التَّخْفِيفُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ
بِيَسٓ وَالْبَاقِي عَنِ السَّبْعَةِ المَلا

لما كان قول الإمام الشاطبي : **والميتة الخف خولا**، يوهم عمومه التخفيف في المائدة والنحل ويس والذي يخففه نافع هو الذي في يس فقط من قوله تعالى ﴿**وآية لهم الأرض الميتة**﴾ [33] وهو المراد للشاطبي، بين الناظم في هذا البيت أن موضع يس شدده نافع وحده وأن موضعي المائدة والنحل اتفق السبعة على تخفيفهما .

قال الناظم :

112 - وَلا أَلِفٌ فِي هَا هَأَنْتُم زَكَا جَنَا
وَسَهِّل أَخَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلا

113 - وَفِي هَائِهِ التَّنْبِيهِ مِنْ ثَابِتٍ هُدًى
وَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ زَانَ جَمَّلا

114 - وَيَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِ مَا مَضَى
وَهَذَا هُوَ المَرْضِيُّ فَاعْلَمْ لِتَعْمَلا

قوله : (**ولا ألف في ها هأنتم**) إلخ البيت أخبر أن المشار إليهما بالزاي والجيم من قوله : (**زكا جنا**) وهما قنبل وورش قرآ ﴿**هأنتم**﴾ حيث جاء بلا ألف قبل الهمزة فتعين للباقين القراءة بألف بين الهاء والهمزة ثم أمر بتسهيل الهمزة للمشار إليهما بالهمزة والحاء في قوله : (**أخا حمد**) وهما نافع وأبو عمرو فتعين للباقين القراءة بتحقيق الهمزة .

ثم أخبر أن كثيراً من أهل الأداء قرءوا بإبدال الهمزة ألفًا للمشار إليه بالجيم من (**جلا**) وهو ورش فحاصله أن قالون وأبا عمرو قرآ ﴿**ها أنتم**﴾ بألف بعد الهاء وهمز مسهلة بين بين بعد الألف وأن ورشًا له وجهان تسهيل الهمزة بين بين وهو المعزو إلى

البغداديين وإبدالها ألفًا وهو المعزو إلى المصريين كلاهما على أثر الهاء وأن قنبلاً قرأ الهمزة محققة على أثر الهاء وأن الباقين وهم البزيّ وابن عامر والكوفيون قرءوا بألف بعد الهاء وهمزة محققة بعد الألف .

وقوله: (**وفي هائه التنبيه من ثابت هدى**) إلخ شروع في الكلام على توجيه الهاء فأخبر أن الهاء للتنبيه عند المشار إليهم بالميم والثاء والهاء في قوله (**من ثابت هدى**) وهم ابن ذكوان والكوفيون والبزي وهي تدخل في الكلام للتنبيه كما في قولك هذا وهذه وهؤلاء ونحو ذلك ودخلت أيضًا على أنتم ووجه ذلك أن الهاء في (ها أنتم) لو كانت مبدلة من همزة لم يدخلوا بينها وبين الهمزة ألفًا لأن مذهب هؤلاء ترك إدخال الألف بين الهمزتين فلما وجدت الألف بعد الهاء حمل ذلك على أنها ألف الهاء التي للتنبيه .

ثم قال (**وإبداله من همزة زان جملا**) أخبر أن الهاء في قراءة المشار إليهما بالزاي والجيم في قوله (**زان جملا**) وهما قنبل وورش مبدلة من همزة وأن الأصل عندهما (أأنتم) فأبدلا من الهمزة الأولى هاء كما تقول إياك وهياك ولو كانت الهاء التي للتنبيه لوجد مع الهاء ألف وليس عندهما فيها ألف .

ثم قال (**ويحتمل الوجهين عن غير ما مضى**): أي عن غير هؤلاء المذكورين وهم قالون وأبو عمرو وهشام يحتمل في قراءتهم أن تكون الهاء مبدلة من همزة وأن تكون الهاء التي للتنبيه دخلت على أنتم وإنما احتمل الوجهان عن هؤلاء لأنهم قرءوا بألف بعد الهاء وهم على أصولهم في الهمزتين المفتوحتين يدخلون ألفًا بين الهمزتين فلما وجدت عندهم الألف في﴿**ها أنتم**﴾ احتمل أن يكون الأصل عندهم (أأنتم) ثم أبدلوا من الهمزة هاء واحتمل أن تكون الهاء التي للتنبيه دخلت على (أنتم) وقوله (**هذا هو المرضي**) أي القول المرضي في توجيه القراءات فافهمه واعمل به دون القول بجواز الوجهين لجميعهم .

هذا وقد جرى عمل المتأخرين على اقتران توجيهها بقراءاتها ولهذا تعسرت وتخلطت على كثير من الطلبة وهذا التوجيه قال المحقق ابن الجزري تمحل وتعسف لا طائل تحته ولا فائدة فيه اهـ لا سيما على القول الثاني فإن تعسفه ومصادمته للأصول لا يخفى والعجب لهم كيف قرنوا توجيه هذه الآية بقراءاتها وما الفرق بينها وبين سائر الآيات فإن ادعوا عسرها دون غيرها قلنا ممنوع بل مماثلها كثير بل ثمت ما هو أعسر

منها والعمدة على ثبوت القراءة لا على توجيهها ولا شك أن قراءات هذه الكلمة ثابتة بالتواتر فيجب علينا قبولها عرفنا توجيهها أم لا . فمن فتح الله له باب توجيه معرفتها فهو زيادة علم ومن لم يفتح له فلم يمنعه ذلك من قراءتها .

ونحن نذكر كيفية قراءتها على وجه سهل يسير مع بيان توجيهها تبعًا لهم على القول الذي ذكره الناظم لأنه أقرب للصواب إلا ما ذكروه لهشام من أنها مبدلة فهو مشكل فنقول والله الموفق: تبدأ لقالون بإثبات الألف بعد الهاء وتسهيل الهمزة وإسكان ميم الجمع مع قصر ﴿هؤلاء﴾ ومده فالأول على أنها مبدلة وهو الأحسن والألف فاصلة أو أنها للتنبيه وقصرت للفصل حكمًا أو لتغير الهمزة على قاعدة :

وإن حرف مد قبل همز مغير إلخ .

والثاني على أنها مبدلة فهما بابان فلا تركيب أو أنها للتنبيه وقصر لتغير الهمزة وهذان وجهان .

الثالث مدهما على أن ها للتنبيه ولم يعتبر الفصل ولا التغيير ولا يجوز قصر ﴿هؤلاء﴾ مع مد(**ها أنتم**) لما يلزم عليه من اعتبار المغير وعدم اعتبار المحقق ويندرج معه في الثلاثة أبو عمرو، السوسي في الأول والدوري في الجميع ويأتي على كل من الاحتمالين سؤال؟ فيقال على الأول أصل قالون وأبي عمرو في اجتماع الهمزتين تغيير الثانية نحو ﴿أأنذرتهم﴾ فلم غيرا هنا الهمزتين؟ قلنا مبالغة في التخفيف وعلى الثاني أصلهما إذا دخل هاء التنبيه على الهمزة تحقيقها نحو ﴿هؤلاء﴾ قلنا سهلاها في ﴿ها أنتم﴾ دون غيره كهؤلاء تنبيها على جواب تسهيل المتوسط وأنه قوي كثيراً وجمعًا بين اللغتين، وهذا كله مع ثبوت الرواية ثم تعطفه بصلة الميم مع الأوجه الثلاثة ثم تأتي بورش بالتسهيل بلا إدخال وبإبدالها ألفًا مع المد الطويل وهي عنده مبدلة من الهمزة وجرى على أصله في الهمزتين نحو ﴿ءأنذرتهم﴾ إلا أنه زاد تغيير الأولى مبالغة في التخفيف ثم البزي بالتحقيق والإدخال وهي عنده هاء التنبيه وجرى على أصله من عدم اعتبار المنفصل ثم قنبل بالتحقيق بلا إدخال وهي عنده مبدلة وخرج عن أصله من تخفيف ثاني الهمزتين استغناء بتخفيف الأولى، ثم هشام بالمد والتحقيق على أن ها للتنبيه ولهذا حقق الهمزة بعدها كهمزة ﴿هؤلاء﴾، ويندرج معه ابن ذكوان وعاصم

وعلي، ثم حمزة وهي عنده هاء تنبيه وجروا على أصولهم فيه ومن المعلوم أن مد ﴿هؤلاء﴾ منفصلاً ومتصلاً تابع في المد ﴿ها أنتم﴾ إلا مد المتصل منه لمن قصر ﴿ها أنتم﴾ هذا الذي يقتضيه كلام المحقق ابن الجزري ومن تبعه والذي يؤخذ من الشاطبية وشراحها لهشام ومن دخل معه وحمزة وجها آخر وهو التحقيق مع إثبات الألف على أنها مبدلة وجرى فيها هشام على أحد وجهيه في الهمزتين اكتفاء بتخفيف الأولى والباقون جروا على أصولهم من تحقيق الثانية وفصلوا بألف جمعًا بين اللغتين وعليه فكلهم يندرج مع هشام في قصر ﴿ها أنتم﴾ ويتخلف حمزة في مد ﴿هؤلاء﴾ فتعطفه بعده ثم تأتي به في ﴿ها أنتم﴾ وما بعده، والصواب والله أعلم هو الأول اهـ غيث.

قال الناظم:

115 - وَكُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الَّذي مَعْ تَفَكَّهُو
نَ عَنْ أَحْمَدٍ خَفِّفْ مِنَ الْحِرْزِ تَعْدِلا

أمر أن يقرأ لبزي من طريق الشاطبية قوله تعالى ﴿كنتم تمنون﴾ [143] في آل عمران و﴿فظلتم تفكهون﴾ [65] في الواقعة بتخفيف التاء فيهما قولا واحدًا، ولا عبرة بالخلف الذي ذكره له فيهما الإمام الشاطبي قال في النشر: ولم نعلم أحدًا ذكر ﴿كنتم تمنون﴾ و﴿فظلتم تفكهون﴾ سوى الداني من طريق أبي الفرج النجاد المقرئ وهو لم يقرأ بذلك يعني بالتشديد ويدل عليه قوله في «التيسير» بعد أن قال البزي يشدد التاء في أحد وثلاثين موضعًا وعدها وزاد أبو الفرج النجاد المقرئ من قراءته على أبي الفتح بن بدهن عن أبي بكر الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي عن أصحابه عن ابن كثير أنه شدد التا في ﴿كنتم تمنون﴾ ﴿فظلتم تفكهون﴾ وقال في مفرادته: وزادني أبو الفرج وهذا صريح في المشافهة ثم قال: ولولا إثباتهما في «التيسير» و«الشاطبية» والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح ودخولهما في ضابط البزي وهو كل تاء تكون في أول فعل مستقبل يحسن معها تاء أخرى ولم ترسم خطا لما ذكرناهما لأن طريق الزينبي لم تكن في كتابنا وذكر الداني في تيسيره اختيارًا، والشاطبي تبع له إذ لم يكونا من طرق كتابيهما اهـ. قال:

***

حكم ما في سورة الأنعام

116- وَعِنْدَ ابْنِ ذَكْوانَ فَصلْ كَسْرَ ها اقْتَده
وَمَا قَصْرُهُ لِلْحِرْزِ يُرْوَى فَيُحْمَلا

يعني أن ابن ذكوان ورد عنه في قوله تعالى ﴿اقتده﴾ [الأنعام:90] من طريق الشاطبية صلة كسرة الهاء بياء لفظية وجهًا واحدًا في الحالين، وأما قصر هائه فهو وإن كان صحيحًا في نفسه لم يكن من طريق الشاطبية إذ لم يذكره الداني في« تيسيره» ولا في جامعه ولا في مفرداته فلا يقرأ به من طريقه قال في «النشر» : لا أعلمها يعني رواية الكسر من غير صلة وردت عنه يعني عن ابن ذكوان [1] من طريقه يعني الشاطبي اهـ .

قال الناظم :

* * *

(1) قال الخليجي : ولكن طريق الحرز عند المد فقط ، وقال المنصوري :
إشباع كسر اقتده الجمهور عن ابن ذكوان هو المشهور .
وقصرها لزيد عن رملي ولم يكن طريق شاطبي .
وقال الجمزوري : ومد بخلف ماج والقصر ليس من طريق لحرز بل له الجل طولاً .
وقال الإبياري : وبالمد فاقرأ لابن ذكوان في اقتده .

حكم ما في سورة الأعراف

117 - وَفِي بَصْطَةً بِالصَّادِ لا غَيْرَ فَاقْرَأَنْ
مِنَ الحِرْزِ أَعْنِي لابْنِ ذَكْوَانَ فَانْقَلا

يعني أن ابن ذكوان ليس له في قوله تعالى ﴿وزادكم في الخلق بصطة﴾ [الأعراف:69] من طريق الحرز إلا الصاد وجهًا واحدًا وأما السين فليست من طريقه فذكر الشاطبي رحمه الله تعالى الخلاف فيه خروج منه عن طريقه وطريق أصله لأن سنده في القراءات ينحصر في الداني لأنه قرأ ببلده شاطبة على النفزي بفتح النون والفاء ثم ارتحل إلى بلنسية وهي قريبة من شاطبة فقرأ بها على ابن هذيل وكل منهما قرأ على من قرأ على الداني، منهم الإمام الكبير والجهبذ الخبير أبو داود سليمان بن نجاح ولم يقرأ الداني ﴿بصطة﴾ لابن ذكوان على جميع شيوخه إلا بالصاد[1].

وأما ﴿يبصط﴾ بالبقرة فقرأه بالسين على شيخه عبدالعزيز بن جعفر بن محمد عن النقاش وقال في «التيسير»: وروى النقاش عن الأخفش هنا أي بالبقرة بالسين، وفي الإعراف بالصاد، وقد تعجب منه المحقق ابن الجزري وتابعوه منه كيف عول على رواية السين هنا وليست من طرقه ولا طرق أصله وعدل عن طريق النقاش التي لم يذكر في «التيسير» سواها فليعلم اهـ ملخصًا من الغيث.

قال الناظم:

(1) قال الجمزوري: ولم يرض خلفا لابن ذكوان نشرهم في الأعراف بل فيها له الصاد واعملا، وقال الخليجي: أقرأ له بالوجهين فيهما ـ أي البقرة والأعراف ـ لأن ذلك مقروء به ولم ينبه الشاطبي على ضعفه، حل المشكلات: 49 ط دار الصحابة، وقال الإبياري: والنص بالصاد جاءنا، وقال المتولي: وروى النقاش الصاد في الأعراف.

118- وَفِي الرُّشْدِ حَرِّكْ وَافْتَحِ الضَّمَّ شُلْشُلا
وآخِرُ كَهْفٍ عِنْدَ بَصْرٍ كَذَا اجْعَلا

يعني أن المشار إليهما بشين (شلشلا) وهما حمزة والكسائي قرآ (الرشد) [الأعراف:146] هنا بفتح الراء والشين وأن أبا عمرو البصري قرأ كذلك في قوله تعالى ﴿مما علمت رشدا﴾ [66] آخر مواضع الكهف وفائدة تعينه إخراج الموضعين الأولين بالكهف[1] إذ لا خلاف بينهم في فتح حرفيهما وكذا لا خلاف بينهم في موضع النساء أنه بضم الراء وسكون الشين[2].

قال الناظم :

* * *

(1) أي قوله تعالى : (من أمرنا رشدا) [10]، (من هذا رشدا) [24].

(2) هو قوله : (آنستم منهم رشدا) [النساء : 6].

حكم ما في سورة يونس عليه السلام

119 - مَعَ الْمَدِّ قَطْعُ السِّحْرِ حُكْمٌ وَخُذْ لَهُ
بِتَسْهِيلِهِ أَيْضًا كَآلانَ مُثِّلا

يعني أن مرموز حاء (حكم) وهو أبو عمرو قرأ (به آلسحر) بزيادة همزة الاستفهام قبل همزة الوصل فهي عنده من باب ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل كـ ﴿آلآن﴾ و﴿آلذكرين﴾ فله فيه وجهان: إبدال همزة الوصل ألفًا ممدودة للساكن وتسهيلها والباقون قرءوه بهمزة وصل فقط على الخبر فتسقط وصلاً وتحذف ياء الصلة من هاء (به) قبلها لالتقاء الساكنين.

قال الناظم:

120 - وتَتَّبِعَانِ النونُ خَفَّ مَدًا وَقُلْ
سُكُونٌ وَفَتْحٍ وَتَشْدِيدُ أُهْمِلا

يعني أن المشار إليه بميم (مدًا) وهو ابن ذكوان قرأ ﴿ولا تتبعانّ﴾ [يونس: 89] بتخفيف النون وجهًا واحدًا على أن لا نافية والفعل معرب مرفوع بثبوت النون والجملة حالية أي فاستقيما غير متبعين، وقرأ الباقون بتشديدها فلا ناهية والنون للتوكيد، واتفقوا على فتح التاء الثانية وتشديدها وكسر الموحدة بعدها وانفرد ابن مجاهد عن ابن ذكوان بإسكان التاء الثانية وفتح الباء وتشديد النون وهذا الوجه أمر الناظم بإهماله أي تركه لأن الشاطبي نبه على ضعفه بقوله ماج[1] أي اضطرب ولم يذكره الداني في تيسيره ونبه في غيره على ضعفه، وأشار المحقق ابن الجزري إلى صحته من طرق أخرى وقال: إنه ليس من طرقنا فلا يقرأ به اهـ. قال الناظم:

---

(1) قال الخليجي: وقد حث الوافراني على الاعتناء بالحرز ومدح الشاطبي وأوصى على الأخذ بما في كتابه ما عدا المواضع التي أشار لضعفها فقال:

وخذ بما فيه جميعًا غير ما لضعفه أشار نحو يفتلا
أهمل أعضل موهلا ما ج لم يصح شذ هلهلا

حكم ما في سورة يوسف عليه السلام

121 - وَإِشْمَامُ تَأْمَنَّا لِكُلٍّ وَرَوْمُهُ
وَقَدْ قِيلَ بِالإِدْغَامِ مَحْضًا وَوُهِّلا

قال في الغيث: اضطربت في هذه اللفظة يعني ﴿تأمننا﴾ [يوسف:11] أقوال العلماء فمنهم من يجعل فيها وجهين ومنهم من يجعل ثلاثة، والوجهان هما الإدغام مع الإشمام والإخفاء، والثالث هو الإدغام المحض من غير روم ولا إشمام، ومنهم من يجعل الإشمام بعد الإدغام، ومنهم من يجعله أوله، ومنهم من يخير في ذلك، ومنهم من يقول إن الإخفاء لابد معه من الإدغام، ومنهم من يقول لا إدغام معه، ومنهم من ظاهر عبارته ذلك، وهذا الاضطراب يوجب للقاصر الحيرة والتوقف وللماهر التثبت والتعرف، والحق أن فيها للقراء السبعة وجهين:

الأول: الإدغام مع الإشمام ويشير إلى ضمة النون المدغمة بعد الإدغام للفرق بين إدغام ما كان متحركًا وما كان ساكنًا لأن ﴿تأمنا﴾ مركبة من فعل مضارع مرفوع وضمير المفعول المنصوب وأجمعت المصاحف على كتبه على خلاف الأصل بنون واحدة كما يكتب ما آخره نون ساكنة واتصل به الضمير نحو (كنا) و(عنا) و(منا)، وهذا الإشمام كالإشمام في الوقف على المرفوع، وهو أن تضم شفتيك من غير إسماع صوت كهيئتهما عند التقبيل لأن المسكن للإدغام كالمسكن للوقف بجامع أن سكون كل منهما عارض.

الثاني: الإخفاء وهو أن تضعف الصوت بحركة النون الأولى بحيث إنك لا تأتي إلا ببعضها وتدغمها في الثانية إدغامًا غير تام لأن التام يمتنع مع الروم لأن الحرف لم يسكن سكونًا تامًا فيكون أمرا متوسطًا بين الإظهار والإدغام ولا يحكم هذا إلا بالأخذ من أفواه المشايخ البارعين العارفين الآخذين ذلك عن أمثالهم، والله الموفق.

وأما الوجه الثالث فلم يرد عن أحد من الأئمة السبعة إلا من طرق ضعيفة[1]

---

(1) ذكره ابن جبارة في شرحه للشاطبية نبه عليه ابن القاصح في شرحه سراج القارئ صدر عن دار الصحابة، وابن جبارة هو: أحمد بن محمد بن عبد الولي أبو العباس المقدسي توفي سنة 728 هـ بالقدس (غاية النهاية 122/1).

نعم هي قراءة أبي جعفر اهـ. قال الناظم:

122 - وَبُشْرَايَ فَافْتَحْ ثُمَّ أَضْجِعْ فَقَلِّلا
وُجُوهُ عَلَى التَّرْتِيبِ عِنْدَ فَتَى الْعَلا

قال في الغيث: واختلف عن البصري يعني في ﴿بشراي﴾ [يوسف:19] فذهب الجمهور إلى الفتح قال المحقق يعني ابن الجزري - رحمه الله - وبه قطع في الكافي والهادي والهداية والتجريد وغالب كتب المغاربة والمصريين وهو الذي لم ينقل العراقيون قاطبة سواه اهـ. وقال الداني: وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء في مذهب أبي عمرو، وهو قول ابن مجاهد وبه قرأت وبه ورد النص عنه من طريق السوسي عن اليزيدي وغيره اهـ فهذا كما تراه بلغ الغاية في القوة من جهة النقل وإن كان لا يقتضيه أصله وقال بعضهم كابن مهران والهذلي إمالته كبرى وهو وإن لم يكن في القوة من جهة النقل كالأول فهو الذي يقتضيه أصله، وقال ابن جبير وغيره إمالته بين بين وهو أضعفها إذ لم يبلغ قوة الأولين من جهة النقل ولا يقتضيه قياس، ولولا أن الشاطبي ذكر الثلاثة وقرأنا بها لاقتصرت على الأول اهـ. قال الناظم:

123 - مَعًا وَصْلُ حَاشَا حَجَّ وَاحْذِفْ بِوَقْفِه
لِكُلٍّ وَلَكِنَّا هُوَ اثْبِتْ عَنِ المَلا

قوله: (معا وصل حاشا) إلخ يعني أن مرموز حاء حج وهو أبو عمرو قرأ:

﴿حاش لله﴾ في الموضعين [يوسف: 31 ، 51] بألف بعد الشين في الوصل وأن الأئمة السبعة اتفقوا على حذفها في الوقف اتباعًا للرسم قال في العقيلة: حاش بحذف عد مشتهرًا اهـ وقوله: ولكنا هو اثبت عن الملا، أمر أن يقرأ للجميع بإثبات الألف بعد النون في قوله تعالى: ﴿لكنا هو الله ربي﴾ [الكهف: 38] في حالة الوقف كما دل عليه العطف على الترجمة السابقة وأما في حالة الوصل فكلهم يحذفونها إلا ابن عامر فإنه قرأ بإثباتها فيه اهـ. قال الناظم:

* * *

حكم ما في سورة الرعد

124 - وَلِلشَّامِ فَاخْبِرْ مَا تَكَرَّرَ أَوَّلا

سِوَى النَّازِعَاتِ النَّمْلِ مَعْ وَقَعَتْ فَلا

أمر أن يقرأ لابن عامر باب الاستفهام المكرر نحو ﴿أئذا كنا ترابا أئنا﴾ بالاخبار في الأول إلا في ثلاثة مواضع النمل والنازعات والواقعة فقرأ بالاستفهام فيها وإنما بين ذلك هنا لعدم وضوحه من الشاطبية وترك الكلام على الثاني لوضوحه منها وجملة المواضع التي تكرر فيها الاستفهام أحد عشر موضعًا في تسع سور وهي ﴿أئذا كنا ترابًا أئنا﴾ [الرعد:5] هنا وفي الإسراء ﴿أئذا كنا عظامًا ورفاتًا أئنا﴾ الموضعين [49 ، 98] وفي المؤمنون ﴿أئذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا أئنا﴾ [82] وفي النمل ﴿أئذا كنا ترابًا وآباؤنا أئنا﴾ [67] وفي العنكبوت ﴿أئنكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين أئنكم﴾ [28 ، 29] وفي السجدة ﴿ائذا ضللنا في الأرض أئنا﴾ [10] وفي الصافات ﴿أئذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا أئنا﴾ في الموضعين [16 ، 53] وفي الواقعة ﴿أئذا متنا وكنا ترابا وعظامًا أئنا﴾ [47] وفي النازعات ﴿أئنا لمردودون في الحافرة أئذا كنا﴾ [10 ـ 11] ، ولنذكر ما فيها للقراء السبعة تتميمًا للفائدة فنافع بالاستفهام في الأول والأخبار في الثاني إلا في النمل والعنكبوت فإنه عكس فيهما وابن كثير وحفص قرآ بالاستفهام في الأول والثاني مطلقًا إلا أنهما قرآ أول العنكبوت بالإخبار وابن عامر قرأ بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني إلا في النمل والواقعة والنازعات فإنه قرأ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني في النمل والنازعات وزاد نونًا في (إننا لمخرجون) في النمل وقرأ بالاستفهام في الأول والثاني في الواقعة والكسائي قرأ بالاستفهام في الأول والاخبار في الثاني مطلقًا إلا في العنكبوت فاستفهم فيهما وزاد نونا في (إننا لمخرجون) في النمل كابن عامر، وأبو عمرو وشعبة وحمزة استفهموا في الأول والثاني، وقد علم من ذلك أنه لا إخبار في ثاني العنكبوت وأول الواقعة والنازعات اتفاقًا وقد نظم ذلك بعضهم في قوله:

ما كرر استفهامه أحد عشر

في الذكر مشهور لسائر البشر

فســبــعــة أنبـيك عنهـا أولا
وبعـدها أربعـة مـفـصـلا
أولهـا بـالرعـد ثم الإسـرا
بموضـعين كن بهـذا خـبـرا
فـي المؤمـنين واحـد والسـجـدة
والذبـح باثـنين تمام الفـائدة
فـهـذه السـبـعـة نافع على
أعني الكسـائي استـفـهـما في الأول
والنمل فـيـهـا نافع أولها
أخـبـر واسـتـفـهم في آخـرها
ثم ابن عـامـر والكسـائي يعكسون
ويقـرءون إننا لمخـرجـون
في العـنكبـوت نافـع والمكي
وحـفص والشـامي التـقى المزكى
قـد أخـبـروا في أول والثـاني
يسـتـفـهـمون يا أخا العـرفـان
وواقـعت نافع مع الكسـائي
يسـتـفـهـمـان أوّلا يا رائـي
وأخـبـروا في الثـاني منه وبقـي
في النازعـات مـوضع يا مـتـقي
فنافع والشـام والكسـائي
يسـتـفـهـمون أولا لا النـائي
وغـيـرهم يسـتـفـهـمون أجـمـعـه
تمت بحـمـد الله رب المنفـعـه

قال الناظم :

حكم ما في سورة الأحزاب

125 - وبَالرَّوْمِ كُـلُّ اللاءِ سَـهِّلْ وَأَبْدِلا
بِيَـا سَاكِـنٍ وَقْـفًـا لِمنْ فِـيـهِ سَـهَّـلا

أمر أن يوقف على (اللاء) لمن لهم تسهيل همزته وصلاً وهم ورش والبزي وأبو عمرو بوجهين الروم مع تسهيل الهمزة وإبدالها ياء ساكنة مع المد الطويل ويجوز لهم أيضًا على وجه الروم مع التسهيل المد والقصر على القاعدة المعلومة .

قال الناظم :

126 - وَقَالُونُ حَالَ الْوَصْلِ فِي لِلنَّبي مَع
بُيُـوتَ النَّـبِيِّ اليَـاءَ شَـدَّدَ مُـبْـدِلا

يعني أن قالون روى إبدال الهمزة ياء في حالة الوصل في لفظ النبي في قوله تعالى﴿للنبي إن أراد﴾[الأحزاب: 50] و﴿بيوت النبي إلا﴾ [الأحزاب:53] فإذا وقف يقف بالهمز على أصله وعلى الإبدال لابد من تشديد الياء على الإدغام فتكون قراءته حالة الوصل كقراءة غير ورش، قال الناظم :

* * *

حكم ما في سورة الحشر

127 - يَكُونَ فَأَنِّثْ عَنْ هِشَامٍ بِخُلْفِهِ
وَفِي دُولَةً رَفْعٌ عَلَى ذَيْنِ نُقِّلا

يعني أن هشامًا ورد عنه في قوله تعالى ﴿كي لا يكون دولة﴾ [الحشر:7] وجهان وهما التأنيث والتذكر في (يكون) مع رفع (دولة) فيهما ولا يجوز فيهما النصب مع التأنيث[1] كما توهم بعضهم فالخلف الذي في الحرز خاص بيكون فقط.

قال الناظم:

* * *

(1) قال ابن الجزري: قرأ الداني على شيخيه فارس بن أحمد وأبي الحسن بالتأنيث مع الرفع وعلى الفارسي بالتذكير مع الرفع، انظر النشر 293/2 ط دار الصحابة وقال الأزميري التأنيث والرفع أحد الوجهين في الشاطبية والتيسير والتذكير والرفع وهو الوجه الثاني في الشاطبية والتيسير وبه قرأ الداني على الفارسي، (بدائع البرهان مخطوط) وقال الخليجي: قال الوافراني: كي لا يكون دولة برفعه مع الخلاف في يكون ذا بدا، وقال الإبياري: يكون فذكرها وأنث ودولة برفع على الوجهين عند هشامنا. (انظر متون الإبياري: 145 وحل المشكلات للخليجي 84 ط دار الصحابة).

حكم ما في سورة الغاشية

128 - وَلِلصَّادِ عَنْ خَلَادٍ فِـي بِمُسَيْطِرٍ
مَعَ الْجَـمعْ عِند السَّكْتِ يُهْـمَلُ فَـاعْـقِـلا

يعني[1] أن ينبغي أن الذي يقرأ به في قوله تعالى ﴿إنما أنت مذكر﴾ [الغاشية:21] إلا قوله ﴿الأكبر﴾ [24] لخلاد ثلاثة أوجه وهي: إشمام صاد (بمصيطر) من النقل والسكت في ﴿الأكبر﴾ ثم الصاد الخالصة مع النقل فقط وأما الصاد الخالصة مع السكت فينبغي تركه لأن الصاد الخالصة من طريق الداني عن أبي الفتح وليس لأبي الفتح عن خلاد سكت أصلا.

(تنبيه) وما جاء هنا يأتي أيضًا في قوله تعالى ﴿أم هم المصيطرون﴾ [الطور:37] إذا وصلته بقوله ﴿أم خلقوا السموات والأرض﴾، وكان حق الناظم أن يذكر ذلك كما فعل شيخه حيث قال في الفتح:

ووجـــهـــان مـع إشـــمـــامـــه بمصـــيـطـر
مع الـطور ثـم السكـت مع صـــاد اهـمـــلا

قال الناظم:

* * *

(1) يتأتى لخلاد إشمام الصاد في المصيطرون وبمصيطر على وجه السكت، ويتأتى وجه الصاد الخالصة على ترك السكت.

حكم ما في سورة العلق

129 - وَعَنْ قُنْبُلٍ فَاقْصُرْ رَآهُ وَمُدَّهُ
فَقَدْ صَحَّ الوَجْهَانِ عَنْهُ فَأَعْمِلا

يعني أن قنبلا روىٰ (أن رآه استغنى) [العلق:7] بقصر الهمزة ومدها وما ذكره في الحرز في قوله:

وعن قنبل قصرا روى ابن مجاهد
رآه ولم يأخذ به متعملا

لا عبرة به فقد قال الإمام السخاوي رأيت أشياخنا يأخذون فيه بما ثبت عن قنبل من القصر [1] خلاف ما اختاره ابن مجاهد اهـ.

وأثبت في النشر أن القصر أثبت وأرجح عن قنبل من طريق الأداء وأن المد أقوىٰ من طريق النص وقال: وبهما آخذ من طريقه جمعًا بين النص والأداء، ومن زعم أن ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعد في الغاية وخالف في الرواية وقال صاحب الكنز بعد بيت الشاطبية.

وكان عليه أخذه عاملا به
مع المد فالوجهان في النشر أعملا

وقال صاحب الغيث: ولا وجه لتضعيفه، يعني القصر فإنه صحيح ثابت قطع به الداني في «التيسير» وغيره وقرأ به غير واحد علىٰ ابن مجاهد نفسه كصالح المؤدب وبكار بن أحمد والمطوعي والشنبوذي وعبدالله بن اليسع الأنطاكي وزيد بن أبي بلال اهـ قال الناظم:

(1) انظر فتح الوصيد في شرح القصيد، صدر عن دار الصحابة.

حكم ما في التكبير

130 - وَبَعْضٌ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَّلا
أَرَادَ بِهِ بَدْءُ الضُّحَى مُتَأَوِّلا

يعني أن الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى يريد بقوله: وبعض له من آخر الليل وصلا إن بعض أهل الأداء قال بابتداء التكبير من أول سورة والضحى وعبر عنه بآخر الليل مجازاً. قال الناظم:

131 - وَقَدْ تَمَّ إتْحَافُ الْبَرِيَّةِ مُرْشِدا
فَأَحْمَدُ رَبَّ الْعَرْشِ خَتْمًا وأَوَّلا

132- وَصَلِّ عَلَى الْمَبْعُوثِ بِالنُّورِ وَالْهُدَى
وآلٍ وَصَحْبٍ يَا إِلَهِي وَمَنْ تَلا

قوله: وقد تم أي كمل هذا النظم المسمى بإتحاف البرية أي المخلوقات والمراد قراء القرآن مرشدا أي حالة كونه دالاً على ما صح في مسائل الخلاف عن القراءة السبعة من طرق الحرز.

وقوله: فأحمد رب العرش إلخ معنى الحمد والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مشهور فلا حاجة لذكره وإنما حمد الله سبحانه وتعالى وصلى على نبيه ﷺ في ختام نظمه كما بدأه بذلك رجاء قبوله لأنه سبحانه وتعالى أكرم من أن يقبل الطرفين ويرد ما بينهما.

والمبعوث: المرسل، وآله ﷺ قيل هم أتقياء أمته لخبر «آل محمد كل تقي» وقيل كل مؤمن ولو عاصيا لأن المقام للدعاء والعاصي أحوج من غيره إليه.

وقوله: وصحب جمع صاحب بمعنى صحابي وهو كل مؤمن اجتمع به ﷺ ولو لحظة اجتماعًا متعارفًا.

وقوله: ومن تلا أي تبع الصحابة أي:

ولاهم وأخذ بطريقتهم رضي الله عنهم أجمعين.

وهذا آخر ما أرجو من الله قبوله، وأسأله سبحانه وتعالى أن يختم لي بالإيمان، وأن يمنّ عليّ وعلى والدي وأشياخي وأحبتي بالنظر إلى وجهه الكريم في دار الجنان، إنه رءوف رحيم جواد كريم.

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه،

وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلى يوم الدين

❊ ❊ ❊

فهرست الموضوعات

إصدار جديد

1- مصحف القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة.
2- مصحف القراءات العشر من طريق الطيبة.
3- مصحف أحكام القرآن الكريم.
4- مصحف الوقف والإبتداء.
5- مصحف أسباب النزول وفضائل السور.
6- مصحف شرح كلمات القرآن الكريم.
7- مصحف تناسب الآيات والسور.

وذلك استكمالاً لما بدأناه من نشر مكتبة متكاملة لكتب التجويد والقراءات (بلغت بفضل الله تعالى مائة كتاب ومجلد).



دار الصحابة للتراث بطنطا
0123780573 - 040/3331587
www.dsahaba.com